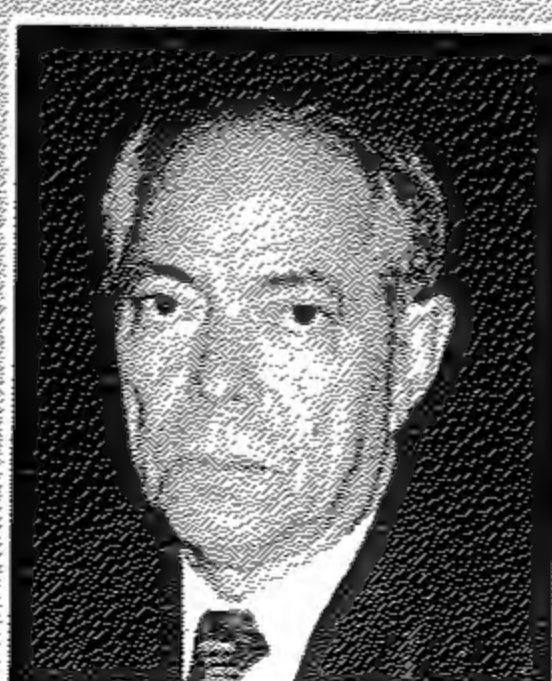
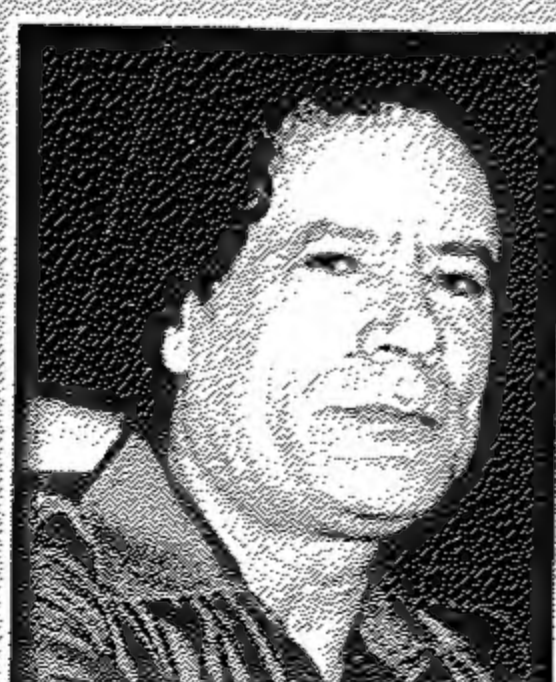


البارود الخاص

10 سنوات في كواليس الأنظمة العربية

فايزة سعد



البارود الضائع
الناشر: دار الحيات
الغلاف: محمد الص
الطبعة الأولى



0185100

مكتبة الإسكندرية

Bibliotheca Alexandrina

البارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس
الأنظمة العربية

البارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

الطبعة الأولى: ٢٠٠٠

رقم الإيداع: ١٤٣٦١ / ٩٩

الترقيم الدولي: I.S.B.N - 3 - 01 - 5979 - 977

حقوق الطبع محفوظة

دار الخيال

يحظر نقل أو اقتباس أى جزء

من هذا المطبوع

إلا بعد الرجوع إلى الدار

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمى فهم

كمبيوتر: دار جهاد

٣٥٦٤٧٨٣

البارود الضائع

١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

فايزة سعد

مطبوعات دار الخيال

البيارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

1

بلاد ميكسي

دار الخيال

الجزائر بلد المليون شهيد !!

بلاد ميكى، أو الجزائر بلد المليون شهيد، اسم يطلقه الجزائريون على بلادهم كلما اشتدت الأزمات وتدهورت الأوضاع، واختلطت السياسات وعجزت السلطة عن تحديد أسباب المشكلة، وإيجاد حل سريع لها، هذا الاسم: «بلاد ميكى» أطلقه الجزائريون على بلادهم منذ بداية الاستقلال، وظلوا يستخدمونه حتى الآن.

وببلاد ميكى، تعنى أيضا غياب الدولة الحقيقية، وتقابلها مجموعة تصرفات يومية، مشكلات اجتماعية واقتصادية، وأخلاقية، نابعة من الحدس الشعبى. وباعتباره الترمومتر الحقيقى الذى تقاس به الأحداث فى الشارع الجزائرى بعيدا عن المنظرين والتنظير، فهو يقيس مدى تمكن الدولة فى الجزائر من الاقتراب من المشاكل، وليس السيطرة على واقع المصاعب التى يعانىها المواطنون الجزائريون منذ سنوات عديدة، والذين تربوا على شعارات سياسية منذ الاستقلال، فقدت مصداقيتها وأصبحت على مر الأيام سبب الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخانقة التى تهدد اليوم أمن المجتمع بأكمله.

يبلغ تعداد السكان في الجزائر حوالى سبعة وعشرين مليون نسمة، وتشكل نسبة سن الخامسة والعشرين حوالى ٦٥٪ من مجموع السكان، ويتسم المجتمع الجزائرى بالتعدد الأفقى والرأسى، فالى ما قبل الاستقلال كان فى الجزائر مجتمعان متميزان، هما مجتمع المستوطنين الأجانب، وكانوا جميعا من أصل أوروبى - فرنسى ويهودى، ومجتمع الجزائريين وهم أهل البلاد. وقد رحل المستعمرون غداة الاستقلال، أما أهل البلاد فينقسمون عرقيا إلى عرب وبربر. يشكل العرب ٧٥٪ من إجمالى مجموع السكان، أما البربر فيشكلون النسبة المتبقية، والجميع يدينون بالإسلام ويتبعون مذهب السنة المالكية، وقد شكلت وحدة الدين إطارا جامعاً يعلو فوق كل الانقسامات والتميزات الأخرى. ويقلل من سلبياتها إلى حد كبير.

ومن سمات المجتمع الجزائرى أيضاً أنه مجتمع شبابى، فهناك ٦٥٪ من مجموع السكان تقل أعمارهم عن العشرين عاماً، و ٥٠٪ تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً، وهذا الوضع يؤدى إلى حيوية دافقة، وتطلعات وآمال كبيرة، كما يؤدى إلى ميل متزايد للرغبة فى التغيير والمشاركة بمختلف صورها.

ولاتزال القبيلة وحدة أساسية فى التنظيم الاجتماعى، وخاصة فى المناطق الريفية، وتتفوق الجزائر فى ذلك على بقية أقطار المغرب العربى، وبما أن نمط الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج هو الذى ساد فى عهد الاستقلال، فقد تكونت طبقة كبيرة من العمال، والفلاحين، وهم الذين لحق بهم الضرر الأكبر مع تدهور الأوضاع الاقتصادية، فانخفضت مستويات معيشتهم، واستشرت البطالة، وظهرت طبقة متميزة من الفنيين الذين يديرون أجهزة الدولة، ويشرفون على مرافق الخدمات، كما أن العسكريين يتمتعون بوضع متميز، وخاصة كبار قيادات الجيش.

وتتكون الطبقة الحاكمة إجمالاً من قيادات الثورة المسلحة بجناحيها العسكرى والمدنى، ولأغلبية أعضائها خلفيات اجتماعية تنتمى إلى الطبقة الوسطى من أبناء الريف والمدن، وخلفيات أخرى ثقافية - عربية وفرنسية - ولها أيضاً تفصيلات

سياسية واقتصادية، نبعت أساسا من التوجه الاشتراكي، ومنها تحدت أهداف وغايات التنمية، والتغير السياسي، ويشكل العسكريون من جيل الثورة - الجماعة الحاكمة في الجزائر حتى الآن - وقد كانت سياستهم في إطار التوجه الاشتراكي على أساس أحادية الرأي، وإقصاء الغير، وعدم قبول القسمة على أكثر من واحد، ويؤكد ذلك ما حدث من وقف مسيرة التطور الديمقراطي، والمجيء بالراحل بوضياف الذي كان من قادة الثورة الأوائل، ثم تأكيد ذلك عقب اغتياله، والمجيء بعلي كافي، وهو يتمتع بالخلفية العسكرية نفسها وكان أحد قادة منطقة القبائل أثناء حرب التحرير.

وقد شهدت الجزائر في ظل تلك الجماعة الحاكمة تجربتين أساسيتين: الأولى طويلة نسبيا، هي تجربة النظام الاشتراكي، والثانية قصيرة، وخاطفة، وهي تجربة التحول الديمقراطي، وبالرغم من صعوبة تحديد نهاية المرحلة الأولى وبداية الثانية إلا أنه يمكن القول بأن عام ١٩٨٨ يعتبر علامة بارزة على نهاية المرحلة الأولى، غير أن مرحلة التعددية بدأت فعلا عام ١٩٨٩ وإعلان الدستور الذي نص على التعددية الحزبية، وضمان الحريات العامة، وهو النظام الذي كشف عن تغلغل الحركة الإسلامية في مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

وخلال المرحلة الاشتراكية التي بدأت عام ١٩٦٢ غلب على الدولة عدم المبالاة بالقوى السياسية والتوجهات الفكرية الأخرى، وخاصة التوجه الإسلامي.

وتأرجحت الجزائر بين «الماركسية» و«الفرنسية». فالقيادة الحاكمة بقيادة بن بيللا، ومن بعده بومدين ثم الشاذلي بن جديد. حتى عام ١٩٨٨، استندت على توليفة الشرعية الثورية والتاريخية والدستورية الشكلية، وعمدت إلى بناء أجهزة الدولة الفنية والإدارية، واتخذت من جبهة التحرير الوطني واجهة أيديولوجية وسياسية، وطورت أجهزة الأمن ومؤسسات العقاب وأدوات القمع، ومضت في تطبيق اختياراتها وسياستها الاشتراكية غير عابئة بإرادة المجتمع أو بأخذ رأيه عبر قنوات المشاركة؛ إذ كان من الواضح أن الشعب لم يكافح الاستعمار من أجل الاشتراكية وإنما من أجل الاستقلال والتحرر وتحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية

فى إطار دولة مستقلة تهتدى بالمبادئ الإسلامية كما جاء فى بيان أول نوفمبر ١٩٥٤ .

وقد قام الرئيس الراحل هوارى بومدين بإخضاع المنظمات الجماهيرية وإعادة تنظيمها أو حلها نهائيا، مثل الاتحاد العام للعمال والذى أعيد تنظيمه سنة ١٩٦٩، وجمعية القيم الإسلامية التى تم حلها، وحظر نشاطها عام ١٩٧٠، والاتحاد الوطنى للطلبة الجزائريين الذى تم حله عام ١٩٧١، وأعيد تنظيمه بعد ذلك، وتم عام ١٩٧٠ تكريس الشرعية الدستورية للدولة إلى جانب الشرعية الثورية والتاريخية، وصدر فى سياق ذلك دستور وميثاق ١٩٧٦، وتم اعتقال معظم الرموز الإسلامية التى عارضت الثورة الزراعية والتعديلات التى أتى بها الميثاق الوطنى عام ١٩٧٦، ومنهم الشيخ محفوظ نحناح والشيخ عبداللطيف سلطانى وعدد آخر من بقية أعضاء جبهة المسلمين.

غير أنه برحيل الرئيس هوارى بومدين ومجىء الشاذلى بن جديد، دخلت الدولة فى علاقتها بالمجتمع فى طور جديد، كان أكثر مرونة وإيجابية من ذى قبل. وفى منتصف الثمانينيات بدأت إرهابات التجربة الثانية، والتحول إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، وكان من أهم مظاهر ذلك إعادة النظر فى الميثاق الوطنى، وصدر دستور عام ١٩٨٩، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب.

وكان من نتيجة مرونة الدولة وتجاوبها النسبى مع رغبات المجتمع، أن تبلورت بسرعة قوى اجتماعية وسياسية بدأت تنافس الجماعة الحاكمة وحزبها القديم وتنفذ تفاعلاتها ومنهجها العام فى الحكم، وفى مقدمة تلك القوى جاءت الحركة الإسلامية التى استطاعت فى سنوات قليلة أن تسبب إحراجا وتحديا للسلطة الحاكمة وخاصة بعد ظهور نتائج الجولة الأولى من انتخابات عام ١٩٩١.

بالإضافة إلى ذلك فقد واجهت الدولة صعوبات كثيرة فى تطبيق سياستها الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالتأميم وقوانين الإصلاح الزراعى، حيث عارضها الملاك الأصليون، كما عارضتها القوى السياسية والتيارات الفكرية التى رفضت التوجه الاشتراكى بصورته التى تبنتها الدولة، وكان الاتجاه الإسلامى فى مقدمة

تلك القوى المعارضة، وكان الشيخ عبداللطيف سلطاني من أبرز الشخصيات الإسلامية التي أعلنت معارضتها حيث أصدر عدة مؤلفات أهمها «الماركسية أصل الاشتراكية» و «دفاعا عن الإسلام»، وكانت هذه الكتب توزع سرا، ويتم تداولها على نطاق واسع في أوساط الشباب والمثقفين.

وأصبح مسار سيطرة الدولة على المجتمع هو السائد منذ الاستقلال حتى عام ١٩٨٨ رغم التحولات التي طرأت على المجتمع، وكان من شأنها أن تدفع الدولة للاستجابة لها، ومحاولة استيعابها، ولكن الدولة ظلت العائق الرئيسي أمام حدوث تغير اجتماعي وسياسي جديد، كانت عوامله قد تراكت وظهرت جماعات فكرية، وكتل اجتماعية وعرقية، تبلورت خارج نطاق مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، وأعلنت عن رفضها للسياسات القائمة ثم حدثت قلاقل واضطرابات متوالية، مثل أحداث تيزي أوزو عام ١٩٨٢، ومظاهرات طلبة الجامعة في نفس العام، وهي التي نظمها الطلبة الإسلاميون وحضرها عدد من قادة الإنقاذ مثل عباس مدني وعبدالله جاب الله. ثم كانت مظاهرات الخبز والحرية في أكتوبر ١٩٨٨، حيث رفع الناس على أوجه البيوت أكياس الدقيق بدلا من العلم الجزائري، وتزايدت أعمال العنف بعد الإخفاق في العدول عن النظام الشمولي وتغير نمط العلاقة بين المجتمع والدولة من الهيمنة والتي كانت تضمن قدرا من الرضا الطوعي إلى السيطرة عن طريق القوة وفرض الأحكام الاستثنائية ضد سياق اقتصادي واجتماعي، كان قد نأزم نتيجة للسياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها منذ زمن الاستقلال.

وجاءت الانتخابات المحلية في الجزائر عام ١٩٩٠ - هي أول اختبار للديمقراطية الوليدة في ظل دستور عام ١٩٨٩ - وقد قبلت الحكومة بنتائج تلك الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية وصلت ٥٥٪ من المجالس المحلية. وعددها ٨٣٥ بلدية، من إجمالي ١٥٤١ بلدية. وبدا منذ ذلك الوقت أن السلطة عازمة على المضي قدما في بناء شرعيتها على أساس الإرادة الحرة للشعب، وذلك من خلال استكمال عملية التحول إلى النظام الديمقراطي والتعددية السياسية.

وهذه العملية فرضتها ظروف خارجية ومتغيرات دولية أهمها انهيار الكتلة الشرقية، كما فرضتها متغيرات أخرى داخلية تمثلت فى تآكل شرعية النظام الحاكم، مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتزايد الاضطرابات الاجتماعية، والإخفاق فى تحقيق أهداف التنمية الشاملة التى تم الإعلان عنها منذ الاستقلال.

ولكن عملية التحول الديمقراطى لم تمر بسلام، فقد تأرجحت السلطة بين خوض معارك الديمقراطية بنزاهة وشرف - وهو أمر استمر فترة قصيرة - وبين الوقوع فى دائرة العنف واللجوء إلى الحيل اللا أخلاقية مع قوى المعارضة السياسية، وبالأخص الحركة الإسلامية، رغم أن دستور عام ١٩٨٩ نص فى المادة ٤٠، على القبول بتعدد القوى والأحزاب السياسية التى تتنافس فيما بينها من أجل الوصول إلى السلطة لتنفيذ سياستها وبرامجها الإصلاحية والإقرار بالحريات العامة والفردية وضماتها، بما فى ذلك الحريات السياسية، وحرية التعبير وتكوين الروابط المهنية والجمعيات والنوادي، والإيمان بتداول السلطة من خلال الانتخابات الحرة التى تتم عن طريق تحديد اختيار الشعب بطريقة مشروعة باعتباره مصدر السلطات، ومن تلك القواعد أيضا قدرة النظام القائم على استيعاب القوى الجديدة بطريقة سلمية وبدون اللجوء إلى العنف أو أية وسيلة من وسائل الإكراه والقهر.

ورغم رحابة الصدر غير العادية التى استقبلت بها الحكومة انتصار الجبهة الإسلامية فى الانتخابات المحلية إلا أنها سرعان ما شعرت بأن الأمر يندرج بالخطر، فبدأت فى وضع العراقيل أمام «جبهة الإنقاذ» لتحجيم نشاطها. واستخدم رئيس الجمهورية سلطاته لتعطيل الصلاحيات المخولة للمجالس المحلية، وإظهار الجبهة الإسلامية بمظهر العاجز عن مواجهة المشاكل اليومية للمواطنين، باستثناء بعض الأعمال التى غلب عليها الطابع الحماسى مثل ما أطلق عليه «معركة اللافتات» حيث قام أنصار جبهة الإنقاذ بوضع لافتات على مقار المحليات التى فازوا بها تشير إلى أنها إسلامية، فإن الأمور سارت بشكل طبيعى، وشعر المواطنون بجدية الإنقاذ فى محاربة الفساد والاهتمام بقضاياهم.

ولكن حسابات السلطة سارت في اتجاه آخر، وهو العمل على ترويض هذه القوة الجديدة، ومحاولة دمجها في العائلة السياسية القائمة دون السماح بحدوث تغييرات جذرية في التوجهات السياسية المعمول بها، ولكن السلطة سرعان ما اكتشفت أنه من العسير ترويض الحركة الإسلامية، وخاصة أن فوزها الكبير في المحليات قد نقلها من موقع رد الفعل إلى موقع المبادرة والإمساك بدفة الأمور والتحكم إلى حد كبير في توجيه الأهداف على المسرح السياسى ومن ذلك مطالبة جبهة الإنقاذ بإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر، أى الربع الأول من عام ١٩٩٤، وكانت قد تأجلت بسبب حرب الخليج، والمطالبة أيضا بانتخابات رئاسية مبكرة قبل موعدها عام ١٩٩٣، والاعتراض على قانونى الانتخابات وتقسيم الدوائر، ثم التهديد بالدخول فى إضراب عام ما لم تستجب السلطة للمطلب الخاص بتعديل قانونى الانتخابات، وتم تنفيذ الإضراب فعلاً اعتباراً من يوم ٢٥ مايو ١٩٩١، ومع استمرار الإضراب واتساع نطاقه بدأت قواعد الجيش والشرطة فى إخلاء الساحات بالقوة، وأسفرت المواجهة عن قتل ٥٥ شخصاً وجرح ٣٢٦ آخرين، واعتقل أكثر من سبعة آلاف شخص من أنصار جبهة الإنقاذ، وتم اعتقال زعيمى جبهة الإنقاذ عباس مدنى وعلى بلحاج، وتوقف الإضراب بعد استجابة جزئية للمطالب التى طالبت بها جبهة الإنقاذ.

وبدأت المعركة الحاسمة لإعادة تشكيل المجلس الشعبى الوطنى «البرلمان» على أساس التعددية الحزبية فى مناخ من الحرية ساد الجزائر، ولم يكن له نظير فى مختلف البلدان العربية، من حيث السماح بتكوين الأحزاب وإصدار الصحف وفقدان النظام القائم لمؤسساته وسياساته المختلفة عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

وأُتاحت الإذاعة والتلفزة لكافة الأحزاب المتنافسة فرصة للتعبير عن برامجها وآرائها بدرجة كبيرة من العدالة مقارنة بما يحدث عادة فى البلدان النامية، وفيما عدا جبهة الإنقاذ التى تقدمت بمرشحيها فى ٤٣٠ دائرة انتخابية، وجبهة التحرير التى تقدمت بمرشحيها فى ٤٢٩ دائرة، فإن بقية الأحزاب لم تستطع خوض الانتخابات فى جميع الدوائر، وقد حظى الشباب بنسبة كبيرة من إجمالى عدد

المرشحين على مستوى الجمهورية إذ بلغ عدد المرشحين الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٦ عاماً و ٤٥ عاماً، ٢٦٦٧ مرشحاً بنسبة ٤٩,٧٪ من المرشحين، والذين تتراوح أعمارهم بين ٤٦ و ٥٥ عاماً كان ٨٩٨ مرشحاً بنسبة ١٦٪، والمرشحون وأعمارهم أكثر من ٥٦ عاماً ٢٦٩ مرشحاً بنسبة ٤,٥٪ من إجمالي عدد المرشحين، وقد حظى الشباب بأعلى نسبة من إجمالي مرشحي الأحزاب الإسلامية، وخاصة جبهة الإنقاذ وحماس والنهضة، ولغلبة عنصر الشباب على الحركة السياسية الجزائرية مغزى عميق يتخطى مجرد الرغبة في التغيير، وهذا المغزى هو أن الأغلبية الساحقة من الشباب المنخرط في الحركة الإسلامية والعمل السياسي قد تخرجوا من المؤسسة التعليمية الحديثة «العلمانية». ومن ثم فإن تمرد هؤلاء الشباب على النظام القائم ورفضهم له وتمسكهم بالإسلام، وتعلقهم بمشروعه الحضاري عبارة عن شهادة تاريخية على إخفاق مؤسسات التربية التي أوجدها النظام الحاكم، فبدلاً من أن تخرج كوادر مؤمنة بأيديولوجية السلطة ومنخرطة في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فرخت أكثر العناصر ثورية، ورفضاً للنظام القائم وأكثرها تمسكاً بالبديل الإسلامي الذي عانى طويلاً من التهميش.

ولقد تمت عملية التصويت في الجولة الأولى يوم ٢٢ / ١٢ / ١٩٩١ وسط مناخ عام سادته الهدوء والإقبال الملحوظ من جميع فئات الشعب ولم تحدث أية حوادث عنف أو صدام في أي من الولايات، على عكس ما توقعته أجهزة الإعلام والدوائر السياسية الغربية، وكشفت النتائج عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ ١٨٨ مقعداً من مقاعد البرلمان بعدد أصوات وصل ثلاثة ملايين وربع مليون صوت انتخابي، وضمنت الجبهة بذلك ٤٤٪ من إجمالي مقاعد البرلمان وهي ٤٣٠ مقعداً، وبقي لها أن تفوز بحوالي ٣٠ مقعداً فقط لتكون مؤهلة لتشكيل الحكومة الجديدة، وهو أمر لم يكن موضع شك إذا ما أجريت الجولة الثانية للانتخابات في الموعد المقرر لها وهو ١٦ يناير ١٩٩٢، ولكنها ألغيت إثر استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد.

وكان موقف الجيش من نتيجة الجولة الأولى للانتخابات وفوز جبهة الإنقاذ

هو أهم وأخطر المواقف على الصعيد الداخلى فى الجزائر، وكانت جبهة الإنقاذ قد بذلت جهودا مكثفة عقب ظهور نتيجة فوزها، وذلك لطمأنة الأطراف المختلفة، فأكدت تمسكها بالتعددية السياسية، واستعدادها للتعاون مع كل القوى الوطنية وأعلنت عن عدم تمسكها بإجراء انتخابات الرئاسة مبكرا عن موعدها، ولكن كل ذلك راح سدى، إذ تداعت الأحداث بسرعة بعد استقالة الرئيس الشاذلى وتشكيل المجلس الأعلى للدولة وإلغاء الانتخابات.

ورغم أن جبهة الإنقاذ اختارت ضبط النفس فى البداية، والحذر من الاستدراج إلى العنف حتى لا تتوافر حجة تبرر الاستمرار فى وقف المسار الانتخابى إلا أن نية السلطة كانت معقودة على القضاء على جبهة الإنقاذ وتحجيم كافة الأحزاب السياسية فى مطلع عام ١٩٩٢، فقد شنت السلطات الأمنية حملة اعتقالات واسعة لأنصار جبهة الإنقاذ، وتم احتجازهم فى مراكز أمنية مفتوحة فى الصحراء جنوب البلاد، وقد وصل عدد المعتقلين أكثر من سبعة آلاف شخص حسب إحصاءات الحكومة، وثلاثين ألف شخص حسب إحصاءات جبهة الإنقاذ، وتكررت حوادث العنف، وكثرت حوادث الاغتيالات الفردية والجماعية، والانفجارات. وسقوط الآلاف من القتلى والجرحى، وشملت المواجهة بين الطرفين المساجد والجامعات ومجالس البلديات، التى تم حلها واعتقال أغلبية أعضائها من جبهة الإنقاذ، ثم اغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف يوم ٢٩ يونيو ١٩٩٢، ولم تتوقف عمليات العنف والمصادمات حتى كادت أن تكون شبه يومية، وامتدت القلاقل إلى بعض رجال الجيش بإحالة ٩٠ شخصا من العسكريين للمحاكمة.

وفى غمار أحداث العنف والمصادمات المتتالية حاولت السلطة القيام بعدة مبادرات لإعادة الاستقرار وتهذئة الأوضاع، مثل تشكيل مجلس استشارى، وإجراء تعديلات وزارية وإقالة وزارة أحمد غزالى، وبعدها وزارة سعيد عبد السلام، ثم تمت محاولة لاحتواء الموقف بعد اغتيال قاصدى مرباح أول رئيس للحكومة بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨، ثم إقالة حكومة رضا مالك وسيفى

مقدادى، ومحاولة تشكيل تنظيم سياسى جديد تحت اسم التجمع الوطنى، ومحاولة استقطاب القوى والفعاليات السياسية المعارضة، وذلك بعد سجن قادة جبهة الإنقاذ، وإصدار قرار بحلها وحظر نشاطها نهائيا، ولكن كل تلك الإجراءات لم تتمخض عن إحداث أى تقدم ملموس فى حل المشكلة الاقتصادية والسياسية والأمنية.

إن ما حدث فى الجزائر وتداعياته الأليمة لم ينقطع حتى الآن، وهو أمر ذو دلالة خطيرة ليس على مستوى الجزائر فقط، وإنما على مستوى العالم كله، فقد ذبحت الديمقراطية بحجة الخوف عليها!!

وجاءت انتخابات الرئاسة الجزائرية التى تمت يوم ١٥ أبريل ١٩٩٩، والتى سجلت تحولا فى مسار الحكم فى البلاد التى قدمت مليون ونصف المليون شهيد من قبل فى مواجهة الاستعمار قبل أن تدخل فى شبه حرب أهلية، حصدت الكثيرين على مدار سبع سنوات، ومع أن الرئيس زروال قد غاب عن قائمة المرشحين للرئاسة، بعد أن قرر عدم إكمال مدة رئاسته واختصارها لأكثر من عام ونصف، إلا أن المؤسسة العسكرية، كانت موجودة ضمن الناخبين، وهى علامة يقول عنها البعض أنها حيوية للإبقاء على هوية الجزائر، بالطريقة التى رسمتها جبهة التحرير الوطنى الجزائرية من قبل فى مواجهتها للفرنسيين إبان فترة الاستعمار.

وكان فى سباق الانتخابات مرشحون سبعة. هم الذين وافقت اللجنة الدستورية العليا على أوراقهم، وقد بلغ التنافس مداه وجاءت الحملة الانتخابية مليئة بالمواقف والتصريحات الساخنة، وكلها تؤكد ضرورة خروج الجزائر من دوامة العنف والدم، والانقسام، إلى الأمن والاستقرار والوحدة والتسامح لبناء جزائر قوية.

وتبعاً لثقل المؤسسة العسكرية، فإن عبدالعزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر، لمدة أربعة عشر عاماً فى عصر الرئيس هوارى بومدين، اعتبر منذ اللحظة الأولى أنه الحصان الرابع فى سباق الرئاسة، لأن بوتفليقة من الوجوه السياسية البارزة فى الخارجية العربية - والأفريقية - والأوروبية، وقد ترك بعد خروجه من الحكم

بصمات واضحة على الأداء السياسى العام للجزائر، على الرغم من متاهات
المواجهة مع الجماعات الإسلامية فى الجزائر، كانوا دائما ما يطلقون على
عبدالعزیز بوتفليقة رجل المهام الصعبة. وبالفعل قد نجح عام ١٩٧٤ عندما انتخب
بالإجماع رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة، نجح فى إدخال منظمة التحرير
الفلسطينية إلى المنظمة الدولية بأغلبية ١٢٢ دولة، وكان هنرى كيسنجر فى ذلك
الوقت هو وزير خارجية أمريكا. كذلك حصلت الصين على عضويتها بعد
فشلها لمدة ثلاثين عاما فى الدخول إلى المنظمة الأمية. ومن بصماته. فهو بحنكته
السياسية، وذكائه، ودهائه، استطاع عام ١٩٧٥ الإفراج عن وزراء البترول فى
منظمة الأوبك - عندما إقتادهم الإرهابى كارلوس من مقر المنظمة فى فينا - وفى
مطار الجزائر وبفضل عبدالعزیز بوتفليقة فك أسرهم. بجانب أنه استطاع أن يضع
الجزائر على مصاف الدول الهامة - فى السياسة الخارجية - وهو سياسى موهوب
وقدير، وهادىء، وقليل الكلام، وتشهد له الدبلوماسية العربية والأفريقية بالكثير
من المواقف الثابتة - وهو ليبرالى النزعة. عروبى التوجه. والآن وقد تولى رئاسة
الجمهورية الجزائرية، هل يؤسس بوتفليقة تجربة حكم نموذجية بإشراك الشباب فى
بناء مستقبل الجزائر، تواملا مع نضال الآباء، والأجداد؟!.

البارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

2

رجل الرئيس في الجزائر

دار الخيال

١٣ مهمة سرية لرجل الرئيس

كان ذلك يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨٣، وكنت في لندن في رحلة علاج على نفقتي الخاصة، عندما رن جرس التليفون في الفندق الذي أنزل به، جاءني صوت الأخ الأخضر الإبراهيمي وزير خارجية الجزائر السابق، والذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب المستشار السياسي للرئيس الشاذلي بن جديد. وكان الأخضر الإبراهيمي قد عمل سفيراً للجزائر في القاهرة منذ أواخر عام ١٩٦٣ حتى نهاية عام ١٩٦٩، وكان صديقاً حميماً لي، وما زال، وقد عرف بحبه الشديد لمصر، جاءني صوت الصديق الأخضر الإبراهيمي الذي استفسر عن صحتي، وقال لي أنه كان بالقاهرة في زيارة خاصة وأنه سأل عني أحد أفراد أسرتي الذي أبلغه أنني في لندن للعلاج، وأعطاه رقم تليفوني، وعندما سافر إلى مكتبه في الجزائر قام بالاتصال بي، ودار بيننا الحديث، وكنت قد انقطعت عن زيارة الجزائر لمدة ست سنوات متصلة. فقد كانت آخر رحلاتي لها في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٧، قال لي: صديقك مساعدية هو الآن رئيس اللجنة المركزية للحزب، ويعد بمثابة الرجل الثاني في الدولة. وأنا سأخبره ليقوم بالاتصال بك، وسألني متى سأحضر إلى الجزائر، قلت: سأتفق مع الأخ محمد الشريف مساعدية بعد اتصاله بي.

فى مساء نفس اليوم وفى السابعة والرابع بتوقيت لندن جاءتنى مكالمة أخرى من الجزائر، وكانت صليحة سكرتيرة محمد الشريف مساعدية هى التى طلبتنى، وقالت لى: المعلم عاوز يكلمك، جاءنى صوت محمد الشريف مشرقا، ضاحكا، وقال لى: تعالى إلى الجزائر وأبقى بها بعض الوقت حتى تستردى صحتك، قلت وأنا أمزح، لن أحضر إلى الجزائر حتى تعود العلاقات بين مصر والجزائر، ويعود السفيران، وهذا شرطى، تغيرت لهجة مساعدية، وقال بصوت جاد: طيب تعالى، ومع صداقتى الوطيدة بمعظم القيادات الجزائرية، فى كافة التراب الجزائرى، بل بمئات الرجال من الشعب العامل فى كل دوائر الحكومة والحزب أستطيع أن أميز متى يكون الكلام جادا، ومتى يكون مزاحا، وخاصة إذا كان الحديث متعلقا بمحمد الشريف مساعدية. قلت له: هل أنت جاد؟ قال: طيب تعالى إلى الجزائر. وقد كانت تربطنى بمحمد الشريف مساعدية العديد من التجارب السياسية التى ربطت بين مصر والجزائر. منذ تولى محمد الشريف مساعدية مسئولية الحزب فى ولاية قسنطينة وكان ولعه وحبه لمصر يفوق الخيال، ولمحمد الشريف مساعدية عدة كلمات، بمثابة القرارات، فعندما يقول لك بصوت جدى خشن: طيب. هذا معناه أن الموضوع المطروح قابل للنقاش، ولكنه إذا غير مجرى الحوار بحديث آخر أكثر جدية، فاعلم أن الموضوع غير قابل للبحث نهائيا، وإذا قال لك عبارة «هكده»، أى هكذا، فاعلم أن قرارا قد اتخذ. وهذه العبارات الثلاث التى كان يستخدمها محمد الشريف مساعدية خاصة عندما قال اثنتين منها فقط - طيب - وهكده.. أعطت أملا كبيرا، واتفقت معه أننى لا أستطيع أن أزور الجزائر من لندن ولا بد أن أعود إلى القاهرة.

فى طريقى إلى القاهرة من لندن عدت بذاكرتى إلى الكلمات القليلة التى كانت تصدر من الرئيس الراحل هوارى بومدين عن محمد الشريف مساعدية والتى كانت تحمل فى طياتها الحب والتقدير والإحساس بالمسئولية، ومرة كنت فى زيارة للجزائر - نوفمبر ١٩٧٢ - بدعوة من عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية فى ذاك الوقت وعضو مجلس قيادة الثورة وكان من أعز أصدقائى، فقد كنا نقارب

بعضنا البعض فى السن - وكنت كثيرا ما أتشاجر مع مساعدية. ويمتد بنا النقاش حول قضايا سياسية هامة تخص مصر والجزائر، ولقد كان يتوقف شجاره معى عند كلمة مصر، التى كان يتكلم عنها مساعدية بكل الحب وكأنها عشيقته الوحيدة.

قال لى الرئيس هوارى بومدين - فى أحد لقاءاته معى - لماذا تتعاركين يا شقية مع سى محمد وهو المصرى الوحيد فى القيادة الجزائرية - وصمت قليلا وتكشيرة تكسو وجهه - لقد سلمتك مفتاح الجزائر، وعليك أن تحتفظى به، أو تلقى به فى عرض المحيط.

وكان الرئيس بومدين يقصد بمفتاح الجزائر محمد الشريف مساعدية. وبالفعل كان.

وكان بومدين يحمل مساعدية مسئوليات جساماً وكثيرة - ومساعدية - كان يرفض فى كل مرة يكلف بها أن يصدر له قرار رسمى، كان يخشى أن تشير قرارات بومدين حقد الآخرين، وكان يفضل دائماً أن يعمل فى الخفاء، وكنت كلما ناقشته فى ذلك يقول لى، المناصب زائلة، ويبقى عمل الإنسان هو الخالد، والمناضل لا يجب أن يحمل أية ألقاب سوى لقب مناضل.

وعدت إلى القاهرة.

ويوم ١٩ ديسمبر ١٩٨٣، جاءنى صوت صليحة سكرتيرة مساعدية تسألنى على التليفون ، «المعلم يسألك، وقاتش تحضرين إلى الجزائر؟!». «!

هنا أدركت المسئولية وأن زيارتى للجزائر ستكون لها أهمية بدرجة ما.

اتصلت ببعض الأصدقاء لتسهيل لقائى مع السيد كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى ذلك الوقت ، حتى أعرض عليه الموضوع، لكن بعد يومين فوجئت ببعض المسئولين فى مكتب الشؤون العربية برئاسة الجمهورية يطلبون لقائى، وفعلا تم اللقاء، وجرت بينى وبينهم مناقشة طويلة، وحضر اللقاء ثلاثة من كبار مسئولى الشؤون العربية هم مجدى عمر، ومحمد عبدالسلام المحجوب محافظ الإسماعيلية ثم محافظ الإسكندرية الآن وعبدالكريم محمد

على، وقرروا سفرى على نفقة الرئاسة وأعطونى بدل سفر ٥٠٠ دولار، وتذكرة سفر على مصر للطيران، وفعلا سافرت إلى الجزائر يوم ٢٨ ديسمبر، وكان ذلك اليوم هو يوم وصول الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة فى آخر زيارة رسمية له للجزائر.

ورغم أننى كنت قد أرسلت برقية بموعد وصولى للأخ مساعدية وكذلك أرسل مسئول الاتصال ويدعى الشاذلى للسفارة الجزائرية فى القاهرة، لإخبارهم بموعد وصولى، ولكنى دهشت لأن أحدا لم يكن بانتظارى. وعندما وصلت إلى مكتب الجوازات علمت أنهم يعرفون خبر وصولى، مكثت بالمطار نصف ساعة وهم يجرون الاتصالات التليفونية حتى سمحوا لى بالدخول، فقد كان الجميع فى استقبال الضيف التونسى.

ركبت سيارة تاكسى وتوجهت إلى فندق «آلتى».. والذى كان مقرا للقيادة الفرنسية أثناء احتلال الجزائر وسمى الآن بفندق السفير، وكنت أول نزيلة فى هذا الفندق عام ١٩٦٣، عندما سافر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى الجزائر، فى أول رحلة له لحضور احتفالات العيد الأول لاستقلال الجزائر، ومنذ ذلك التاريخ وأنا أفضل الإقامة فى هذا الفندق، كلما سمحت لى الظروف بزيارة الجزائر.

عند وصولى إلى الفندق اتصلت بالدكتور محيى الدين عميمور - والذى كان يعمل مستشارا إعلاميا للرئيس الراحل هوارى بومدين منذ عام ١٩٦٥ - جاء صوته مهللا، سألته عن مساعدية. قال لى، إنه ما زال فى الطريق من المطار إلى المكتب، وأبلغنى أنه سيقوم بإخباره بنأ وصولى.

فى الساعة الثانية ظهرا بتوقيت الجزائر، جاءنى صوت مساعدية، مهللا، كان ذلك يوم خميس - والجزائر لا تعمل فيها الدوائر الحكومية بعد الواحدة والنصف - وحدد لى موعدا فى الثامنة والنصف صباح السبت ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣.

جاء صباح السبت، وجاءنى صديق جزائرى يعمل رئيس قسم الأخبار فى التليفزيون الجزائرى يدعى حراث بن جدو، جاء ليوصلنى إلى مقر زيروت

يوسف - هو مقر اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، حيث يقع مكتب مساعديته - ما أن وصلت إلى هناك حتى كان لقاء حار من الجميع لم يكن مساعديته وحده صاحب هذا اللقاء، ولكن جميع العاملين في مقر اللجنة المركزية، حتى إن حراث بن جدو علق قائلاً: «لقد خطفوها مني ولم أعد أراها».

كان الشيب قد دب قليلاً في رأسه ولحيته التي يتميز بها عن كافة المسؤولين الجزائريين باستثناء بوعلام بو حمودة وزير المجاهدين، كانت الخامسة والخمسون من العمر، وسبع سنوات ليست بالطويلة منذ آخر لقاء لنا في الجزائر، وكان يعمل في ذلك الوقت منسقاً للحزب بقرار وزع داخلياً على قيادات الدولة، وقمت بزيارته بصحبة السفير المصري عيسى سراج الدين، وكان من أنجح السفراء المصريين الذين عملوا بالجزائر، رغم قصر المدة التي مكثها هناك، حيث قطعت العلاقات بعد مؤتمر الصومود والتصدي وبعد توقيع الرئيس الراحل أنور السادات لاتفاقيات كامب ديفيد؛ فقد جمدت الجزائر العلاقات مع مصر.

سألني مساعديته ضاحكاً ومشيراً إلى رأسه:

- ماذا رأيت؟! .

قلت: إن كل شعرة بيضاء دبّت في رأسك ولحيتك ماهي إلا أزمة!

ضحك طويلاً، وقال: هكده.

قلت: هذا رأيي إذا لم يكن لك رأي آخر.

استخدم التليفون الخاص، وطلب من معاونيه أن يحضروا إلى مكتبه ليقدمني إليهم، كثير منهم قد تغيروا، فقد جمع معه هذه المرة العديد من الشباب الجزائري، الوحيد الذي عرفته هو الدكتور العربي الزبيري، الذي كان يعمل مديراً لمكتبه ومسئولاً عن اتحاد الكتاب الجزائري، فقد عرفته منذ سبعة وعشرين عاماً.

أما كمال أبو شامة، الذي عين بعد ذلك وزيراً للشباب فقد كان أحد المسؤولين عن الشبيبة الجزائرية، ثم مسئولاً عن حركات التحرر في حزب جبهة التحرير، بعد الصديق جلّول الملائكة الذي كان يشغل هذا المنصب لسنوات طويلة، ثم عين.

بعد ذلك نائبا لرئيس المجلس الوطنى. أما الصديق العزيز الصادق زواتن فقد ترقى إلى منصب مسئول العلاقات الخارجية فى حزب جبهة التحرير، وعضو اللجنة المركزية.

عشرات الوجوه تغيرت داخل قصر زيروت يوسف، أما المكان فقد ظل كما هو، وإن دخلت عليه بعض التجديدات فى الأثاث ماعدا مكتب مساعدية. حيث كان آخر منصب له فى هذا القصر منذ عام ١٩٧٧، مسئول الإعلام فى الحزب، نفس المكتب، أما الرجل فلم يتغير فيه شىء، نفس الابتسامة، والوداعة، والذكاء الحاد.

سألته، بعد أن خرج مساعديه، وبقي كمال بوشامة، الذى قال لى، لقد انتظرناك منذ يومين. وكان قد عين فى ذاك اليوم ٣١ ديسمبر وزيرا للشباب، فى الوزارة الجديدة. فقد كان مساعدية مازال مشغولا بالتعيينات التى فى العادة تأتى بعد مؤتمر الحزب، فهناك وزارة جديدة، ومحافظون جدد للحزب، وولاة للولايات الـ ٤٨ الموجودة فى الجزائر.

قلت لمساعدية: متى تعود العلاقة بين مصر والجزائر؟

ضحك وقال: حتما ستعود!! سكت قليلا، وقال: ما رأيك أنت. قلت: لم أشعر بالمرارة فى حياتى إلا وأنا أزور الجزائر فى هذه المرة، فقد كانت المرة الأولى التى أحصل فيها على تأشيرة دخول للجزائر، لقد شعرت بوخز فى قلبى، وأسوأ من ذلك دخولى مطار الجزائر وأقف على جنب رغم أننى ضيفتك، المسئول الثانى فى الجزائر، ويقول لى ضابط الجوازات: «أنت مصرية؟» كدت أعود أدراجى فقد كانت الطائرة التى أقلتني إلى الجزائر مازالت على أرض المطار، ولولا أحد رجال الأمن الجزائرى، ويدعى مولود الذى جاء مسرعا، ليرحب بى، وأخذنى من يدي وهو يقول لضابط الجوازات: هادى فايضة بتاعتنا، فقد كان يعمل مسئولا عن أمن المطار، لم أتوقع ذلك أبدا، وغاصت الكلمات فى حلقى، وأدرك ذلك مساعدية فأسرع قائلا: فايضة لاتوجد تعليمات لضرورة التأشيرة، لكن المسألة بدأت بين البلدين، ولا تنسى أن الرئيس السادات هو الذى قطع العلاقة، فنحن قد قررنا فى طرابلس تجميد العلاقات، وليس قطع العلاقات، وهناك فرق كبير.

داخلى أمل كبير لأواصل النقاش، وقلت له: عليك إذن أن تزيل الجليد الذى تراكم على العلاقات المصرية الجزائرية.

قال مساعدية بجدية: فائزة، أنت تعرفين موقفى من زمان إزاء مصر. فأنا الوحيد الذى أتمنى إذا احتاج الأمر أن أكون سفيراً للجزائر فى مصر، وقد قلتها مرة للرئيس بومدين، وحتى قلتها مرة للرئيس الشاذلى، الذى ضحك وقال: وتتركنى!!

واستطرد مساعدية فى حديثه قائلاً: عندما عقد اجتماع جبهة الصمود والتصدى فى طرابلس لمناقشة تجميد العلاقات مع مصر، كان الاجتماع برئاسة بومدين وحضر معه بوتفليقة والكولونيل أحمد دراية ومصطفى بن شريف وأحمد عبدالغنى سليمان، ولم أكن أنا بينهم، أى «مساعدية». وفوجئت - الكلام لمساعدية - أن الرئيس بومدين يستدعيني للحضور إلى طرابلس، وتوجهت على الفور إلى ليبيا والتقيت مع الرئيس بومدين على انفراد، وهناك سألتنى: إيه رأيك يامحمد، بعد أن عرض علىّ مادار من مناقشات كل من رؤساء ليبيا وسوريا والعراق، واليمن الجنوبي، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقال لى: الجماعة ينادوا بقطع العلاقات مع مصر وانت إيه رأيك، قلت له: لماذا هذا التبهديل، اليوم نقطع العلاقات ثم نعود ونوصلها، أنا رأى ألا نقطع الجسور، وبالفعل صدر قرار الجزائر بتجميد العلاقات مع مصر.

واستطرد قائلاً: بخصوص عودة العلاقات مع مصر، أنا ليس عندى أى موقف ضد مصر، ولا حتى الرئيس الشاذلى، الذى كثيراً ما عبر عن ذلك، وقال: إننى غير مختلف مع مصر، ولا يوجد بينى وبين مصر أية مشاكل ولا خلافات، حتى كامب ديفيد لا أنا ولا الرئيس مبارك لنا دخل فيها، فلم أكن أنا رئيساً للجزائر ولا الرئيس حسنى مبارك رئيساً لمصر، حتى الرئيسان اللذان قررا قطع العلاقات بومدين والسادات قد ماتا!



جاءت رحلتى الأولى للجزائر، فى أعقاب المؤتمر الخامس للحزب، وكانت فترة مليئة بالأحداث الداخلية الجزائرية، وانشغل عني مساعدية بعد أول لقاء،

لإعادة تشكيل الحكومة الجديدة، ومحافظة الحزب، والولاية، وبالتالي وجدت نفسي أمكث في الجزائر فترة طويلة أطول مما توقعت، فقد مكثت ثلاثة عشر يوما، دون أى عمل، أو لقاء، وفي كل صباح تأتى سيارة خاصة من الحزب لتحملنى إلى مقر اللجنة المركزية الذى كان يشغل قصر زيروت يوسف، والذي تحول فيما بعد إلى مبنى لوزارة الداخلية وانتقل الحزب بكافة مؤسساته إلى مبنى آخر، وهو مقر الحكومة الحالى، وكان قريبا من فندق الأوراس، أكبر فنادق العاصمة الجزائرية وقد بناه المصريون فى أوائل سنوات الاستقلال.

شعرت بالملل، وكاد اليأس أن يقتلنى عندما قررت فجأة أن أغادر العاصمة الجزائرية، والجزائريون دائما يعطونك الإحساس باليأس، فهم يقبلون عليك بحماس شديد، وإذا لم تلتقط هذا الحماس وتلح وتناضل، فالحماس سرعان ما يفتر، وإذا انشغلوا عنك بأى حدث فهناك صعوبة شديدة أن تعود لتلتقط أول الخيوط وتعود لأداء مهمتك؛ ولخبرتى الطويلة بالشخصية الجزائرية التى عاصرتها منذ عام ١٩٥٦ حتى الآن قررت السفر فجأة. وقمت بحجز مكان لى على الطائرة المصرية للعودة فى اليوم التالى، وتوجهت إلى مقر اللجنة المركزية، وطلبت من صليحة إبلاغ مساعديتى أننى قدمت مبكرة لتحيته قبل مغادرتى الجزائر بعد الظهر، كان اليوم هو الثلاثاء، وهو موعد عودة الطائرة المصرية للقاهرة.

دخلت صليحة مسرعة إلى مكتب مساعديتى لإبلاغه وبعد ثوان كنت أقف أمامه فى مكتبه، استقبلنى بترحاب شديد وقال ضاحكا: وإيش يافايزة تروحي اليوم. قلت: نعم فقد أمضيت أكثر من عشرة أيام منذ لقائك وأنا أجلس على كرسي فى مكتبك دون أن أفعل شيئا، وقد شعرت بالضيق الشديد، وانتابنى الملل.

قال ضاحكا، وعلى وجهه ملامح الجهد: لا. مازال الوقت طويلا ونحن بعد لم نعمل. قلت والغضب يملؤنى: إذن سأجلس بجوار سكرتيرتك شهرا،!! وأنا سئمت تلك الجلسات. وسأسافر اليوم.

قال بهدوء شديد: أنا مازلت مشغولا وعندى مسئوليات كثيرة وأنت شايقة إعادة تشكيل الدولة وبالتالي لم أتمكن من استكمال المهمة معك.

قلت: إذن أسافر اليوم وأعود عندما تسمح لك الظروف مرة أخرى.

ولم يرد على ودون أن يكلمنى رفع سماعة التليفون وطلب شخصا لم أعرفه. وقال له بلهجة حاسمة، واكفهرت معالم وجهه، وبغضب شديد قال له: شوف عندى ضيفة صحفية مصرية اسمها فاييزة سعد. وأراها تنزل فى أوتيل آلتى. لا تغادر الجزائر إلا بإذن منى، ووضع السماعة، وتصورت لأول وهلة أن المسألة مجرد مزاح من مساعدية، إلا أن ملامح وجهه التى تحمل علامات جادة، ونظراته النافذة إلى وجهى أشعرتنى بجدية الحديث.

قلت له: كيف تفعل ذلك؟

قال: أنا أصدرت أوامرى، وإذا تحبى تسافرى. سافرى، وإذا تحبى نتفاهم خلينا نتفاهم، فقلت له والغيظ يملؤنى: أسافر بالطريق البرى إلى تونس ثم آخذ الطائرة إلى القاهرة.

قال: شوفى هذا الشخص الذى تكلمت معاه لن يسمح لك بالخروج من أى مخرج من الجزائر، لا البر ولا البحر ولا الجو، ولا يبقى أمامك إلا أن نتفاهم الآن. وخط بيده على المكتب معلنا استئناف الحوار بيتنا.

سألته، بعد أن استجمعت هدوئى: كم يوما يستغرق عملك؟

قال: اعطينى أسبوعاً واحداً فقط ثم نلتقى مرة أخرى.

قلت: وماذا على أن أفعل فى هذا الأسبوع.

قال: حددى أنت ماذا تريد، تحبى تزورى البلاد، إحنا جاهزين.

قلت: أسافر إلى جبهة البوليزاريو لأرى ماذا فعلوا، ولو أمكن أسافر إلى تبسة لأرى الفلسطينيين الذين خرجوا من لبنان بعد الغزو الإسرائيلى عام ١٩٨٢ ثم أعود إليك بعد ستة أيام.

هنا استدعى مساعدية الوزير كمال بو شامة، وقال له: استكلف لفاييزة، اتصل بالصحراويين، وخليهم يسفروها إلى الداخل، وكذلك الفلسطينيين.

وقد تمت رحلتى إلى تन्दوف حيث معسكرات البوليزاريو بنجاح كبير أما الفلسطينيون فقد تم ترتيب السفر والموعد، إلا أنهم اعتذروا فى آخر لحظة وقبل إقلاع الطائرة إلى تبسة - على الحدود التونسية - اتصل بى أبو العز الداجانى مسئول منظمة التحرير الفلسطينية فى الجزائر وأبلغ مكتب مساعدية أنه توجد بعض القلاقل فى تبسة، وهو يرى أنه من الأفضل أن أسافر إلى تونس لأرى فصائل المنظمة فى تونس ورفضت الفكرة، وقلت له: إذا أردت أن أرى فصائل المقاومة الفلسطينية فى تونس أفضل أن أسافر إلى القاهرة، وأعود لها من هناك وليس من خلال السلطات الجزائرية.

وهنا اعتذروا، وبالطبع لم أسافر إلى تبسة، وقضيت أياما ثلاثة أتجول فى أسواق الجزائر، وشوارعها.



كان اليوم هو السبت ٣ يناير ١٩٨٤، عندما التقيت للمرة الثانية بالأخ محمد الشريف مساعدية ووضعنا جدول عمل يتم على مراحل.

أولا: أن ندعو مجموعة من الصحفيين المصريين إلى الجزائر، وترك لى مسئولية الاختيار وتحديد الزمان.

ثانيا: إجراء حوار سياسى مع مساعدية لمجلة روزاليوسف يتم من خلاله توضيح وجهة نظر الجزائر فى العلاقات المصرية - الجزائرية والقضية الفلسطينية، ثم نرى رد فعل الدول العربية وخاصة جبهة الصمود والتصدى، وقد كان مساعدية ينوى زيارة بعض دول الخليج وبغداد والإمارات وسوريا وقطر والكويت.

واتفقنا أن يكون موعد نشر الحديث قبل رحلته مباشرة حتى نرى رد الفعل فى المنطقة، ويكون لديه الفرصة لفتح حوار حول عودة العلاقات العربية مع مصر، وبالفعل قمت بعمل الحديث وسافرت إلى القاهرة يوم ١٣ يناير على أن أعود إلى الجزائر مرة أخرى خلال خمسة عشر يوما.

وعدت للقاهرة.

قدمت تقريراً مفصلاً عن الرحلة بعد عودتي إلى إدارة الشؤون العربية في رئاسة الجمهورية ومرفق معها الحديث الصحفي، وتولت إدارة الشؤون العربية إقناع رئيس تحرير روز اليوسف بنشر الحديث ولكنه تهرب وسافر إلى لندن في إجازة لمدة أسبوعين.

كان موعد سفري مع الوفد الصحفي قد تحدد، وأخذت أربعة من زملائي: علاء الديب وشفيق أحمد علي، وعبدالفتاح رزق وعادل حمودة، ولكن عبدالفتاح رزق وعادل حمودة اعتذرا عن السفر، ولأسباب لا أعرفها حتى الآن.

كان موعد السفر يوم ٣ مارس، والحديث المفروض أن ينشر خلال هذه الفترة التي ستسبق رحلة مساعدية إلى الخليج وكان مقرراً لها ١٥ مارس ١٩٨٤، ولشدة الأسف لم تتمكن عدة أجهزة سياسية، من التأثير لنشر الحديث حتى وزير الإعلام صفوت الشريف الذي التقيت به لأشرح له الموقف، واختفى رجال الشؤون العربية، وبقيت وحدي في الساحة.

بعد لقائي مع الوزير صفوت الشريف كان الأسى والدهشة تملؤني، وكان هناك لغز لم أستطع أن أكتشفه، وأن هناك صراعاً يدور في الخفاء لم أستطع أن أدركه، وبالطبع لم ينشر الحديث، وكان علي أن أسافر إلى الجزائر، وصلت إلى الجزائر مع زميلي علاء الديب وشفيق أحمد علي، وكانت تغطية الدعوة بحضور مؤتمر اتحاد الكتاب العرب، وأقضى بعدها في الجزائر أسابيع ثلاثة.

حملت معي صورة للحديث الصحفي، وتوجهت فور وصولي إلى مساعدية. قلت له: لأنه أول حديث مع مسئول جزائري كبير، وخوفاً من أي خطأ أرجأت النشر حتى تراجع النص بنفسك وتوقعه، وأنا من الجزائر سأعطي المجلة الموافقة على النشر، كنت بذلك أريد أن أكسب الوقت، وحتى تجد إدارة الشؤون العربية حلاً.

وبالفعل نشر الحديث يوم ١٩ مارس في روزاليوسف وكان مساعدية في الكويت عندما سلمه بعض أعضاء الوفد الجزائري المرافق له العدد المنشور.

وعلمت بعد عودتي للقاهرة أن الموضوع نشر بفضل الدكتور أسامة الباز. الذي كان في رحلة عمل مع مساعد الشؤون العربية في السودان وقد سأله عن مهمة الجزائر فأخبره محمد عبدالسلام أن المجلة لم تنشر الحديث، وطلب منه الدكتور أسامة الباز أن ألتقى به بعد عودتي.

وعند عودتي علمت أن الدكتور أسامة الباز كان قد اتصل بعبدالعزیز خميس الذي كان رئيسا لتحرير روزاليوسف ورئيس مجلس الإدارة، وقال له بالحرف الواحد: احنا لا نهزر يا عبدالعزیز.

في خلال الأسابيع الثلاثة التي قضيتها في الجزائر كان لي عدة لقاءات مع عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية، كان ذلك بالاتفاق مع مساعدة وكنا نحاول أن نستشف منهم عودة العلاقات مع مصر، وخاصة أن اللجنة المركزية للحزب هي أعلى سلطة سياسية في الجزائر وهي التي تحاسب رئيس الدولة وتضع جميع القرارات.

وكان لقاء مثيرا مع الوزير عبدالرزاق بوحارة، الذي عمل قائدا للقوات التي حاربت مع القوات المصرية عام ١٩٦٧، ثم بعد عودته للجزائر عين وزيرا للصحة، ثم عضوا في اللجنة المركزية للحزب، ومسئولا عن العلاقات الخارجية، وكان مساعدة في الخليج. ابتدرني قائلا: عودة العلاقات المصرية الجزائرية مستحيلة، فنحن في جبهة مع ست دول أخرى، إنسى هذا الموضوع، قلت: لا شيء مستحيل. الرئيس الشاذلي ليس عنده مشكلة ومساعدة نفس الشيء وعدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية تقبلوا الفكرة بفرح كبير، ولا بد من إعطاء الفرصة للرئيس المصري حسني مبارك، فهو لا ذنب له في كامب ديفيد، وساعدوه على حل بديل، لا بد من الحوار بين الأشقاء حتى ولو اختلفتم ولا بد للخلاص من هذه الجفوة، وهذه اللامبالاة أساءت لكم ولكل الدول التي قطعت علاقاتها مع مصر، فهي الأم.

واقترحت على عبدالرزاق بوحارة أن يلتقى مع مستشار الرئيس الدكتور أسامة الباز في أي مكان خارج الجزائر، ويسمع كل منهما وجهة نظر الآخر، وإذا

جاءت النتيجة إيجابية فلنكملها بخطوات أخرى، وإذا جاءت النتيجة سلبية فلنجمد الحوار.

وعدت من الجزائر يوم ٢٨ مارس ١٩٨٤، ولم يسمع مساعدي ماذا دار في حواراتي مع أعضاء اللجنة المركزية، فقد كان في رحلته الخليجية.

يوم السبت ٣١ مارس، قمت بالاتصال بالدكتور أسامة الباز، وكانت الساعة التاسعة والنصف صباحا، ورد على مستشاره - في ذاك الوقت - الدكتور مصطفى الفقى، لم يكن الدكتور أسامة بالمكتب، وبعد ربع ساعة بالضبط جاءنى صوت الدكتور الفقى مرة أخرى ليخبرنى أن الدكتور أسامة على التليفون، جاءنى صوت الدكتور أسامة، وفرحة شديدة تملأ صوته، وقال لى: حمدا لله على السلامة. وأنا عاوز أشوفك. قلت له: تحت أمرك. كنت فى المنزل. سألتنى: امتى حتنزلى روزاليوسف، قلت له يوم الاثنين. قال: طب نتقابل فى مكتبى فى الخارجية يوم الاثنين الساعة العاشرة صباحا. كان يوم الاثنين هو يوم ٦ أبريل ١٩٨٤.

ذهبت إلى مكتب الدكتور أسامة الباز وقد كان يعمل وكيلا أول لوزارة الخارجية، ومديرا لمكتب الرئيس للشئون السياسية. وفى الموعد المحدد، التقى بى الدكتور أسامة الباز، الذى جلس بجانبى على كنية فرنسية الصنع.

مكثنا أكثر من ساعة فى حديث متواصل. كان الدكتور أسامة هو المستمع الجيد لكل ما أقول، وأخذ يدون بعض الملاحظات من حديثى فى نوتة صفراء اللون، وقال لى: ربما احتجتك فى مهمة بسيطة إلى الجزائر خلال الأيام القليلة القادمة، وأكمل حديثه قائلا. إحنا عاوزين نبعت لهم رسالة من السيد الرئيس حسنى مبارك.

وبالفعل أعدت الرسالة الخاصة بالسيد الرئيس حسنى مبارك. والموجهة للرئيس الشاذلى بن جديد. حملها السيد محمد عبدالسلام المحجوب، محافظ الإسكندرية الآن، وقد أوصاه الدكتور أسامة الباز بضرورة إبلاغى بمحتويات الرسالة، وقد قام محمد عبدالسلام بالفعل بقراءة الرسالة على، والتى كان مضمونها: إن مصر تريد من الجزائر فى اجتماع مكتب وزراء خارجية عدم

الانحياز أن تتبنى وجهة نظر مصر فى إنهاء الحرب العراقية الإيرانية. فقامت بالاتصال بمساعدة من مكتب الدكتور الباز، وأبلغته أن هناك رسالة من الرئيس حسنى مبارك للرئيس الشاذلى يحملها مستشار فى الرئاسة، وسأتى معه، وقد كانت جميع الاتصالات التى تتم مع الجزائر تتم من خلال مكتب الدكتور أسامة الباز.

وبالفعل سافرت مع محمد عبدالسلام المحجوب يوم الأحد ١٢ أبريل ١٩٨٤ عن طريق روما، إلى الجزائر، وكان هذا أول مبعوث رسمى مصرى يدخل الجزائر بعد قطع العلاقات المصرية الجزائرية منذ ست سنوات.

وفى مطار الجزائر، وجدنا الأخ بن حلى مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية وهو صديق قديم، واصطحبنا أحد رجال المخابرات الجزائرية إلى فندق الأوراس، فى الغرفتين ٩٠٨ - ٩١٢ بالدور التاسع، كانت الساعة الخامسة، وقمت بالاتصال بمساعدة لإبلاغه بوصولنا، والرسالة التى بعث بها الرئيس حسنى مبارك.

قضينا اليوم الأول، دون أن يقوم أحد بالاتصال بنا، وفى صباح اليوم التالى، فى الساعة الحادية عشرة ظهرا مر عبدالقادر بن قاسى مدير مكتب الرئيس الشاذلى إلى أوتيل الأوراس، وسألنى عن الشخص الذى يحمل الرسالة، وهل هو مستشار الرئيس أسامة الباز أم شخص آخر؟ قلت له: إنه مستشار للشئون العربية فى الرئاسة. قال: طيب من الأفضل ألا أراه الآن لأننى سأقوم باستقباله مع أمين عام الرئاسة العربى بلخير فى الخامسة بعد الظهر.

وعبدالقادر بن قاسى كان يعمل مديرا للإدارة العربية أثناء وجود الوزير بوتفليقة وزيرا للخارجية، ثم وكيلا للخارجية الجزائرية لسنوات طويلة، ثم عمل بعد ذلك سفيراً للجزائر فى سوريا حتى استدعاه الرئيس الشاذلى ليصبح مسئولاً فى مهمة برئاسة الجمهورية، ومديراً لمكتب الرئيس الشاذلى، وقبل الثورة وأثناءها كان عبدالقادر بن قاسى رئيس اتحاد الطلبة الجزائريين فى القاهرة وسوريا.

بعد ساعة من رحيل بن قاسى، جاء مرافق بسيارة رئاسية ليحملنا إلى مقر

رئاسة الجمهورية الجزائرية، كان في استقبالنا العربى يلخير أمين عام الرئاسة، ومدير البروتوكول - جابر- وعبدالقادر بن قاسى مدير مكتب الرئيس، مكثنا معهم أكثر من ساعة فى حديث ودى.

قدموا الاعتذار لمحمد عبدالسلام المحجوب عن عدم استقبال الرئيس الشاذلى له، لانشغاله مسبقا بزيارة رئيس دولة الكويت والأمير عبدالله بن عبدالعزيز. الذى وصل فجأة من المغرب.

وقد علمت أن الرئيس الشاذلى قد فرح جدا لوصول مبعوث للرئيس حسنى مبارك إلى الجزائر.

فى الحوار الذى تم مع مكتب الرئيس الشاذلى اتفقت على أن تكون هناك زيارات متبادلة، على مراحل، واقترحت أنا ضرورة زيارة وفد يمثل الأحزاب المصرية، وضرورة اشتراك مصر فى أعياد الاستقلال والثورة الجزائرية بمناسبة مرور ٣٠ سنة على الثورة الجزائرية، وخاصة أن مصر لعبت دورا كبيرا فى مساندة هذه الثورة ويحمل الكثير من قيادات وأجيال الثورة الحب والتقدير للشعب المصرى.

كانت ملاحظاتي على أن المسئولين الجزائريين يفضلون فى المرحلة الأولى للتمهيد لعودة العلاقات، على ضرورة التركيز على اللقاءات بين الشعبين المصرى والجزائرى، ويتجنبون ذكر القيادة المصرية، وكنت أثور عليهم وأقول: القيادة المصرية هى قيادة شعبية وأظن القيادة الجزائرية هى كذلك قيادة شعبية.

وبعد لقاء الرئاسة، دعانا الأخ عبدالقادر بن قاسى للغداء، فى مطعم شهير وقريب من قصر الرئاسة، وبعد تناول الغداء توجهنا إلى قصر زيروت يوسف للقاء مع محمد الشريف مساعدية وكان لقاء أكثر من رائع، وتمت مهمتى بنجاح كبير.

كنت كل مرة أغادر فيها الجزائر نتفق أنا ومساعدية على موعد حضورى الثانى، وكان غالبا ماتكون هناك رحلة كل شهر تقريبا.

وجاءت رحلة شهر مايو، وكان برنامج العمل، اللقاء مع بعض قيادات اللجنة

المركزية، واتفقنا فى نهاية الزيارة على دعوة وفد من الأحزاب المصرية. وخاصة أن إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل كان صديقا شخصيا لمساعدية وكذلك خالد محيى الدين. ووعد مساعدية بتوجيه الدعوة لهم فى النصف الثانى من سبتمبر، وأبلغنا الرئيس مبارك بذلك.

ثم جاءت زيارتى التالية فى شهر يونيو ١٩٨٤ وكانت زيارتى بعد إجازة العيد مباشرة يوم ١٨ يونيو ٨٤، ومكثت فى الجزائر قرابة شهر ونصف، وكانت هذه أطول رحلة قمت بها إلى الجزائر.

فى لقائى مع مساعدية قلت له: لماذا لاتدعو أسامة الباز إلى الجزائر، وخاصة أن عبدالقادر بن قاسى مدير مكتب الرئيس جاء لزيارتي فى أوتيل آلتى، وبحكم العلاقة الطويلة التى تجمعنى به من خلال مؤتمرات القمة العربية ووجوده كمسئول عن الطلبة الجزائريين فى مصر أثناء الثورة الجزائرية تعمدت أن أخبر بن قاسى عن طبيعة مهمتى فى الجزائر، وطرحت عليه ضرورة دعوة أسامة الباز حتى تكون القيادة الجزائرية فى صورة صحيحة لما يجرى من أحداث سياسية فى المنطقة العربية، ويكون هناك تصور مصرى - جزائرى.

قال لى بن قاسى: هذا مبكر جدا، وهو لايرى ضرورة لزيارة أسامة الباز وأنه يفضل أن تكون هناك أحداث أو مناسبات، وعلمت فيما بعد أن عبدالقادر بن قاسى كان غير موافق على مبدأ دعوة الدكتور أسامة للجزائر.

بعد لقائى بعبد القادر بن قاسى فى اليوم التالى، كنت على موعد مع مساعدية فى قصر زيروت يوسف بادرني قائلا: ماذا قال لك بن قاسى، أخبرته بنص الحديث، وقلت له رأيه فى دعوة الدكتور أسامة إلى الجزائر.

قال لى مساعدية: طيب غدا سأرى الرئيس الشاذلى، فنحن سنذهب إلى شرشال لنحضر تخرج دفعات جديدة من العسكريين وهناك سيكون عندى فرصة للاجتماع مع الرئيس على انفراد، وسأرد عليك غدا.

وقال: إذن نلتقى غدا فى الرابعة مساء.

فى اليوم التالى حضرت إلى مكتب مساعدية فى قصر زيروت يوسف، ولكنى لم أستطع أن ألتقى به حتى الخامسة إلاربع مساء.

بادرنى قائلا، وعيناه تلمعان: متى يستطيع الدكتور أن يحضر؟

رددت بسرعة، والفرحة تملأ قلبي: حسب ماترى.

قلب فى نوتة المواعيد أمامه، وقال لى: طيب، يوم ١٥، أنا فى باريس، يقدر يكون عندنا فى المدة من ٢٤ - ٢٨، وعليه أن يحدد الموعد، وأضاف قائلا: أنا قبل كده مشغول، وبعد هذا الموعد أنا مشغول أيضا. قلت له: هل أستطيع أن أبلغه الآن؟ قال طبعا: خدى التليفون بتاعى من عند صليحة.

قلت له: هل هى زيارة معلنة.

قال: لا، هى زيارة سرية للغاية، ولا أريد أن يعلم بها أحد سوى أنا، وأنت والرئيس الشاذلى.

أعدت عليه السؤال: من أى تليفون تريدنى أن أكلمه؟

قال: من عند السكرتيرة، صليحة، ولا تقولى له أننى موجود بالمكتب.

جريت بسرعة إلى مكتب صليحة. وأجريت الاتصال بالقاهرة.

كان الدكتور أسامة يحضر مفاوضات مع الرئيس نظرا لوجود الرئيس حسين حبرى رئيس تشاد فى القاهرة، فى ١٢ / ٧ / ٨٤.

وفى المساء اتصل بى الدكتور أسامة وقال لى: فائزة أنا أقدر آجى يوم ٢٤ / ٧ / ٨٤، وبالفعل تحدد الموعد، وكان المدير الإدارى لمكتب الدكتور الباز محمد بركة قد حجز له مكانا على طائرة مصر للطيران، وأبلغ مكتب الشركة أن الدكتور سيعود عن طريق جنيف ولكن هذا الموعد تأجل إلى يوم ٢٨ يوليو، لهذا السبب.

وطوال الأيام التى سبقت حضور الدكتور أسامة إلى الجزائر وأنا أراقب الجميع. وكان مساعدية قد أصيب بخراج فى أحد ضروسه، فاستسلم للمرض واعتكف فى منزله أسبوعا، وقد أجريت له جراحة، وخشيت على الزيارة أن تتأجل، وظللت أياما طويلة، والقلق يساورنى وأنا أدعو الله أن يكمل خطواتى بالنجاح، حتى جاءنى مندوب من مساعدية ليقول لى: كل الترتيبات وضعت لاستقبال الدكتور أسامة وأبلغنى بالبرنامج وقال لى: لاداعى للقلق.

قمت بزيارة إلى مكتب مصر للطيران، لأكتشف المعلومات، فإذا مدير مكتب مصر للطيران يبلغني أن الدكتور أسامة سيحضر غدا يوم ٢٤ / ٧ إلى الجزائر وهناك فاكس من القاهرة بذلك، وهو قد قام بدوره بإبلاغ السفير سامي عبداللطيف الذي كان موجودا في أسبانيا وأخطره للحضور إلى الجزائر لاستقبال الدكتور أسامة، وقد أبلغه السكرتير الأول للسفارة المصرية محمد طه بذلك بناء على مكالمة مدير مكتب مصر للطيران.

قلت لمدير مكتب الطيران: إن الخبر غير صحيح وأنتى أعمل وسط السلطات الجزائرية ولم أسمع بهذا النبأ، وسألنى أحدهم إن كنت سأكون في استقباله غدا، قلت: طبعا لا، لأنه لن يحضر.

غادرت مكتب مصر للطيران، وعاودت الاتصال بالدكتور أسامة وأبلغته ماسمعه وخاصة أن الحوار كان دائرا بينى وبين مدير مكتب مصر للطيران في حضور شخص فلسطينى يدعى أبو خالد، مسئول الأمن في مكتب المنظمة، وهو دائم التردد على السفارة المصرية وعلى علاقة وثيقة بالسفير.

قال لى الدكتور أسامة: والعمل؟. قلت له: لا بد من تغيير الطائرة واليوم، وسأقوم أنا بإبلاغ السلطات الجزائرية، وبالفعل حجز الدكتور أسامة ومعه الدكتور مصطفى الفقى على طائرة الخطوط الجزائرية التى تصل إلى الجزائر فى الثالثة والنصف من صباح ٢٨ يوليو، واتفقنا.



يوم الثلاثاء ٢٤، ذهب السفير وطاقم السفارة إلى المطار لاستقبال أسامة الباز الذى لم يحضر؛ اكتشفوا أنتى أيضا لم أذهب إلى المطار، وبعد عودتهم إذا د. محمد طه السكرتير الأول للسفارة يأتى إلى أوتيل آلىتى لمقابلتى، كنت أتناول طعام الغداء فى مطعم الفندق مع بعض رجال الأمن الجزائريين فإذا به يسألنى: الدكتور لم يحضر؟. قلت، أى دكتور؟ قال: أسامة الباز. قلت له: طيب ماأنت سألتنى هذا السؤال أمس. وقلت لك أن الخبر غير صحيح، قال: لكن مصر للطيران

عندها فاكس ، قلت: أعتقد أن هذا الفاكس جاء بالغلط، وربما يكون الدكتور قد ذهب إلى جنيف.

امتلاً الفندق برجال المخابرات الجزائرية الذين انتشروا فى كل أرجاء الأوتيل يراقبون تحركاتى وسكناتى، حتى جاء الرجل الفلسطينى أبوخالد، وكنت جالسة على إحدى الموائد فى حديقة الفندق، بادرنى قائلاً:

أنا بأعرفك منذ عام ١٩٦٤، وأنت صحفية بأخبار اليوم. ضحكت وأنا أقول له: سيادتك غلطان فى العنوان، فأنا فعلاً صحفية، ولكنى لم ولن أعمل فى دار أخبار اليوم، قال بجدية: ده أنا كمان زرتك فى بيتكم والأمانة أن لك أخ واحد، ولد، وأبوك، وأنت ساكنة فى مصر الجديدة.

ضحكت بكل سخرية: وقلت له: مش عاوزة أقولك إنك كذاب، ولكنى أستطيع أن أقول لك لما أنت معلوماتك دقيقة كده، أستطيع الآن أن أدرك لماذا فشل الفلسطينيون حتى الآن فى استرداد أراضيهم.

اغتاظ، ورد على قائلاً: لماذا هذا التطاول، قلت له: هذا ليس تطاولاً، ولكن يبدو أن معلوماتكم عن أعدائكم اليهود بالضبط مثل المعلومات التى سردتها أمامى وعنى. وأخذ يحلف أنه عمل فى سلك النيابة فى سوهاج. علا صوتى وأنا أقول له: يا أستاذ يامحترم هل تعلم أن الذى يعمل فى سلك القضاء أو الخارجية أو رئاسة الدولة لابد أن يكون لرابع جد مصرياً، وحتى الآن لا أسمع عن جدود فلسطينيين لمصريين.

وقد علمت عند عودتى للقاهرة أن أبوخالد هذا كان يعمل فى مكتب المنظمة فى القاهرة، وطرده إلى غزة بعد أن ضبط يوزع منشورات ضد مصر واتفاقية كامب ديفيد، أى أنه شخص غير مرغوب فيه.

صباح يوم ٢٨، أى فى الثانية والنصف صباحاً.. غادرت أوتيل ألبتى بصحبة سائق من الحزب، وكان يدعى عم رابح، ودخلنا مطار هوارى بومدين وكنا قد وصلناه فى الثالثة صباحاً، نسمات الفجر باردة. ولكن الرطوبة عالية، جداً.. كان المطار مظلماً ووقفنا بالقرب من قاعة كبار الزوار، ومن خلال الظلام فوجئت باثنين

من الرجال وكأن الأرض قد انشقت وخرجوا منها، كان المقدم محمد طاهر، مساعد مدير المخابرات الجزائرية، ومعه مدير مخابرات الرئاسة، استدعيا السائق وسألاه، وبعد خمس دقائق اقتربا مني وسألاني عن اسمي وطبيعة عملي ومن أخبرني بالحضور إلى المطار، وماذا أفعل في هذه الساعة المتأخرة.

أخبرتني بكافة المعلومات وقلت لمحمد طاهر: إن الإذن الذي يحمله السائق بالمهمة محدد فيه كل التفاصيل وأعتقد أنه صادر من جهة رسمية جزائرية، وليست مصرية وعموما أنا التي قمت بترتيب زيارة أسامة الباز للجزائر، وأنا أعمل له، وقد كلفت بهذه المهمة من الأخ محمد الشريف مساعدي.

قالوا لي: ابقى في السيارة حتى نأذن لك.

وبقيت في السيارة، كانت الساعة قد اقتربت من الثالثة والعشرين دقيقة بعد منتصف الليل حينما أشعلت فجأة جميع أنوار المطار، وإذا بسيارة حكومية سوداء اللون تدخل بسرعة إلى أرض المطار.

وبنفس السرعة التي وقف بها الرجلان أمامي اختفيا وبعد دقائق معدودات جاءا إلى السيارة وأمراني بالنزول والتوجه إلى قاعة الاستقبال، داخل قاعة استقبال كبار الزوار، وجدت شخصا أسمر اللون ويبدو عليه أنه أحد القادة العسكريين، كان يرتدي زيا مدنيا جاكيت كحلي وينظرون رمادي، كان يجلس في أحد أركان الصالون وأمامه مجلة الصياد التي كانت بها صورة للدكتور أسامة الباز، ويبدو أن المجلة كانت قد أجرت حوارا معه، أجرته الصحفية هدى الحسيني.

قدمني هذا الشخص الثالث وقال لي: الجنرال الأكحل عياط قائد قوات الأمن المركزي، وسألني من الذي أخبرني بحضور الدكتور، ومن أمرني بالحضور إلى المطار، أخبرته بسرعة عن مهمتي التي بدأتها منذ سبعة أشهر في الجزائر.

قال والدهشة تملأ وجهه: إن الرئيس الشاذلي أبلغني أن أحدا لا يعرف بتلك المهمة، أي بزيارة أسامة.

قلت له: وهل أبلغك الرئيس الشاذلى عن مهمتى فى الجزائر، أو سى مساعدية، لقد بقيت فى الجزائر هذه المرة ٢٨ يوما والدكتور أسامة هنا فى الجزائر اليوم بناء على اقتراح تقدمت به للأخ مساعدية والرئيس الشاذلى وافق.

اطمأن الأكحل عياط قليلا، ولكن مازال الشك والريبة يملآن وجهه، ونظراته كانت طويلة فاضحة، قلقة.

فى تمام الساعة الثالثة والنصف وخمس دقائق، وصلت الطائرة الجزائرية أرض المطار، وجاء شخص مسرعا، يطلب من الجلوس التوجه إلى الطائرة، لم يكن أحد من المستقبلين يعرف شكل الدكتور أسامة، فهم جيل جديد بعد جيل بومدين ولم يسبق لهم التعامل مع الدكتور أسامة، كان المستقبلون ثلاثة وأنا، هم الجنرال الأكحل عياط ومحمد طاهر ومدير أمن الرئاسة فى الجزائر لا أعرف اسمه، وفتح باب الطائرة ليظهر الدكتور أسامة، فى انتظار السلم، كان يرتدى بدلة كحلية اللون وآثار التعب بادية على وجهه وقد كان مصابا بنزلة برد خفيفة وقميصه بدون كرافتة، ويحمل فى يده مظروفا أصفر اللون ومن خلفه وقف الدكتور مصطفى الفقى.

عندما تم تركيب السلم اندفعت بسرعة إلى الطائرة لاستقبال الدكتور الباز والدكتور الفقى وقدمت علبة مناديل للدكتور الباز وهمست فى أذنه بأسماء الحضور وشخصياتهم، توجهنا جميعا إلى القاعة الشرفية ومكثنا بضع دقائق، وحملتنا مجموعة من السيارات الحكومية السوداء ماركة «رينو» ١٩، حملتنا السيارات إلى منطقة قصر الأمم على بعد ٨٠ ك.م. من الجزائر العاصمة. وأمام إحدى الفيلات «الآمنة» توقفت السيارات وترجل الحاضرون، كانت الساعة قد وصلت الخامسة صباحا، بتوقيت الجزائر - أى الساعة صباحا بتوقيت القاهرة.

الفيللا مكونة من غرفتي نوم، ومجموعة من الصالونات الخشبية البسيطة لونها رمادى ومنجدة بقماش لونه أزرق ومجموعة من الطاومات الخشبية المدهونة بنفس اللون الأزرق، وصفت أطباق صغيرة مليئة بالفول السوداني. أو الذى يطلق عليه فى أوروبا اسم penut.

جلسنا جميعا لمدة نصف ساعة وانصرف المستقبلون واستأذنت الدكتور أسامة فى الذهاب إلى الفندق: فقد كان الوقت متأخرا ونور الصباح بدأ، وقبل أن أتوجه إلى سيارتى سألت الدكتور أسامة عن موعد لقائنا، قال لى: أنا بأصحى بدرى جدا. ضحكت لأقول له: احنا الصبح يادكتور. قال: إيه طب سأنظرك إذن فى الثامنة والنصف.

داعبنى الدكتور الفقى وقال لى تعالى الساعة عشرة، رد الدكتور أسامة وقال: لا، ٨,٣٠ تماما.

كان أمامى ساعة أخرى للعودة إلى فندق آلىتى. وصلت الأوتيل، كانت الساعة السابعة والنصف. تناولت إفطارى على عجل، وغيّرت ملابسى وتوجهت لأقرب صيدلية واشترت مجموعة أدوية خاصة بنزلات البرد، وكل الصحف الجزائرية التى تصدر فى هذا الصباح سواء عربية أو فرنسية أو جزائرية محلية، وأوراق بيضاء للكتابة، وتوجهت بعدها إلى قصر الأمم. التقيت بطاقم الحراسة الذين فاجأونى، وهم يضحكون: الدكتور قتلنا، قلت: لماذا، قال: خرج ليمشى وخطواته سريعة جدا، وكنا نجرى خلفه.

الدكتور أسامة من عاداته الصباحية أن يمشى لمدة ساعة قبل أن يتناول كوبا من العصير وهو لا يشرب الشاي أو القهوة إلا نادرا، ولا يأكل كثيرا.

فى هذا الصباح تناول قليلا من عسل النحل، وقليلا من العصير الطازج وقطعة صغيرة جدا من التوست، وكان مصطفى الفقى مازال نائما.

فى الثامنة والنصف، هل أول المستقبلين وكان محمد طاهر، وقد كان محمد طاهر أحد كوادر حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى حتى عام ١٩٦٤، حين انضم إلى جهاز المخابرات الجزائرية وأصبح مسئولاً عن مجموعة دول المشرق، وهى سوريا ولبنان والعراق والسعودية وأضيفت إليه مصر، وفى التاسعة وصل الجنرال الأكحل عياط قائد قوات الأمن المركزى، ثم تلاهم الصادق زواتن مسئول العلاقات الخارجية فى الحزب.

وبدا حديث ودى عادى جدا عن الجزائر ومصر، وعن المرات التى زار الدكتور

أسامة فيها الجزائر، حتى جاء دور الصحف الجزائرية عندما وجهت حديثي للجزائريين الثلاثة: إن صحيفة الشعب تتقد بصفة مستمرة الرئيس مبارك، وعرضت تجربة الرئيس الراحل عبدالناصر عندما كانت خلافات الجزائر ومصر بعد حرب ٦٧، كان يحظر على الصحافة أن تتناول رئيس الجزائر لأن علاقتنا بالجزائر كانت أكبر من مهاترات الصحف. وأبلغته أنني اشتكيت ذلك إلى مساعدية ولكنه قال لي: إن جريدة الشعب تابعة لوزارة الإعلام وقلت: إذا كنا نفتح صفحة جديدة في العلاقات فأنا أرجو أن تتوقف الصحف الجزائرية عن الهجوم على السيد الرئيس، والسياسة المصرية أو أنا مضطرة أن أكتب وأنا عندي الكثير.

كان الدكتور أسامة يجلس بجوارى على كنية وبجانبه الأكحل عياط وعن يميني جلس الصادق زواتن. وأمامنا جلس الدكتور مصطفى الفقى، وجلس بجانبه محمد الطاهر، فوجئت بالدكتور أسامة يدوس على قدمي.

بعد قليل تكلم الأكحل عياط، وقال لي: على فكرة أنت اخترت الطريق الخطأ، كان لازم الاتصالات تكون من خلال قناة أخرى، ليست الرئيس ولا مساعدية وأنا شخصيا فوجئت بك، هنا ضحك الدكتور أسامة موجهها حديثه لي، وقال: يعنى يقصد أن الاتصالات كان لازم تتم من خلاله.

هنا توجهت بسؤالى إلى الصادق زواتن وسألته: ماهى مهمة هذا الرجل بالضبط؟، أقصد الأكحل عياط، قال لي: ده مدير المخابرات العامة، والعسكرية فى الجزائر.

قلت له: سيادة الجنرال، هذه المهمة بدأتها فى نهاية ديسمبر ١٩٨٣ وأنا هنا فى الجزائر للمرة السابعة وهذه المرة مكثت ٢٨ يوما، وقد حضر من خلالى مجموعة من الصحفيين المصريين وزاروا الجزائر وكذلك الصحراء، ومكثوا ثلاثة أسابيع فى ضيافة إدارة الإعلام بالحزب، وأنا كل مرة أجيء للجزائر، أتقل ما بين الحزب ورئاسة الدولة واللجنة المركزية وسيادتك وأنت مدير المخابرات لاتعلم شيئا عنى، هذا ليس ذنبى فأنا لا آتى إلى الجزائر إلا باستدعاء من الأخ محمد الشريف مساعدية، والسيد الرئيس، وعموما أنا بأخذ تعليمات من مصر، ومساعدية والرئيس

الشاذلى، وسيادتك كأحد المسؤولين الكبار فى الجزائر ترجع إلى رئاساتك، وكل واحد منا يعمل شغله.

هنا تحدث الأكحل عياط مع الدكتور أسامة فى حديث هامس، وأعتقد أنه كان يبدى تذمرا من تكليف صحفية بهذه المهمة.

هنا علا صوت الدكتور أسامة لسمع الجميع. وقال موجهها حديثه للأكحل عياط: لا،فايزة عندها التزام قومى، ونحن نثق بها جدا، وهى تحب الجزائر كما تحب مصر.

فى الحادية عشرة حضر مدير أمن الرئاسة وآخرون وأحيطت الفيلا بقوات أمن ترتدى الزى المدنى، قمت إلى الحمام، فإذا بى أسمع صدى صوت الجالسين فى الصالون، وأدركت أننا فى مكان مسموع عليه.

أبدى الدكتور أسامة رغبته فى تناول طعام الغداء فى منطقة لابشرى، وهى منطقة موجودة فى الجزائر العاصمة ممتدة داخل البحر الأبيض على شكل لسان ومملوءة بمحال السمك، وهى تقع بالقرب من الجامع الكبير وقرية جدا من حى القصبة.

سألنى محمد طاهر: ماذا يريد الدكتور؟.

قلت لمحمد طاهر: الدكتور أسامة، حبيب يأكل سمك فى لابشرى. حيث إنه لم يأت إلى هذه المنطقة منذ سنوات طويلة.

انزعج الحاضرون وكأن الدكتور أسامة طلب أن يزور أحد الحصون السرية.

جرى محمد طاهر إلى التليفون وكذلك الصادق زواتن وكان مدير أمن الرئاسة قد وصل بعد رحيل الأكحل عياط، كل منهم أمسك بسماعة تليفون والدكتور أسامة متحير ومستغرب، وقال لى: أنا قلت حاجة، رددت عليه بضحكة، وقلت له: أنا سأعزمك.؟!.

وجاء الأكحل عياط على عجل، وقال للدكتور، هنا محل كويس يبيع «الحوت» بشكل كويس ويوصله لى إذا كان الضيوف يحبوا السمك فممكن أن يتغدوا فى الفيلا سمك.

ضحك الدكتور أسامة، وقال: لا، الفكرة أن المكان ده أنا زرتة من قبل وهو مكان شعبي، لكن إذا كانت زيارتي للمكان ستسبب إحراجا فهي مجرد فكرة، ويمكن الاستغناء عنها.

غاب الاثنان الأكحل عياط، ومحمد طاهر بضع دقائق، وقالوا، أنه بإمكان الدكتور أسامة أن يتناول الغداء غدا في لاشرى. هنا انفرجت أسارير الدكتور الباز، وقضينا بقية الصباح أنا والدكتور أسامة والعقيد الأكحل عياط ومحمد طاهر في ثرثرة عادية، حتى جاء موعد الغداء، وتناولوا الغداء داخل الفيلا. حضر الغداء بالإضافة إلى محمد طاهر، والعقيد الأكحل عياط والصادق زواتن مسئول العلاقات الخارجية في الحزب، وفي الساعة الثالثة ظهرا أبلغت الجنرال الأكحل عياط أن الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وزير الخارجية قد وصل اليوم من السفر، وسيأتي لزيارتنا في الخامسة.

وبعد خروجهم قال الدكتور أسامة موجهها حديثه لى وللدكتور الفقى: أنا مجرد جلوسى هنا - مشيرا للمقعد الذى يجلس عليه - هى دى العلاقات حتى لو لم تتم أية مباحثات. فى الرابعة والنصف تماما حضر الصادق زواتن وتبعه الجنرال الأكحل، ومحمد طاهر، الذى أبلغنا أن سى مساعدية سيلتقى بنا غدا الجمعة فهو مازال مريضا ولكنه سيتمكن من لقائنا.

حاول رجال المخابرات إبعادى عن حضور اللقاء، لكن الدكتور أسامة رفض وأصر على وجودى وقال: هى تعمل فى هذه المهمة منذ سبعة أشهر، ولم تكتب حرفا واحدا، وأنا قلت أنها عندها التزام قومى وأدبى.

رددت أنا قائلة: سيادة الجنرال، قرار وجودى أرجو أن تقرره القيادة العليا فى الجزائر، الرئيس الشاذلى، ومساعدية. وليست أجهزة المخابرات. وجاء ردى عنيفا وسريعا، وكان الجنرال الأكحل لا يلتقط كلماتى السريعة بسهولة، فيحمر وجهه.

الساعة الخامسة بالضبط وصل الدكتور أحمد طالب وهو صديقى منذ سنوات الاستقلال، استقبلنى بحرارة، ضحك الأكحل عياط وقال لى: أنت تعرفى كل الناس، ورد الدكتور طالب: فائزة بنعرفها منذ عام ١٩٦٧.. وتبادل معى كلمات

ودودة للغاية، وتناولنا الشاي الجزائري الأخضر الذى عادة مايصب فى أكواب ذهبية صغيرة الحجم.

فكرت لبضع دقائق أن أترك لهم المجال بحرية وحتى أخفف من حدة رجال الأمن، وسألت الدكتور أسامة إن كان يريد شيئاً، واتفقنا على أن نلتقى فى الثامنة من صباح اليوم التالى الجمعة ٣٠ يوليو ١٩٨٤.

اليوم الثانى للزيارة هو يوم الجمعة والجزائريون فى إجازة، وشهر يوليو الحرارة فيه شديدة وكذلك الرطوبة، وعادة مايمضى أهل الجزائر هذا اليوم على شاطئ البحر مع أسرهم.

فى الثامنة صباحاً، حضرت إلى الفيلا فى قصر الأمم، وكان رجال الحراسة مازالوا بملابسهم نائمين فى صالة الفيلا، ووجدت الدكتور أسامة مرتدياً ملابسه وسألنى أن نخرج لنمشى قليلاً.

استأذنت رجال الحراسة، وأبلغتهم أن الدكتور يحب يتمشى قليلاً فى الصباح، وطلبوا منى أن ينتظر الدكتور قليلاً، وكانوا فى كل طلب للدكتور يقومون أولاً بالاتصال بقيادتهم قبل السماح بأى حركة.

بعد عشر دقائق سمحوا لنا بالخروج، وفى الطريق قص على الدكتور أسامة مادار بينه وبين الدكتور طالب من حديث، وهو الذى كان ضد فكرة الاتصال بمصر الآن، وكان يرى مع فريق آخر من السياسيين الجزائريين ومنهم عبدالقادر بن قاسى مدير مكتب الرئيس الشاذلى، أن عودة العلاقات مع مصر ستؤدى إلى قطيعة مع أربع دول، هى ليبيا واليمن وسوريا، وربما السعودية.

قال الدكتور أسامة: «لقد استعرضنا مع بعض ظروف كامب ديفيد التى كانت السبب الرئيسى فى قطع العلاقات العربية مع مصر»، وقد أوضح له الدكتور الباز أنه لا يمكن لمصر الآن إلغاء هذه الاتفاقية نظراً لمكانة مصر الدولية، ولكن فعليا الاتفاقية متوقفة، وتكاد تكون ملغاة تماماً لأن أياً من البنود لم تنفذ، اللهم إلا شوية سواح يهود جاءوا إلى القاهرة، وسفارة هنا وسفارة هناك، حتى السفير المصرى نجحت مصر وسحبته.

وقال الدكتور الباز: إن إسرائيل تتمنى أن تلغى اتفاقية كامب ديفيد حتى تعود القوات الإسرائيلية إلى أرض سيناء مرة أخرى، وقال لهم: إن فائدة هذه الاتفاقية هي حصول مصر على أراضيها بدون حرب. وقال إن مصر مقابل ذلك تحصل على ٨ ملايين دولار يوميا من الولايات المتحدة الأمريكية، هي حجم الدعم على السلع التي يحتاجها الشعب المصرى كل يوم.

فى صباح الجمعة قضينا معظم الوقت ونحن نستعيد بعض الأحداث التى حدثت فى عصر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وتكلمنا عن تشكيلات الصحافة، حتى كانت تعليقات الدكتور الفقى تقابل بالضحك المفرط.

جاءت الثانية عشرة والنصف ظهرا، وجاء محمد طاهر ليصطحبنا إلى «لابشرى» لتناول الغداء، وكان معه سبعة من كبار رجال الأمن، وصلنا إلى وسط المدينة الجزائر، ودخلنا أكبر وأشهر مطعم للسماك فى «لابشرى» - ولم يكن أحد بالمطعم سوانا ورجال الأمن الجزائري، صعدنا للطابق الثانى من المطعم. والأمن يحيط بنا من كل جانب، الغداء كان مكونا من جمبرى مشوى فى صوص أحمر، والسماك كان من نوع سلطان «إبراهيم» وشربنا فانتا، والحلو كان برتقال ويوسفى.

جلست أنا بجوار الدكتور الباز وجلس أمامنا مصطفى الفقى ومحمد طاهر، على إحدى الموائد، وجلس بجانبنا وخلفنا رجال الأمن. بقينا فى لابشرى حتى الثالثة عصرا، ثم خرجنا لنمشى قليلا حول الجامع الكبير، ثم توجهنا إلى الفيلا.

فى الخامسة. تماما، حضر محمد الشريف مساعدي، والجنرال الأكحل عياط، وحضر المقابلة أيضا الصادق زواتن، وخرج محمد طاهر، ولم يحضر الجلسة، ثم خرج بعده بنصف ساعة الجنرال الأكحل عياط، وجلست أنا والدكتور أسامة والدكتور الفقى، ومحمد الشريف مساعدي.

استعرض الدكتور الباز، وبشكل مفصل أمام مساعدي، كل ظروف كامب ديفيد، وظل يتكلم لمدة نصف ساعة متصلة بكل لباقة وحنكة السياسى، وسرد ماتناوله من مباحثات مع الدكتور أحمد طالب، وكانت الأحداث الداخلية فى السودان متفاقمة. وسأل مساعدي الدكتور الباز: مصر تساند النمرى، وهذه المساندة خلقت لها جوا

نفسيا سيئا وسط السودانين، وأن أفعال النميرى ضد شعبه خلقت له موقفا صعبا، وكانت الجزائر تتوقع سقوط نظام النميرى.

ورد الدكتور الباز: إن الرئيس حسنى مبارك نصح النميرى كثيرا. وقال الدكتور الباز أيضا: إن الغريب فى الأمر أن النميرى مسيطر عليه الآن واحد شيخ مقربه إلى جانبه وهو يستلهم منه. ويقول إن الوحي يناديه وأن كل ما يفعله هو نداء من السماء!

ورد مساعدية: إن ليبيا تقوم الآن بمساعدة قوات الجنوب فى السودان، وقد خلق ذلك موقفا صعبا.

وسأل مساعدية الدكتور الباز عن موقف مصر وليبيا وقال الدكتور الباز أن القذافى كان قد أرسل أحمد قذاف الدم إلى القاهرة ثلاث مرات، وفى كل مرة يأتى يقول احنا عاوزين نتفاهم يعمل القذافى حادث داخلى، وبالتالي الموقف متجمد بين مصر وليبيا.

ورد مساعدية: لا بد أن تكون هناك صيغة لأن كلا من السودان وليبيا امتداد حقيقى لمصر وخاصة السودان، وبالتالي على النظام المصرى أن يفكر بعمق فى هاتين الدولتين، وهو يرى أن الوحدة الطبيعية لا بد أن تتم بين مصر والسودان.

ثم عاد مساعدية وسأله عن القضية الفلسطينية، وسأل: هل هناك مشروعات جديدة بالنسبة للفلسطينيين؟

أجاب الدكتور الباز: لا يوجد غير مشروع ريجان. وهو الذى تصر الإدارة الأمريكية على تنفيذه.

ثم تطرق الحديث عن العلاقات المصرية الجزائرية، فقال مساعدية: إن الجزائر لا تمثل لمصر أية مشكلة. وقال: حتى الرئيس الشاذلى قد عبر عن ذلك بأنه لا يوجد خلاف بين مصر والجزائر، فمصر لم تحتل يوما أرضا جزائرية، والخلاف الذى جمد العلاقات بيننا هو المشكلة الفلسطينية ونحن على استعداد أن نتبنى مع مصر ما يراه الإخوة الفلسطينيون فى مصلحتهم.

واستطرد مساعدية قائلا، أنه أثناء جولته العربية في دول الخليج، وعلى أثر الحديث الذي نشرته روزاليوسف دار جدل كبير وقد سألتني الرئيس صدام حسين: هل تنوون حقا عودة العلاقات مع مصر؟ ضحكت وقلت لصدام: سيادة الرئيس إن قطع العلاقات العربية مع مصر تم هنا في بغداد. ونحن على استعداد أن ندعو لعقد مؤتمر آخر يعقد في بغداد وننادي بعودة مصر مرة أخرى.

قال صدام: هذا مستبعد الآن، فهناك السعودية وسوريا وخاصة السعودية لن توافق، ونحن الآن في حربنا نعتمد أساسا على مجموعة دول الخليج، إذن العراق مستبعد من هذه الدعوة.

رد الدكتور الباز: هناك اتصالات مستمرة وغير معلنة تقريبا مع كل الدول العربية.

رد مساعدية: إنها مسألة وقت.

وقال: إن الحديث الذي نشر في روزاليوسف أثار فضول السوريين والليبيين واليمنيين وأما بخصوص جبهة الرفض فهذه الجبهة لم تؤد الدور المأمول منها وهو وقف مزيد من الانهيارات في المنطقة العربية، ومحاولة إيجاد حل لعودة مصر ومساعدتها للعودة للصف العربي.

وقال: إنني في رحلتي للخليج التقيت بحكام منطقة الخليج والرئيس السوري وصدام حسين، والشيخ زايد والشيخ عيسى بن سلمان، وكان الكل يسأل: هل ستعود العلاقات بين مصر والجزائر؟ وعلى أي أساس، وكانوا منفعلين.

قلت لهم: يا جماعة أولا، مصر والجزائر لم يحدث بينهما أي خلاف شخصي، والجزائر تضامنت مع القرار العربي وبالتالي عودوا إلى بغداد مرة أخرى. وقلت لهم: ماذا فعلتم من أجل عودة مصر ولكي تتخلى مصر عن كامب ديفيد وطرحت عليهم ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: هل أنتم مستعدون للحرب مع مصر، ضد إسرائيل؟.

النقطة الثانية: هل أنتم على استعداد لإمداد مصر بالمال حتى تتغلب على مشاكلها

فتتخلى عن كامب ديفيد وأمريكا؟

النقطة الثالثة: هل الشارع المصرى مستعد أن يقف بجانب الرئيس مبارك وخاصة المعارضة التى يجب عليها أن تهيب الشارع وتساند الرئيس؟

وإذا استطعنا كعرب أن نرد على الأسئلة الثلاثة المطروحة، فمصر بإمكانها أن تتخلى عن كامب ديفيد، أما عزلة مصر المفروضة عليها من جانب العرب فهى ضعف لنا جميعا فنحن - العرب - بدون مصر ضعفاء وسنضعف أكثر، هذه هى لبنان، والفلسطينيون، وهذه حرب الخليج، والبقية تأتى، ومازلنا نتفرج ونقول: كامب ديفيد دعونا الآن من كامب ديفيد، وعلينا أن نجد صيغة أخرى لمساعدة مصر حتى تعود للصف العربى.

وقال: إن الجزائر هى الدولة الوحيدة التى طالبت بتجميد العلاقات مع مصر، وليس نسفها، باقى الدول طالبت بقطع العلاقات مع مصر. وقال: أنا قلت للعرب، نحن لسنا على خلاف مع مصر وأن الرئيس حسنى مبارك تحمل تركة ليس مسئولا عنها وعلينا إعطاؤه الفرصة ومساعدته.

كانت الساعة قد تجاوزت التاسعة مساء، عندما قالوا لنا تفضلوا العشاء. حضر العشاء الدكتور أحمد طالب الإبراهيمى، ومحمد الشريف مساعدية، والجنرال الأكحل عياط، والدكتور مصطفى الفقى، ومحمد طاهر، والصادق زواتن، جلسنا جميعا حول المائدة، وقد تضمن العشاء. اللحم البارد والخضار السوتيه جزر وكوسة وبطاطس والمشروبات، وفرح الدكتور الفقى بالعشاء؛ لأنه فى الليلة السابقة لم يتناول العشاء، لأن الدكتور أسامة لا يتعشى ويكتفى بأكل حبة فاكهة فقط إن وجدت وانتهى العشاء وانتهت الجلسة فى الحادية عشرة مساء.

فى صباح السبت ٣١ يوليو، خرجنا فى جولة سياحية - زرنا نزل الشهيد والمتحف، وعدنا فى الثانية عشرة ظهرا حيث حضر الدكتور أحمد طالب والصادق زواتن، ومحمد طاهر، الذى كان عادة ما يحضر كل صباح. وحان وقت الغذاء.

كان الغذاء مكونا من الإستاكوزا والخضروات.

جاء ترتيب المائدة، الدكتور أحمد طالب، محمد الشريف مساعدية، والدكتور أسامة، فى الصف الثانى جلست أنا أمام الدكتور طالب و بجانبى كان محمد طاهر،

وبجانبه جلس الصادق زواتن وبجانبه الدكتور مصطفى الفقى، نظرت للدكتور أسامة عندما رفض الدكتور أحمد طالب أن يتناول الإستاكوزا وقلت له : دى بتؤكل بالإيدى، ضحك ، وقلت له: هناك ماء وليمون، وقد شجع ذلك جميع الحاضرين على أخذ نصيبهم من الإستاكوزا، وضحك الجميع.

كان الحديث على الغداء، يتضمن مشكلة السودان وأحداث السودان ومايفعله النميرى، وقد أبدى الوفد الجزائرى قلقهم الشديد نظرا لتطور الأوضاع فى السودان، وأكدوا ضرورة سقوط حكم النميرى.

بقى مساعدية معنا حتى الرابعة مساء، واستمر النقاش لمدة ساعة ونصف، وكان علينا أن نتوجه إلى المطار حيث إن الطائرة التى ستقل الدكتور أسامة الباز، والدكتور الفقى إلى باريس ستغادر مطار الجزائر فى السادسة والنصف.

فى القاعة الشرفية كان هناك وفدان فلسطينيان يستقبلان رجال المقاومة حيث كان من المقرر أن يحضر أبو جهاد ونايف حواتمة. وبالتالي كانت مفاجأة لرجال الأمن الجزائريين الذين لم يستطيعوا تأمين سرية الزيارة.

فقد كان من المقرر أن تصل طائرة أبو جهاد فى الخامسة، ولكن يبدو أن الطائرة قد تأخرت، وبالتالي ارتبك رجال المخابرات الجزائرية حيث إن العديد من الفلسطينيين يعرفون الدكتور أسامة الباز معرفة أكثر من جيدة، واضطروا أن يصطحبونا بسرعة إلى القاعة الخاصة باستقبال الرؤساء، ولكن كان الدكتور أسامة قد قضى أكثر من عشر دقائق بجانب المجموعات الفلسطينية.

سافر الدكتور أسامة بصحبة الدكتور الفقى إلى باريس، ومنها إلى جيبوتى، وعدت أنا إلى فندق آلتى. ومكثت هناك يومين قبل ركوب طائرة مصر للطيران التى تقلع فى العادة يوم الثلاثاء، لكن رجال المخابرات الجزائرية تابعوا كل تحركاتى بدقة وقد سببوا لى الكثير من المضايقات.



انتهى شهر أغسطس بأكمله، وجاء شهر سبتمبر ١٩٨٤، وقد جاء موعد زيارة الوفود الحزبية للجزائر، وكانت هذه هى رحلتى الثامنة للجزائر، واتفق مساعدية

معى على أن الدعوة ستكون بمناسبة احتفالات أول نوفمبر ومرور ثلاثين عاما على الثورة الجزائرية.

كان الدكتور أسامة قد حملنى رسالة إلى مساعدية، وكان الدكتور الباز فى اليوم الثانى لسفرى متوجها إلى عمان حيث سيتم لقاء الرئيس مبارك مع الملك حسين وكان ياسر عرفات سيكون موجودا فى العاصمة الأردنية.

وكان موضوع الرسالة: هل ستساند الجزائر المشروع المصرى الفلسطينى الأردننى، وهل لو عقدت القمة العربية ستحضر الجزائر أم لا؟.

قال لى مساعدية: بالنسبة للموضوع الأول، إن أى اتفاق يعقد بين الأردن والفلسطينيين ومصر، الجزائر تباركه مادامت هذه رغبة الفلسطينيين، لكن الجزائر لن تروج لهذا المشروع.

وعدت إلى القاهرة بعد ستة أيام، وحملت معى موعدا لسفر الدكتور أسامة إلى الجزائر، وكان الملك حسين قد حضر إلى الجزائر أثناء وجودى، وترك العاصمة الجزائر فى نفس اليوم الذى غادرت فيه الجزائر، وبعد مغادرة الملك حسين بثلاثة أيام حضر إلى الجزائر ياسر عرفات، وكان ذلك يوم السبت.

وعندما عدت إلى القاهرة والتقيت بالدكتور أسامة قال: إننا كنا ننوى طرح مشروعنا على الملك حسين على أن يتولى بنفسه شرح الموقف وكذلك ياسر عرفات، ثم نعود نحن ونطرح على الجزائر كلا الموقفين.

بالفعل سافرنا بعد أسبوع آخر إلى الجزائر، أنا والدكتور أسامة، سافرنا هذه المرة على الخطوط الجزائرية، كان يوم أربعاء، والطائرة الجزائرية تصل إلى الجزائر فى الرابعة صباحا بتوقيت الجزائر، السادسة صباحا بتوقيت القاهرة.

وكان الموضوع المطروح للمناقشة هذه المرة هو إمكانية مشاركة مصر مع الجزائر، فى إجراء الصلح فى تشاد بين قوات جوكونى عويضى الذى كانت تسانده الجزائر، وحسين حبرى الذى تسانده مصر وخصوصا بعدما علمت مصر بزيارة وزير خارجية تشاد الموالى لحبرى، وبعد أن تخلت الجزائر عن جوكونى عويضى.

كان فى استقبالنا فى المطار الأكحل عياط ومحمد طاهر والصادق زواتن، وأقمنا فى نفس الفيلا، وجاء الدكتور أسامة وحده - بدون مصطفى الفقى - فمكثنا يوما ونصف يوم والتقينا بالدكتور أحمد طالب فى مكتبه بوزارة الخارجية وتناولنا طعام الغداء فى اليوم التالى مع الدكتور أحمد طالب والصادق زواتن ومحمد طاهر فى فيلا على الشريف وفى المساء حضر مساعدة إلى الفيلا والتقى مع الدكتور أسامة، حيث أبلغه الدكتور أسامة مادار بينه وبين الدكتور طالب.

كان موضوع السودان مازال مسيطرًا على الحكومة الجزائرية، وكانوا يشعرون بقلق شديد تجاه العلاقة المصرية السودانية، وأعربوا عن وجهة نظرهم بأن أى قلق فى السودان سيؤثر على مصر، وأن القذافى بدأ يلعب فى السودان، وبدأ فى تكوين لجان شعبية وهو يساعد الجنوب.

وعلق الدكتور أسامة قائلا: إن النميرى يستلهم الآن قراراته من الوحي كما يدعى، وقد انتابته الآن نزعة صوفية مفاجئة.

ثم انتقل الحوار حول قضية الصحراء، وكان هناك خبر نشرته مجلة أكتوبر المصرية يقول إن مندوبا سريا مصرية قد التقى بوفد من الصحراويين. وجاء تعليق مساعدة أن الذى نشر الخبر، لابد أن يكون الدكتور أسامة فى محاولة للضغط على المغرب.

حتى الآن كان موضوع عودة العلاقات بين مصر والجزائر لم يطرح ولكن تم الاتفاق على ضرورة التنسيق بين موقف كلتا الدولتين فى القضايا الرئيسية وخاصة قضية الشرق الأوسط وبالتحديد القضية الفلسطينية، وجاء كلام مساعدة مفاجأة للجميع عندما قال: إن السلطات الأمريكية أعربت للجزائر عن انزعاجها من الزيارة الأولى التى تمت بين الدكتور أسامة الباز والمسؤولين الجزائريين فى أواخر شهر يوليو ٨٤.

ورد الدكتور الباز قائلا: نفس الشئ حدث معنا. وقد سألونا. ورد مساعدة أن الرئيس الشاذلى تلقى دعوة لزيارة أمريكا فى شهر أبريل من العام القادم ٨٥.

كنت فى كل رحلة للدكتور أسامة أسبقه بأسبوع وأعد له الرحلة وأقوم

باستقباله فى مطار الجزائر وأبقى بعد سفره يومين لأجمع ردود الفعل وتعليقات المسؤولين الجزائريين عن الرحلة، كما كنت أحضر جانباً كبيراً من اللقاءات التى تتم مع المسؤولين الجزائريين، وخاصة فى الاجتماعات التى كان يلتقى فيها مع محمد الشريف مساعدية أو الوزير أحمد طالب.

وكان موضوع الرحلة التى تمت فى شهر أكتوبر ١٩٨٥ - كنا قد حددنا موعداً للدكتور أسامة فى ١٨ أكتوبر، فقد كنت سأسافر إلى لندن يوم ٢٣ أكتوبر للعلاج - موضوع العلاقات الفلسطينية الأردنية، فى هذه المرة أنزلونا فى أحد قصور الضيافة الذى كان الرئيس بومدين يقضى به عطلة نهاية الأسبوع فى منطقة الشراقة وكانت فيلا جميلة حقاً، مبنية على الطراز التركى، والحوائط مبطنة بالفسيفساء الملونة، وهناك حديقة صغيرة مملوءة بأشجار الموالح، واليوسفى والذى يطلق عليه فى الجزائر «مندرين» وهو صغير الحجم خال من البزر.

جاءنا إلى الفيلا محمد الشريف والصادق زواتن، ومحمد طاهر، وقال مساعدية: أنه عندما التقى بياسر عرفات قال له - أى مساعدية - :أنا لو مكانك يا أبو عمار وللحفاظ على الثورة الفلسطينية ووحدتها أقدم استقالتي من رئاسة المنظمة وأرشح خلفاً لى، وأكمل حديثه قائلاً: «إن الجزائر رعت كثيراً وحدة العمل الفلسطينى»، وقد جاءت زيارتنا إلى الجزائر بعد توقيع اتفاق عدن الذى لعبت الجزائر فيه الدور الأكبر فى جمع فصائل الثورة الفلسطينية مرة أخرى، والتى كانت ترمى إلى إحياء الجبهة الوطنية الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأكمل مساعدية حديثه قائلاً: إن التحالف الوطنى يعتبر أن الحوار لم يعد له شأن مادام التحالف الديمقراطى قد توصل إلى اتفاق مع اللجنة المركزية لحركة فتح، والمشكلة تتعلق ليس بمضمون الاتفاق، بل تتعلق بأنه قد أبرم مع اللجنة المركزية لفتح التى يسميها بعض الأطراف فى التحالف الوطنى «لجنة عرفات».

وقال مساعدية أيضاً: إن الجزائر شهدت أربعة لقاءات مطولة، وكانت الجزائر، واليمن الديمقراطية قد ساءهما مانشب من خلاف بين فصائل المقاومة الفلسطينية

وقد ألحت الجزائر على ضرورة الحوار، وقد حضر الحوار كل من أبو جهاد، وأبو ماهر، وأبو علي مصطفى، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وياسر عبد ربه الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وسليمان النجاب الأمين العام المساعد للحزب الشيوعي الفلسطيني وأبو العلاء عضو المكتب السياسي لجبهة تحرير فلسطين، وأخيراً تم توقيع الاتفاق في عدن وتضمن ١١ نقطة تضمن الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني من أي انقسام، ووحدة منظمة التحرير، ووحدة تمثيلها، وكان الجناح المنشق في سوريا ينادى بضرورة تشكيل منظمة تحرير أخرى، ورفض قيادة أبو عمار للمنظمة، ومواصلة الكفاح والنضال.

وقد أكدت الجزائر على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وحرصها على سلامة مسارها، وخطها الوطني المستقل، والتمسك بالبرنامج الوطني، كما أكدت الجزائر على ضرورة تجاوز كل النقائص والأخطاء وتصحيحها سياسياً، وتنظيماً، مع الالتزام بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وخاصة قرارات مؤتمر المجلس الوطني الذي عقد في الجزائر، إلى جانب التأكيد أيضاً على أن منظمة التحرير ستظل هي الإطار الطبيعي الذي اختار طريق الكفاح المسلح والنضال بكافة أشكاله، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني، ورفض الحلول الإمبريالية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني، وتستهدف ضرب الهوية الفلسطينية، بما فيها كامب ديفيد، ومشروع ريجان، والحكم الذاتي، وتخطيط حزب العمل الإسرائيلي.

كما أكد لقاء عدن على التمسك بقرارات المجلس الوطني فيما يتعلق بزيارة أبو عمار للقاهرة، والعلاقات العربية المختلفة، ومجمل التجاوزات، التي وقعت على مقررات المجلس الوطني وكيفية معالجتها والمحاسبة بشأنها إلى جانب التأكيد على ضرورة تقرير الوحدة الوطنية، وحشد الطاقات والجهود ضمانة لصمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وكذلك حماية هذا الشعب ومصالحه المعيشية في أماكن وجوده.

وقال مساعدية: إن الاتفاق ضمن أيضا جملة قواعد وضوابط تنظيمية لتأكيد مبدأ القيادة الجماعية، وتطوير أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الشرعية، وتدعيم سلطة ووحدة كل المنظمات والاتحادات الشعبية، وتوسيع سلطات الهيئات التشريعية بما فيها المجلس الوطنى الفلسطينى، وحث أيضا على ضرورة أهمية العلاقات الفلسطينية السورية، مع الدعوة لإقامة حوار وطنى شامل فى ظل منظمة التحرير ومؤسساتها لرسم معالم المرحلة القادمة.

وقال أيضا: إننا فى الجزائر مازلنا نصر على ضرورة الحوار مع سوريا وخاصة أن الفلسطينيين لم يعد لهم أرض يتحركون خلالها ولا يقبل أن تقوم منظمة التحرير ولا المقاتلون الموجودون الآن فى الجزائر على بعد خمسة آلاف كيلو من أرض المعركة، فإما أن يتواجدوا فى مصر أو لبنان أو سوريا أو الأردن، الأردن هم لا يتفقون مع الملك حسين وسوريا لا تريد عرفات، ومصر لا تلائمهم، بسبب كامب ديفيد، ولبنان خرجوا منها، أصبح الآن موقفهم صعباً جداً.

ثم جاء الموضوع الثانى، فى المفاوضات وهو عودة العلاقات بين مصر وموسكو وإمكانية عودة السفراء فى فرصة قريبة، أما الموضوع الثالث فقد كان تدهور أحوال السودان وكان فى ذلك الوقت قد ظهر فى السودان مشكلة التميرى مع الإخوان المسلمين وإلقاء القبض على زعيمهم، وتقديمه لمحاكمة سريعة، والحكم عليه بالإعدام.

بعد تناول الغداء جلسنا أنا والدكتور أسامة ومساعدية، ومحمد طاهر، وزواتن، قال لى مساعدية: سألتنى الرئيس الشاذلى عن مشاكل الأمن الجزائرى معك، وقال والله مش عارف مين قال له إن الأمن أخذ يضايقك، وأنا قلت له: لا تشغل بالك، ففايزة دائما تتعارك مع الأمن والأمن يتعارك معها، وهم فى النهاية أصحاب، وهى تقدر عليهم.

ضحكت وقلت: الحمد لله أننى وجدت رئيس دولة يهتم بى.

وعلق الدكتور أسامة قائلا: إزاي - ورئيس مصر أيضا يهتم بك.

وسافر الدكتور أسامة فى نفس اليوم إلى باريس ومنها إلى القاهرة، وبقيت أنا كالعادة يومين بعد الزيارة.

فى صباح اليوم التالى وكان يوم الاثنين ذهبت إلى مساعدية وكان الموضوع هو مضايقات رجال الأمن فى الفندق حتى أصبح الجزائريون من أصدقائى يخشون الحديث معى وأحيانا كنت ألاحظ وأنا واقفة مع أحد الأصدقاء بمجرد أن يلمح شخصا ما، فيختفى هذا الصديق بسرعة البرق، من أمامى، ومن تلك الملاحظات البسيطة استطعت أن أعرف الكثير من رجال الأمن الجزائري.

وتحدث مساعدية مع الأكحل عياط على التليفون وغادرت مكتب مساعدية، وفى تمام الواحدة ظهرا، اتصل بى محمد طاهر. وقال لى: إن الجنرال الأكحل عياط سيستقبلنى بعد الظهر فى الرابعة والنصف مساء.

وبالفعل جاءنى محمد طاهر فى سيارة بيجو بيضاء اللون «٥٠٤» وحملنى إلى نفس الفيلا الأولى التى التقينا فيها مع المسؤولين الجزائريين فى أول رحلة للدكتور أسامة إلى الجزائر، ومكثنا أكثر من ساعة نتكلم فى موضوعات كثيرة خاصة بالجزائر، وشرحت له موقف رجال الأمن وهو لم يعلق، وقال إنهم بالقطع ليسوا رجاله، ولأن رجاله إذا تواجدوا فهم للحفاظ علىّ وليس لمضايقتى، وعدت فى السادسة مساء للقاء محمد الشريف الذى كلفنى بالتوجه إلى مكتب الوزير بشير رويس وزير الإعلام لأن عنده رسالة سأحملها معى إلى القاهرة، أخذت السيارة وتوجهت إلى منطقة بن عكنون حيث توجد وزارة الإعلام وصلت إلى المبنى فى الساعة مساء حيث كان الوزير فى استقبالى، وهو يتحدث العربية بصعوبة وقد كان أيضا عضوا فى المكتب السياسى.

أخبرت وزير الإعلام بقرار الرئيس حسنى مبارك بإصدار «عدد» ملحق مع روز اليوسف عن الجزائر بمناسبة مرور ٣٠ عاما على الثورة، وكان الرئيس حسنى مبارك قد اتخذ قرارا أيضا باحتفال تليفزيون مصر بهذه الذكرى، عن طريق إعداد فيلم وثائقى كلف به حلمى البلك وأمين بسيونى الذى كان فى ذلك الوقت مديرا لصوت العرب فى إذاعة القاهرة، والفيلم عرض فى مصر والجزائر، وافق بشير رويس وأمد التليفزيون بأربعة أفلام وثائقية للاستعانة بها فى إخراج الفيلم المصرى، ووعدنى الوزير بإرسال الأفلام فى اليوم التالى قبل رحيلى إلى القاهرة.

أوتيل آلتى، هو الفندق الذى تعودت النزول فيه كلما زرت الجزائر منذ عام ١٩٦٢، وكنت دائما أقطن الغرفة ٣١٩، وهى مكونة من غرفة نوم ستيل فرنساوى، وبها طقم صالون أحمر وتقع فى الدور الثالث وتطل على الشارع الرئيسى الموصل إلى ساحة الشهداء، حتى أننى كنت إذا ما حضرت إلى الجزائر وكانت هذه الغرفة مشغولة، أشغل غرفة أخرى لمدة يوم أو اثنين. وجنوش مدير الأوتيل يعمل على نقلى إلى غرفتى وكان جميع العاملين فى أوتيل آلتى يطلقون عليها غرفة فائزة.

بعد لقائى مع الأكحل عياط توجهت إلى الأوتيل، وكنت متعبة جدا فقد عملت لمدة ثلاثة أيام متواصلة دون راحة، توجهت إلى الأوتيل، وصعدت إلى غرفتى، فى العادة كنت أترك باب البلكونة مفتوحا، وهو من الزجاج وشيش الحصىرة، ومن شدة الإجهاد نمت ولكننى صحوت فجأة على رائحة السجائر تملأ غرفتى، قمت من نومى مذعورة وجريت إلى البلكونة أغلقها وأضع كنبه الصالون خلفها وكذلك أغلقت باب غرفتى، وفتحت جهاز الكاسيت على القرآن، وحاولت النوم مرة أخرى، ولم أفلح.

اليوم كان ٢٠ أكتوبر، الجو بارد جدا، والرعد يدق فى السماء. والرياح شديدة والمطر يهطل بغزارة، فقد كانت ليلة باردة جدا، ووضعت «كرسى» آخر خلف الباب الموصل بين غرفتى والغرفة ٣١٨ وأيضاً «كرسى» آخر من طقم الصالون خلف باب الغرفة ٣٢٠.

انتابنى شعور غامض، وكأن شيئا ما سيحدث، جلست فى سريرى، بعد أن أشعلت جميع الأنوار فى غرفتى حتى نور الحمام، وأمسكت بالمصحف الشريف والذى دائما أحمله معى فى أسفارى، وجلست لأقرأ القرآن، لعلنى أهدى من روعى، حتى وجدت نفسى أخلد للنوم، أغلقت الكاسيت ووضعت المصحف بجانبى وقرأت آية الكرسى سبع مرات وأطفأت نور الغرفة، وتركت نور الحمام، ونمت.

فى الواحدة صباحا سمعت صوت استغاثة لرجل يقول: الحقونى الحقونى.

قمت مفزوعة، الصوت يعلو، وهو يقول آه، آه، وجلست على سريري أتبين مصدر الصوت، وعرفت أنه صادر من الغرفة ٣٢٠. هرعت إلى التليفون لأطلب الكونسيرج وأقول له، وجدت خط التليفون مقطوعاً، وكذلك نور المشى الموصل للغرف، والرجل يصرخ، بشدة، وصوت الأبواب من الرياح، تعربد، وظل الرجل يصرخ لمدة طويلة حتى خمد الصوت، وقلت: هناك قتييل، وسمعت صوت الماء، يملأ البانيو، قلت فى نفسى الرجل قتلوه، وسيضعونه فى البانيو. حتى الرابعة صباحاً وأنا أنصت من خلف الباب حتى خمد كل شىء وسمعت صوت باب الغرفة ٣٢٠، يغلق بشدة، فقد كان باب البلكونة مفتوحاً، وظلت خطوط التليفون مقطوعة حتى الساعة والنصف صباحاً.

عندما سمعت أقداماً تهزول فى المشى فتحت باب غرفتى كان الماء قد أغرق المشى، وموظفو الاستقبال يقولون أن رجلاً يقطن فى غرفة مقابلة لغرفتى أبلغهم أن الماء يغرق المشى مندفعاً من الغرفة ٣٢٠ صرخت وأنا أقول لهم: الراجل مات.

دق رجال الأمن بالفندق على الغرفة، ولكن أحداً لم يجب، استعانوا بالمفتاح الماستر، وفتحنا الغرفة، ودلفنا إلى الداخل، لنجد باب غرفة النوم مغلقاً والحمام لا يوجد به ماء، وأجرى رجال الأمن الكشف على الحوض والبانيو والماء يفرق الحمام والممر الخاص بالغرفة ٣٢٠، وكذلك المشى حول الغرف، دق أحد رجال الأمن على الغرفة فلم يجب أحد، وأخيراً بعد نصف ساعة فتح الباب، ورجل يصرخ: كان عارياً وملتفاً بالملاء البيضاء الخاصة بالسرير وملابسه مبعثرة فى الغرفة وشنطة سامسونيت سوداء اللون فارغة من كل ما فيها، ملقاة على أرض الغرفة، والرجل صرخ فينا: ماذا تريدون أنا نائم.

قال له أحد رجال الأمن: المدام سمعتك تصرخ فى الليل. قال: ضرسى كان وجعنى ضرسى كان وجعنى.

تركت رجال الأمن فى غرفة الرجل. ودلفت إلى غرفتى، وغيّرت ملابسى، وتناولت إفطارى فى مطعم الفندق، وكنت فى العادة أتناوله فى غرفتى وجاءنى

السائق فقد كنت على موعد مع مساعدة فى التاسعة والنصف، وعندما عدت إلى الفندق فى الواحدة والنصف سألت: ماذا حدث. قالوا: الرجل فاق وغادر غرفته من الثانية عشرة ظهرا، مع اثنين من أصدقائه، وقد سأله أحدهم «رجدت» أى نمت «كويس»؟

لكن مسئولة الغرف قالت لى: أنها لم تلاحظ أن الرجل وهو مغربى الجنسية ومضى عليه أكثر من ثلاثة أسابيع وهو نزيل الأوتيل، لا يشرب الخمر، فقالت لى علاوة على أننا لما دخلنا الغرفة لم نشم رائحة خمر ولما واجهه رجال الأمن للمرة الثانية بأن نزيله الغرفة ٣١٩ سمعت صوتك تصرخ، وماذا عن المياه التى دلفت من غرفتك قال: أنا مريض وأريد طبيبا.

مر اليوم فى هدوء، وكان اليوم ٢٢ أكتوبر وهو يوم اثنين، وعندما عدت فى المساء بعد أن التقيت بمساعدة فى الرابعة مساء، وبعد زيارة أخرى لوزير الإعلام بشير رويس الذى أبلغنى أنه سيتم افتتاح مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط ووكالة الأنباء الجزائرية فى القاهرة كخطوة أولى فى يناير ١٩٨٥، وقال لى أن مجموعة الأفلام التاريخية وبعض المنوعات الجزائرية، أرسلها لى إلى الفندق. لأحملها معى بناء على طلب القاهرة.

وتركت بشير رويس وعدت مرة أخرى إلى مساعدة الذى طلب منى أن أعود إليه بعد لقاء بشير رويس، كانت الساعة قد بلغت السابعة مساء، واتفقنا أنا ومساعدة على أن نعد لقاء للرئيس مبارك وللرئيس الشاذلى يتم فى ١٩ ديسمبر فى أديس أبابا، وطلب منى ألا أذكر شيئا عن هذا الموضوع لأحد، حتى الجزائريين، وقمت بوداعه، فقد كان ذاهبا لوداع الوفد الروسى برئاسة بونامارىف الذى كان يزور الجزائر منذ أسبوع.

عدت إلى الفندق فى السابعة لأجد. «عابدين» موظف اللاسلكى فى السفارة المصرية يحمل لى برقية من القاهرة، صعدت مع عابدين إلى غرفتى ولكن بعد دقائق رن جرس التليفون، وإذا بعامل التليفون يقول لى: هناك رسالة من وزير الإعلام موجودة فى مكتب الاستقبال، وكانت الأفلام التى أرسلها بشير رويس

نزلت مع عابدين، وأخذت الرسالة، وصعدت مرة أخرى إلى الغرفة، وعدت إلى مكتب الاستقبال وطلبت منهم إعداد الفاتورة. وتركت مفتاح الغرفة، مع الكونسيرج الذى طلبت منه حمل الأفلام إلى غرفتى، بعد الانتهاء من محاسبة الأوتيل، رجعت لمكتب الاستقبال لأطلب مفتاح غرفتى فلم أجده، وظل رجال الأوتيل يبحثون عنه حتى الحادية عشرة مساء، حتى أن رجال الأمن صعدوا إلى المطعم، وبحثوا عن المفتاح مع جميع نزلاء الأوتيل، ساعتها أدركت حادث الأمس، وقمت بالاتصال بمساعدية فى المنزل. وكذلك الجنرال الأكحل عياط وقصصت عليهم ما حدث بالأمس حول حادث الرجل الذى يقطن الغرفة المجاورة لى، وضياع المفتاح، ولم أبت فى هذا اليوم فى الأوتيل، ونمت فى منزل محمد عابدين موظف اللاسلكى فى السفارة ورجال الأمن الجزائرى يتابعوننى حتى وصلت إلى منزل عابدين، فى السابعة صباحا توجهت إلى الأوتيل وحملت حقيبتي من مخزن العفش وتوجهت إلى المطار وكان رجال الأمن الجزائرى فى استقبالى فى المطار، ومنعوا أحدا من الاتصال بى أو الاقتراب منى.

وأصررت أن أعود إلى الجزائر، بعد ثلاثة أيام وأنزل فى نفس الفندق . وكنت فكرت، إذا كان هذا الفعل من عمل المخابرات الجزائرية لإرهابى لعدم العودة إلى الجزائر، فكان على أن أقول لهم أننى لا أخشى شيئا وإذا كان الحادث من فعل فاعل، فهى مسئولية الأمن الجزائرى.

وعرضت الأمر على الدكتور الباز الذى وافق على اقتراحى، وكان قد تقرر سفر الدكتور أسامة الباز إلى الجزائر لأول لقاء مع الرئيس الشاذلى، كنا قد اتفقنا أنا ومساعدية على اللقاء دون أن أخبر أحدا وخاصة رجال المخابرات الجزائرية.

عدت بعد ثلاثة أيام للإعداد لرحلة الدكتور إلى الجزائر، وكان المفروض أننى مدعوة لاحتفالات أول نوفمبر، ولكن الدعوة لم تصلنى وعلمت عند رجوعى إلى الجزائر أن الأمن خشى على من حدوث حادث لى وهم منشغلون بالاحتفالات، كذلك كان الزميل عادل حمودة فى رحلة صحفية خاصة بالعدد الخاص الذى سيصدر من روزاليوسف . وعندما استقبله بشير رويس سأله عنى

وقال له: إحنا تقلقنا على الأخت فايزة، وعندما عاد عادل حمودة من الجزائر سألنى ماذا حدث، وقصصت عليه القصة.

يوم ٣ نوفمبر عدت إلى الجزائر للإعداد لرحلة الدكتور أسامة الباز، التى وصلها معى على طائرة المخطوط الجزائرية، نزلنا فى فيلا على الشريف القرية من القصر الجمهورى، وهى إحدى الفيلاات التى يستقبل فيها كبار رجال الدولة، وكان الرئيس حسنى مبارك قد نزل بها عام ١٩٧٥، أثناء رحلته المكوكية وهو نائب لرئيس الجمهورية بين المغرب والجزائر وأثناء حكم الرئيس الراحل بومدين. القصر جميل جدا، وعلق الدكتور أسامة أنها خطوة للأحسن وللانفراج قليلا فى العلاقات. وكان طقم الحراسة كبيرا جدا.

القصر مكون من ست غرف للنوم، وهو عبارة عن طابقين، طابق علوى خصص لغرف النوم وبه جناح خاص، والحمامات مزودة بعدد كبير من المرايا. نمت فى غرفة مزدوجة الأسرة بها حمام خاص وبجانبى غرفة للحراسة، ونام الدكتور أسامة فى الجناح الخاص.

سألنى البروتوكول: كم الساعة يصحى الدكتور، قلت: ليس قبل التاسعة، فقد وصلنا متأخرين.

وبالفعل فى الثامنة صباحا ارتديت ملابسى، ونزلت لأكتشف هذا القصر الجميل، الدور الأرضى به صالونات تفتح على حديقة جميلة تطل من أحد جوانبها على العاصمة الجزائر، فى منظر بديع.

الأشجار مصفوفة فى خطوط متوازية، وبه ملعب للتنس وحمام للسباحة، وعلمت أن الرئيس بومدين كثيرا ما كان يلتقى بضيوفه فى هذا القصر، والقصر محاط بغابة كثيفة من أشجار الصنوبر.

ورغم أننا كنا أوائل شهر نوفمبر إلا أن الطقس كان جميلا، وكأنا فى الربيع والغريب أنه قبل وصولنا إلى الجزائر، تعرضت الجزائر لعواصف رعدية، وأمطار غزيرة، حتى أنها هدمت بعض الطرق والمياه غمرت جميع الطرقات، لكن من

حسن الحظ أن الطقس كان جميلاً وهادئاً وكان من المقرر أن يمضى الدكتور أسامة الباز يومين فقط ليغادر الجزائر إلى باريس.

فى التاسعة صباحاً صعدت إلى الدور العلوى، لأوقظ الدكتور أسامة حتى يأخذ طابور الصباح فى المشى، وبالفعل نزلنا إلى الحديقة، تمشينا لمدة ساعتين، تحدث فيها الدكتور معى عن ذكريات الستينيات وتبادلنا معلومات كثيرة تضمنت بعض الشخصيات والأحداث. والدكتور أسامة يتمتع بذاكرة قوية جداً وهو سلس الحديث ومحدث لبق، ومناور كبير فى المفاوضات وهو مصرى أصيل، وهو دائماً ما يستوعب حديث محدثه، ويستوقفك إذا لم تتضح له معلومة، أو حدث معين.

لحق بنا فى التاسعة والنصف الصادق زواتن وكان طعام الإفطار قد أعد لنا، ثم جاء محمد طاهر فى الساعة العاشرة. كانت أحداث منظمة أمل التى انقضت فجأة على الفلسطينيين فى جنوب لبنان هى موضوع الجلسة، وكان الذى يسرد لنا الأحداث هو محمد طاهر على اعتبار أنه كان المسئول عن ذلك، وقال إن الجزائر قامت بتدعيم منظمة أمل، وتزودها بالسلاح على أمل أن تقوم بعمل ضد إسرائيل، ولكن للأسف استدارت إلى الفلسطينيين وقال: إن الجزائر زودت كلاً من سوريا والفلسطينيين بكميات هائلة من السلاح ولكن هذا السلاح لم يستخدم ضد إسرائيل، فقد رأينا السوريين يحاربون الفلسطينيين فى طرابلس والفلسطينيون يقتلون بعضهم البعض، ولم توجه سوريا حتى الآن ولاضربة واحدة لإسرائيل، وبالتالي توقفت الجزائر عن تقديم هذا الدعم لكل الأطراف.

وقال محمد طاهر: إن الجزائر قد أوصت الفلسطينيين بضرورة العمل داخل الأرض المحتلة، حتى تظل القضية حية. وقال: إن أبو جهاد قد اقتنع بوجهة نظر الجزائر، وبعدها قامت الانتفاضة داخل الأراضى المحتلة.

فى الثانية عشرة ظهراً حضر إلى فيللا على الشريف كل من الجنرال الأكحل عياط، والدكتور أحمد طالب وزير خارجية الجزائر، وكان هناك الصادق زواتن، ومحمد طاهر.

وجاء موعد الغداء، جلس الدكتور أحمد طالب وبجانبه الجنرال الأكحل عياط ثم محمد الشريف مساعدية وأمامهم جلس الصادق زواتن ومحمد طاهر والدكتور أسامه وأنا، سألتني الدكتور أسامة أن أجلس بجانب مساعدية، ضحك مساعدية وقال له: إحنا عندنا مثل «اللى تحبه تقابله». وهى فائزة جلست قبالتى، وضحك الجميع.

كان الأكل مكونا من سلاطة فرنسية ولحم بارد مع خضار سوتيه وسمك بربون والحلو كان فاكهة وتورته، أثناء جلوسى للطعام رن جرس التليفون وإذا بأحد رجال البروتوكول يشاور لمساعدية. هرع مساعدية للتليفون. وهنا ملت على الدكتور الباز، لأقول له: لازم تقوم تغير ملابسك، فالآن هو موعد لقاء الرئيس، هرع الدكتور أسامة إلى الدور الثانى من الفيلا ليغير ملابسه ويرتدى كرافته.

وهنا عاد مساعدية ووقف مع الدكتور أحمد طالب فى حديث خاص ورمقنى الأكحل عياط بنظرة وسألتنى: وين راح الدكتور؟ قلت: أعتقد أنه ذهب إلى الحمام.

قال: هنا يوجد ثلاثة حمامات.

قلت: والله إحنا وصلنا متأخرين ولم نكتشف المكان، والحمامات الوحيدة التى نعرفها هى الموجودة داخل غرف النوم.

ولما عاد الدكتور أسامة صحبه مساعدية فى سيارته وتركنا جميعا فى الفيلا، وغادر بعدها الدكتور أحمد طالب، وبقيت أنا والأكحل عياط ومحمد طاهر، وزواتن. سألتنى الأكحل عياط: أنت كنت عارفة الموعد. قلت: نعم. ولكن مساعدية شدد على ألا يعرف أحد هذا الموعد، وقد أوفيت بوعدى.

كانت علامات الضيق تبدو على وجهه، وخرج مسرعا ليركب سيارته وبقيت أنا ومحمد طاهر والصادق زواتن فى الفيلا نتحدث لمدة ساعتين عندما عاد إلينا الدكتور أسامة الباز، وعاد معه مساعدية، وودعنا مساعدية وودعنا بتناول طعام العشاء معنا.

وبعد الظهر حضر عبدالقادر بن قاسى، والأكل عياط. قضيا بعض الوقت مع الدكتور أسامة. ثم خرجنا بعد مغادرتهما، أنا والدكتور لنمشى فى الطرقات حول الفيلا، وتبادلنا حديثا وديا للغاية، حول الزيارة والنجاح الذى تحقق حتى الآن، وأبلغنى الدكتور أسامة أنه تم الاتفاق مع الرئيس الشاذلى أن يلتقى الرئيس مبارك والشاذلى يوم ١٩ ديسمبر فى أديس أبابا.

فى المساء لاحظت عدم عودة محمد طاهر ولا الأكل عياط ويبدو أن المخابرات الجزائرية قد غضبت لعدم معرفتهم المسبقة بلقاء الرئيس.

ظللنا أنا والدكتور أسامة الباز طوال بعد الظهر وحتى الثامنة مساء فى حديث، وكان تعليق الدكتور أسامة على لقائه مع الرئيس الشاذلى أنه يملك نفس الروح التى يتمتع بها الرئيس حسنى مبارك، وأن الرئيسين تجمعهما صفات كثيرة، ونفس الحركات وهذا سيسهل لقاءهم.

فى الثامنة مساء عاد إلينا مساعدية بصحبة الصادق زواتن وتناولنا العشاء ولكن الدكتور أسامة اكتفى بأن تناول الفاكهة فقط. وتناول القضية الفلسطينية، ثم انتقلوا بالحديث إلى السودان، وتكلم الدكتور أسامة الباز، وكنت قد حملت إليه جريدة الأخبار التى نشرت خبرا عن إصدار الحكم بإعدام زعيم الإخوان المسلمين وقد تأسف الدكتور للخبر، وقال: لقد كنت فى السودان قبل يومين من حضوري إلى الجزائر وتكلمت مع النميرى الذى قال لى أن الحكم قد يصدر وربما تمر سنة قبل تنفيذ الحكم والتصديق عليه. وكانت المفاجأة هى صدور الحكم بإعدام الرجل المسن، وعلق الدكتور أسامة أن زعيم الإخوان وراءه مجموعة مكونة من ١٨ ألف سودانى.

ورد مساعدية أن سفير الجزائر فى السودان بعث تقريراً للحكومة الجزائرية يقول فيه: إن الأوضاع تتدهور الآن فى السودان وبسرعة، وأن ليبيا تحول بعض الجماعات ومنها النقابات.

ثم انتقل الحديث بعد ذلك. عن علاقة أبو عمار بالسوريين.

وهنا قال مساعدية: إن الخلاف شخصى بين ياسر عرفات وحافظ الأسد.

والأسد مصر على استقالة ياسر عرفات، وقالوا لنا أن أبو عمار تعاون مع الإخوان المسلمين في سوريا وحلب ضد حافظ الأسد، وكانت هناك محاولة لاغتيال الأسد، وبالتالي الموضوع أصبح خلافا شخصيا، وقال إن الجزائر ستسعى لوحدة الفصائل الفلسطينية، ولكن حتى هذا مستبعد رغم اجتماع عدن.

وغادر الدكتور أسامة الجزائر إلى باريس وعدت أنا إلى القاهرة.

وعدنا إلى الجزائر مرة أخرى يوم ٨ ديسمبر ١٩٨٤ وقبل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي، والذي كان من المقرر عقده يوم ١٩ ديسمبر ١٩٨٤ استقبلنا في المطار محمد طاهر والصادق زواتن ونزلنا في فيلا على الشريف القرية من القصر الجمهوري.

واستقبلنا الدكتور أحمد طالب في مكتبه بوزارة الخارجية وكانت الساعة الخامسة مساء، توجهت أنا والدكتور أسامة فقط إلى مكتب وزير الخارجية، طرح الدكتور أسامة على الدكتور أحمد طالب أفكار مصر بالنسبة لمؤتمر القمة الأفريقي وخاصة ما هو متعلق بقضية الصحراء.

قال الدكتور أسامة الباز: إن وزير خارجية أنجولا الذي كان في القاهرة، والاتصالات التي تمت مع وزير خارجية أثيوبيا تشير إلى أن هناك فكرة لأن يعقد الملوك مؤتمرهم دون عقد مؤتمر لوزراء الخارجية، ويظل وفد الصحراء بعيدا عن الاجتماعات على أن تعقد جلسة أخرى لعدد من الرؤساء الأفارقة الذين يحضرون المؤتمر، ثم نقرر دعوة وفد البوليزاريو لحضور الاجتماع.

رفض الدكتور طالب هذه الفكرة، وقال: إن المؤتمر التاسع عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية أقر حضور البوليزاريو، ولا يمكن عقد قمة دون عقد مؤتمر لوزراء الخارجية وخاصة أن جدول الأعمال هو استثمار للمؤتمر التاسع عشر. كذلك قال الدكتور طالب: إن الجزائر بعثت بالأخ أحمد عبدالغنى بن سالم وزير شؤون رئاسة الجمهورية إلى ٣٣ دولة أفريقية. وأقرت حضور البوليزاريو، ومنذ اللحظات الأولى، على أن تشارك أيضا مع اللجان التحضيرية للمؤتمر.

وأضاف الدكتور طالب: إن أحمد عبدالغنى بن سالم قد عاد أمس قبل حضور الدكتور أسامة إلى الجزائر بيوم واحد، وبالتالي أقر الدكتور أسامة موقف الجزائر وتم التنسيق بينهما، وعندما سألت الدكتور أسامة: هل سيلتقى الرئيس حسنى مبارك بمحمد عبدالعزيز الأمين العام لجهة البوليزاريو قال: سئلته به وسيكون هناك تمهيد قبل جلسة الرؤساء وربما ضمهم لقاء ثلاثى مع الرئيس الشاذلى. وأضاف: إن مشكلة الصحراء ستحل كلها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية وخلال مؤتمر القمة.

هنا أكد الدكتور أحمد طالب على لقاء الرئيس حسنى مبارك والرئيس الشاذلى فى القمة الأفريقية لبحث عودة العلاقات المصرية الجزائرية.

كذلك تم الاتفاق على إرسال وفد للتدريب «العسكرى»، وحضور وفد فى مجال التسليح والإنتاج الحربى والتدريب.

كذلك تم فى هذا اللقاء الاتفاق على تبادل الزيارات الرسمية لكل من رؤساء أجهزة المخابرات المصرية والجزائرية، كذلك تم الاتفاق على إرسال ضابط اتصال من كلا البلدين وقد عينت مصر فاروق حسبو، وعينت الجزائر صالح كوشكار فى مارس ١٩٨٥.

وتم الاتفاق على افتتاح مكتبى وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة أنباء الشرق الأوسط فى كلا البلدين، وتحدث الدكتور الباز مع الدكتور أحمد طالب، وكذلك مع الجنرال الأكحل على ضرورة تشغيل الخط الساخن بين البلدين حتى يتسنى تبادل المعلومات مباشرة دون وسيط.

ولم يذهب الرئيس مبارك إلى القمة الأفريقية التاسعة عشرة وبالتالي لم يلتق بالرئيس الشاذلى بن جديد وترأس عصمت عبدالمجيد الوفد المصرى فى المؤتمر وكان يعمل وقتذاك وزيرا للخارجية، وجاء اعتذار مصر قبل المؤتمر بيوم واحد، والرئيس الشاذلى كان متوجها إلى السعودية قبل سفره إلى أديس أبابا.

وجاء شهر يناير ١٩٨٥، وكانت رحلتى التالية إلى الجزائر، كان مساعدي حزيننا وغاضبا لاعتذار الرئيس مبارك عن لقاء الرئيس الشاذلى فى أديس أبابا.

وحملت رسالة خاصة من الدكتور أسامة الباز مبررا عدم حضور الرئيس بأن هناك كانت محاولة اغتيال للرئيس مبارك وبالتالي تم الاعتذار .

وجاء الدكتور أسامة إلى الجزائر بعد يومين من وصولي إلى الجزائر .

قال مساعدي: أولا بالنسبة لتحديد موعد لقاء الرئيسين حسبما كان مقررا، كان رد فعل الاعتذار على القيادات العليا الجزائرية وخاصة الرئيس الشاذلي ومساعدية والأكحل عياط، حيث اتفق الثلاثة على عقد لقاء موسع مع الرئيس حسنى مبارك ، قد جاء رد سيئا للغاية وعبر عنه الجميع أن مصر غير جادة، وأنها بتأجيل لقاء الرئيسين رجعنا خطوات للوراء وخاصة أن القيادة السياسية فى الجزائر بالغة الحساسية، فالجزائريون شديدو الحساسية والشك والحذر.

وقال مساعدي: إن الاعتذار جاء متأخرا، وخاصة أن الأسباب التى عرضها الدكتور عصمت عبدالمجيد لم تكن مقنعة تماما، وكان الرئيس قد سافر إلى السعودية، وصل إلى أديس أبابا بالفعل حيث اعتذرت مصر تليفونيا بتاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٨٤، والرئيس الشاذلى فى طريقه إلى السعودية ومنها إلى أديس أبابا، وكان الرئيس الشاذلى قد مر بالأجواء المصرية وأرسل تحياته للرئيس ولشعب مصر.

وقال مساعدي: حسب الاتفاق الذى تم مع الدكتور أسامة الباز والقيادة الجزائرية، التى إن ارتضت الدكتور أسامة الباز فقط لإجراء الحوار معها لإعادة العلاقات، ولم يكن مقدرا تدخل وزارة الخارجية.. ولما قال له الدكتور أسامة: لقد التقيت بالدكتور أحمد طالب مرات عديدة، قال مساعدي: إن الدكتور أحمد طالب هو عضو المكتب السياسى، ولم تكن لديه تعليمات بالحوار ولكن مجرد مبلغ لتعليمات الرئيس ولم يكن يملك اتخاذ القرار، وقال مساعدي: إن حضور الدكتور أحمد طالب الاجتماعات التى كانت تتم مع الدكتور أسامة هو تشريف وتقدير لمكانة الدكتور أسامة الذى لم يحظ به مسئول مصرى منذ معرفتى بالجزائر حتى الآن. وقال مساعدي: إننا بدلا من إرسالنا عبدالقادر بن قاسى لاستقباله وتكريمه أرسلنا له الدكتور أحمد طالب.

لكن مصر دفعت بالدكتور عصمت عبد المجيد، ثم بالدكتور بطرس غالى ويبدو أن الحوار كله كان مخالفا لما قاله الدكتور أسامة الباز فى الجزائر.

وقال مساعدية: لقد حددت الجزائر الدكتور أسامة الباز كمستول رسمى وفايزة سعد كصديقة لدولة الجزائر للاتصال بالقيادة الجزائرية فى المراحل المختلفة للنقاش وقد أدت فايزة واجبها على أكمل وجه.

وتم تحديد موعد آخر للدكتور أسامة فى الجزائر يوم ١٥ يناير لإجراء حوار مع مساعدية والرئيس الشاذلى فقط، وسيكون موضوع المباحثات هو الحوار المصرى الأردنى الفلسطينى، وزيارة الرئيس حسنى مبارك لأمريكا، ورأى مصر فى القضية الفلسطينية، سورأىها فى الموقف الفلسطينى، وخاصة أبو عمار.. وكانت الجزائر تقول أن القضية الفلسطينية هى التى فرقنا وهى التى ستجمعنا ثانية.

وطرح مساعدية عدم اعتراف مصر حتى الآن بالقضية الصحراوية، وقال إن يوغوسلافيا قد اعترفت بالصحراء وهى دولة مؤسسة فى دول عدم الانحياز وكذلك الهند، وأن المفاوضات ستشمل تشاد وخاصة بعدما تكشف للجزائر دور جوكونى عويضى وأنه كان يناور مع الجزائر لمصلحة فرنسا وليبيا وحتى عبر المؤتمر الأفريقى، والجزائر الآن تأخذ موقف حسين حبرى.

وجاء الدكتور أسامة إلى الجزائر ليلتقى بمحمد الشريف مساعدية، وقال الدكتور أسامة: إن مصر رفضت عقد المؤتمر الوطنى الفلسطينى فى عمان. وقال أنه عقد لقاء مع ياسر عرفات فى قصر الملك حسين فى غرفة وزير البلاط، وقد ضغطت مصر على عرفات لعدم عقد المجلس الوطنى لمدة ستة أشهر، وكانت وجهة نظر مصر أنه لا يوجد شىء مستعجل أو متغير لعقد المجلس الوطنى، وأن عقد المجلس فى هذه الظروف سيقضى على حركة المقاومة ويقتلها، ومصر مع الجزائر ترى عدم عقد مؤتمر ترد عليه سوريا بإعلان منظمة أخرى فى دمشق.

وقال الدكتور الباز: إن المقاومة الفلسطينية تتهم الجزائر بأن سوريا ضغطت عليها لعدم عقد المؤتمر الوطنى على أراضيتها.

رد مساعدية بانفعال وقال: هذا غير صحيح وأنه هو شخصيا سافر إلى

سوريا، قبل وصولنا إلى الجزائر بأسبوع، وقال: إن حافظ الأسد مصر على طرد أبوعمار من رئاسة منظمة التحرير، وقال أيضا: إن أطراف المقاومة الفلسطينية الموجودين في سوريا يؤيدون موقف حافظ الأسد لطرد أبوعمار من المنظمة، والجزائر حريصة على استمرار أبوعمار لأنه رمز للثورة الفلسطينية، ولا يمكن البحث عن بديل له الآن.

وقال مساعدية: إن الرئيس الشاذلي عندما اجتمع مع أبو جهاد ونايف حواتمة وجورج حبش قال لهم: إن عقد المجلس الوطني في الجزائر لابد أن يتم وجميع الأطراف متفقة على الحضور، وخاصة أن هناك نبرة صدرت وهي ضرورة الفرز، ومعنى ذلك أن حركة المقاومة الفلسطينية قد تصاب بالشلل، أو التفتت، الأمر الذي ترفضه الجزائر من حيث المبدأ، وبالتالي إذا عقد المجلس الوطني على أرضها في هذه الظروف ستتكس حركة المقاومة والجزائر ترفض أن يحدث ذلك على أرضها، وقال: إن الجزائر ستسعى مرة أخرى للشم الفلسطيني وعندما يتسنى لها ذلك ستوافق على عقد المجلس الوطني الفلسطيني على أرضها.

وبالنسبة لمؤتمر القمة العربي قال مساعدية: إن المملكة السعودية ترفض عقد القمة العربية وأن العلاقات بين مصر والجزائر ستتحدد في لقاء الرئيس مع الدكتور أسامة وستكون مفاوضات جادة وأكثر صراحة ومكاشفة وصدقا، وأن كل الأمور لابد أن توضع بوضوح وصدق فوق المائدة.

وكانت الجزائر قد اقترحت لقاء للرئيسين الشاذلي بن جديد والرئيس مبارك في إحدى المدن الجزائرية إذا ما اتفق الرئيسان على ذلك، والجزائر كفيلة بسرية مثل هذه اللقاءات وبعدها يعود كل من الرؤساء إلى بلده ليعلن بيان عودة العلاقات أو أن المناقشات قد لا تتوصل إلى نتائج إيجابية فمن الأفضل أن تظل العلاقات كما هي عليه الآن، أفضل من أن تتردى.

وقال مساعدية: إننا تعاملنا مع السوريين بكل الصدق ولكن لما تكشف لنا كذبهم ودورهم جمدت العلاقات، الآن نسمع لهم ولا نقول شيئا، نستقبلهم ولا نرحب بهم، وكذلك الحال مع الرئيس القذافي الذي مالت العلاقات معه للقطيعة

التامة، بل تفكر الجزائر جديا فى تغيير النظام الذى أصبح يشكل خطرا كبيرا على حدودها.

وبالنسبة لموريتانيا قال مساعدية: لقد منيت بانقلاب صامت، وأن معاوية ولد الطايح درس فى فرنسا وهو من أصل موريتانى، وهو أقوى من هيد الله وقال إن موريتانيا لم يتغير موقفها من الجزائر وخاصة أن فى موريتانيا بعثة عسكرية جزائرية كبيرة والجزائر تقوم بتدريبات للقوات الموريتانية وهى فى نفس الوقت تساعد موريتانيا فى حالة اعتداء المغرب عليها.

وقال إن النظام الحالى فى موريتانيا متحفظ مع المغرب وقد استقبل سفير الجزائر فى موريتانيا بترحاب، وكان أول سفير يستقبله معاوية ولد الطايح.

وأكمل مساعدية حديثه قائلا: السعودية الآن تلعب دورا سياسيا خطيرا وقد وصلت الآن للأراضى الإفريقية. وقال إن أسباب الانقلاب فى موريتانيا شخصية، وقال أن «خونة» الرئيس السابق لموريتانيا، كان غيبا فقد خلع المناصب المدنية عن معاوية وسلمه رئاسة الأركان فانقلب عليه.

وقال: إنه بالنسبة للوفد العسكرى الذى كان مقررا أن يزور القاهرة لحضور العرض العسكرى. قال، أنه بعد سفر الدكتور أسامة مباشرة تم تغيير فى رئاسة الأركان وأن الرئيس الجديد لم يكن يعلم عن زيارة الوفد شيئا، وهذه هى الأسباب وأن الرئيس الشاذلى بصفته وزير الدفاع كان قد صادق على زيارة الوفد، لكن رئيس الأركان الجديد لم يكن يعرف شيئا عن طبيعة العلاقات المصرية الجزائرية فتخوف ولم يرسل الوفد.



وفى شهر يونيو ١٩٨٥ تم لقاء الرئيسين حسنى مبارك والشاذلى.

وانقضى عام ١٩٨٥، وقد كان هناك اتفاق على عودة العلاقات فى نوفمبر ١٩٨٥، ولكن ذلك لم يحدث. ولم أعرف أنا ماهى الأسباب الحقيقية، ولو أننى شعرت أثناء تحركى بين مصر والجزائر بأشياء كثيرة أعفيت نفسى من الكتابة عنها، حتى كان شهر ديسمبر ١٩٨٥، ذهبت إلى الجزائر، والتقيت بمساعدية وكنت أحمل عدة تساؤلات حملنى إياها الدكتور أسامة الباز.

وجاءت ردود مساعدة عليها كالآتي:

إحنا بالنسبة لنا لم يحدث شيء جديد يمنع لقاء الرئيسين الشاذلي ومبارك، وليس لنا تحفظات في هذا الموضوع، والموضوع كله راجع لترتيبات بروتوكولية والرئيس الشاذلي كان يدفع الرؤساء الآخرين في مؤتمر القمة الإسلامي للتحديث مع الرئيس مبارك حتى حافظ الأسد، حثه على السلام على مبارك. وإذا اختلفنا على المستوى السياسي فنبقى إخوة، ولسنا أعداء، وعليه لا توجد أية قطيعة على المستوى الإنساني، والذاتي، ولا يمكن أن تكون هناك قطيعة، وكان هذا الموضوع ممكن أن يوضح بلقاء من طرف الدكتور أسامة الباز مع العربي بلخير أثناء المؤتمر أو بعده، بدون ردود فعل ذاتية أو انفعالية.

أما بالنسبة لتمثيل الجزائر في مؤتمر القمة الأفريقي السباعي الذي عقد في القاهرة، فقال مساعدة: هذه ليست المرة الأولى التي نبعث فيها ببعض أعضاء اللجنة المركزية، وهو وزير في نفس الوقت، ليحل محل وزير الخارجية أو حتى الرئيس ذاته في جميع المؤتمرات الهامة، والرئيس الشاذلي ليس له نواب، وأنا بصفتي الحزبية لا أشارك في اللقاءات الحكومية أو المؤتمرات الدولية وريفي وزير مهم جدا وعضو اللجنة المركزية وقد سبق له مرارا حضور اجتماعات أديس أبابا وفي أنجولا أيضا، وقد حضر الكثير من المؤتمرات الأفريقية، فلا يجب أن تكون هناك حساسيات.

وأكمل حديثه معي قائلا: فائزة.. أنتم عندكم في مصر اثنان وزراء خارجية عبد المجيد وبطرس غالي، بالإضافة إلى الدكتور الباز لكن إحنا في الجزائر عندنا وزير خارجية واحد، والدكتور طالب بتاعنا.. ضحك وهو يقول «الله غالب».

بالنسبة للمؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر قال مساعدة: إن الدكتور أسامة يعلم جيدا أننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية للفلسطينيين وإحنا رفضنا الكلام في الجزائر عن كامب ديفيد والرئيس الشاذلي حضر من باب المجاملة، ولم يقل كلمة واحدة، رغم أن الفلسطينيين ألحوا عليه كثيرا، على أن يلقي الرئيس الشاذلي أو حتى أنا كلمة في افتتاح المؤتمر. وقال مساعدة: إحنا لسا

فى حاجة لاستغلال المؤتمر الوطنى الفلسطينى لكى نتكلم، ولا أسمح لأى من الجزائريين، وقلنا للفلسطينيين ذلك، نحن سنعتبر مقر المؤتمر أرضا فلسطينية، ونحن ضيوف عندكم، من باب المجاملة، ولكن الفلسطينيين نشروا ذلك خطأ، وهناك من يعمل للهدم وعدم توحيد الفلسطينيين من داخل أنفسهم.

جورج حبش ونايف حواتمة أتعبا الرئيس الشاذلى كثيرا حتى وجدوا صيغة للتفاهم، وعندهم شروط على بعض من أقصى اليمين لأقصى اليسار. أما بخصوص العلاقات المصرية الفلسطينية، فالكمل كان قد طالب بقطع العلاقات، وللتاريخ الرجل الوحيد الذى كان حريصا على توثيق العلاقات مع مصر هو ياسر عرفات فقط ووقف وحده. واحنا قلنا للفلسطينيين توحدوا، لا أكثر ولا أقل، وهل من المعقول أن ندعو الفلسطينيين إلى الجزائر لاتخاذ موقف من مصر؟! بل العكس - الرئيس وأنا - بذلنا كل جهد وقلنا لهم افعلوا مابدا لكم. لكن لاتفرحوا فى مصر، ونحن قد ساعدنا كثيرا فى تهدئة الجو، وإطفاء النار، «كامب ديفيد»، وكل هذه العبارات الجوفاء.

بالنسبة لكامب ديفيد القرار ليس صحيحا وحتى المنطق لا يقبل هذا وعندنا كثير من المؤتمرات الدولية، لماذا لم نندد بها، حتى فى المؤتمرات العربية موقفنا واضح ولم نقل أية كلمة تشير إلى التنديد بكامب ديفيد.

وقال مساعدي: أنا لست قانعا بردود الفعل المصرية ولا حتى مجرد تبرير لموقف يحمل بعض الخفايا التى لا أعرفها لأن موقف الجزائر معروف. والدكتور أسامة سمعه عشر مرات، وهى عدد المرات التى حضر فيها إلى الجزائر، ولقد سمع منى وسمع من الرئيس، لقد قضينا معاً خمسة وعشرين يوما هى تعداد الأيام التى قضاهما فى الجزائر.

وأكمل مساعدي: إن الوفد الصحفى الوحيد الذى استقبلته هو الوفد المصرى، تحية لمصر، وإكراما لها، وقلت لهم رأينا بصوت عال، وإذا كان رأى أقلقهم ربنا يسهل عليهم، مشكلتى مع السوريين هى مصلحة مصر، حتى العراق، وقد قلت لهم مرارا المشكلة ليست إلغاء كامب ديفيد، ولكن يجب علينا جميعا أن نجد حلا

للبدل عن كامب ديفيد. هل يستطيع أى حزب أن يلغى اتفاقية أقامتها دولة مع أخرى، حتى ولو كانت دولة عدو، إحنا ثوار وسياسيين ونعرف معنى الكلام كويس، والرئيس الشاذلى لم يحضر إلا فى جلسة الختام لمدة خمس دقائق، دخل وخرج بسرعة.

لماذا هجوم الرئيس مبارك على شخصى؟ هل ضايقتنا مصر؟ هل هناك دواعى لذلك، حتى تأخذ هذا القرار. مش ممكن أبدا. وأنا لى عتاب وكلام كثير جدا مع الدكتور أسامة الباز عندما يحضر إلينا. أنا يافائزة صديق قبل كل شىء، وقد قدم الدكتور الباز الكثير لدفع العلاقات المصرية الجزائرية وأرجو أن يتم بيننا تعاون لا خلافات.

وكان وفد الصحفيين الذين حضروا المؤتمر الوطنى الفلسطينى فى الجزائر بدعوة من الفلسطينيين قد حملوا بغض العبارات الخاطئة ونسبوها للجزائر، فما كان من الرئيس حسنى مبارك إلا أن ألقى خطابا فى عيد أول مايو ١٩٨٥، ووجه عبارات لوم شديدة لمساعدة.

كنت أنا فى ذلك الوقت فى السعودية أؤدى العمرة، عندما استدعانى الدكتور أسامة الباز إلى القاهرة، ليسألنى رأى، لم أكد أصدق أن الرجل الذى سعى إلينا لعودة العلاقات والذى استقبلنا ورحب بنا وفتح لنا أبواب الجزائر وذلّل لنا الصعاب يحدث منه ما حدث، ولم أفق من دهشتى حتى عرفت من الذى وراء تلك المؤامرة الدنيئة، ولم أشأ أن أكتب هذا الحادث أيضا.

وقال مساعدي، بلهجة قوية: أنا عاوز الدكتور يا فائزة يأتى إلى الجزائر، لتحدث طويلا فى مسائل كثيرة، ويجب أن يعرف أن القرار الفلسطينى الذى أغضب الرئيس ليس أخطر القرارات، وأضاف قائلا: أنا اتهمت هانى الحسن وشقيقه خالد الحسن بالعمالة للمخابرات الإسرائيلية. لازم أشوف الدكتور، وبعدها أقرر الذهاب إلى القاهرة للقاء الرئيس مبارك. وكان الدكتور أسامة قد وجه له الدعوة لزيارة القاهرة. وقال مساعدي يجب أن نصفى كل شىء، وخصوصا، أن مؤتمر القمة الإفريقى العشرين على الأبواب. وهناك المؤتمر الدولى، وقضايا كثيرة تهمنى. وقال أيضا: مصر بالنسبة لى هى الأم.

وأكمل حديثه قائلاً: لقد نبهتيني لنقطة هامة الآن، لكن أنا كنت حريصاً على وضع الرئيس مبارك في الصورة كاملة لما سيحدث في المؤتمر، يجب أن يعرف، فكيف يكون لنا موقف ضد مصر؟

وقمنا بالاتصال بالدكتور أسامة الباز لتحديد موعد حضوره ولكنه اعتذر؛ نظراً لارتباطه بمواعيد مسابقة مع الوفد الروسى القادم للمفاوضات مع مصر.

واتفقنا على التليفون على ضرورة لقاء الرئيس مبارك والشاذلى. وطلبنا منه ضرورة الاتصال والتنسيق مع العربى بلخير أمين عام الرئاسة ومدير مكتب الرئيس الشاذلى فى ذلك الوقت، وقد عين عام ١٩٩٢ وزيراً للداخلية الجزائرية.

وأبلغنى مساعدية بأنه سيسافر يوم ١٥ ديسمبر إلى موسكو، واستأذن أن يتكلم مع الروس فى موضوع استئناف العلاقات المصرية الروسية، وعودة السفيرين، وكذلك موضوع الديون.

ووافقت مصر.

وعدت إلى الجزائر يوم ١٢ يناير ١٩٨٦، لأسمع من مساعدية ما حدث مع الروس، وقد أبلغنى مساعدية أن القيادة السوفيتية وافقت على مبدأ عودة السفراء واستئناف العلاقات مع مصر والنظر فى جدولة الديون المصرية. ولكن الروس طلبوا أن يكون موقف مصر حيادياً تجاه قضية أفغانستان - كما فعلت دول عدم الانحياز الأخرى - كالهند ويوغوسلافيا والجزائر وهى الدول المؤسسة للحركة.

وعدت إلى القاهرة.

وقد حضر الوفد الروسى إلى مصر فى شهر أبريل ١٩٨٦، وثم استئناف عودة العلاقات وبحثت قضية الديون المصرية السوفيتية.

وانقضى عام ١٩٨٦، حتى يونيو، حيث جاء حادث اختطاف الطائرة المصرية التى اقتيدت إلى مالطا.

كنت فى السعودية لقضاء العمرة، وعدت مسرعة إلى القاهرة لالتقى بالدكتور

أسامة الذى طالبنى بضرورة السفر إلى الجزائر وإعداد لقاء سريع مع القيادة الجزائرية.

وبالفعل تم هذا اللقاء، وكانت المفاوضات لتدارك الانهيارات التى من الممكن أن تحدث بين مصر وليبيا وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على ضرب مقر القذافى وإسقاط النظام.

واعترض الجزائريون قائلين: رغم القلاقل التى يسببها نظام القذافى إلا أننا فى الجزائر لا نوافق على استخدام القوة ضده أو محاولة تغيير النظام فى ليبيا. والصحيح أن تقوى المعارضة الليبية الموجودة فى الخارج وعلى الليبيين أنفسهم أن يغيروا الحكم.

وعدنا إلى القاهرة.

وجاء يناير ١٩٨٧.

وفى ١٢ يناير سافرت إلى الجزائر، قبل سفر الدكتور أسامة بيومين.

وأنزلونا فى فيلا - الميثاق - وهى من أضخم الفيلات الرئاسية، والتى من الممكن أن تستقبل العديد من رؤساء الوفود، وأعضاء الوفود كذلك وهى كرسالية المبانى، والمصعد، والحدائق، بناها البرازيليون وخلقوا منها تحفة معمارية. التقى الدكتور طالب مع أسامة الباز فى إحدى غرف الدور السادس حيث كنا ننزل، ثم لحق به مساعدية، والصادق زواتن، وكان خلافا عاديا، وكان الملاحظ أن الجزائريين هم الذين يسألون، والدكتور أسامة يجيب، ولم يتطرق الدكتور أسامة لأى حديث خاص بمصر.

تناول الغداء معنا الصادق زواتن ومساعدية فى جناح الدكتور أسامة الباز وفتح موضوع المغرب، والبوليزاريو، وقد أخبر مساعدية الدكتور أسامة أن سفير مصر فى الجزائر، أشاع، أن مساعدية يملك مطعما على طريق الشراقة، الأمر الذى جعل الدكتور أسامة يشعر بحرج، وطلبنا من المسؤولين الجزائريين أن يحضر السفير إلى فيلا الميثاق، وحتى هذا التاريخ لم تكن سفارة مصر فى الجزائر على

علم بما يجرى بين الدكتور أسامة والمسؤولين الجزائريين ولم يكن لهم الحق فى استقباله أو خروجه، فقد كانت جميع رحلاته حتى الآن سرية للغاية.

وبعد الغداء طلب منى أسامة الباز أن أتصل بالسفير، وأبلغه برغبة الدكتور أسامة فى لقائه فى قصر الميثاق، كانت الساعة الخامسة مساء عندما وقفنا أنا والدكتور أسامة أمام نافذة غرفته نتفرج على جمال الطبيعة المحيط بالقصر.

وفجأة قال لى الدكتور أسامة: على فكرة، يافائزة أنا نسيت أن أقول لهم، أن المغرب قرر عودة العلاقات مع مصر، وأنهم قاموا بتعيين محمد الترسى وكيل الخارجية المغربية سفيراً للمغرب فى القاهرة وأنه - أى الدكتور أسامة - متخوف من أن الملك الحسن - وهو مسرحى - سيحضر إلى القاهرة كما فعل الملك حسين من قبل وأن مصر لن ترفض هذه الزيارة ولن ترفض عودة العلاقات مع المغرب. وأخشى - الكلام للدكتور الباز - أن هذا الموقف يزعل الجزائري.

ولما سألته، لماذا لم يبلغ مساعدي قبيل أن يغادر قصر الميثاق. قال: أنا ناوى أخبرهم بكره الصبح قبل ما أسافر، فى المطار.

فى الساعة الخامسة والنصف وصل السفير سامى عبداللطيف، واستقبله الدكتور أسامة، ومكث معه ساعتين، وتركت أنا لهما الفرصة حتى يتحدثا على انفراد، ونزلت إلى حديقة القصر لأجد أمامى العربى بلخير أمين عام الرئاسة فى الجزائر يسألنى عن الدكتور أسامة. قلت له: فى غرفته ومعه السفير المصرى سامى عبداللطيف.

فى اليوم التالى وفى المطار فى الساعة صباحا، كنت فى صحبة الدكتور أسامة والصادق زواتن لتوديعه أثناء سفره من الجزائر إلى باريس. وفى القاعة الخاصة باستقبال الرؤساء جلسنا ثلاثتنا وأعاد الدكتور الباز على مسامع الصادق زواتن الحديث عن عودة العلاقات مع المغرب، وعلق الصادق زواتن على ضرورة تكثيف وتعميق العلاقات بين مصر والجزائر.

وفى اليوم التالى وأثناء وجودى فى المطار استعدادا للسفر: إذا بيروتوكول الحزب "بوركبى"، يأتى إلى مسرعا، ليقول لى: الأخ مساعدي يريدك الآن، فى

الحزب، ركبت السيارة وتوجهت إلى مكتب مساعدي. كانت الساعة الثامنة والنصف صباحا.

بادرني مساعدي متسائلا:

- أحبك تبغى الدكتور أن عودة العلاقات مع المغرب ستكون أخطر على مصر من كامب ديفيد، رغم أن الجزائر ترحب بعودة العلاقات مع المغرب.

وعدت إلى المطار مرة أخرى، لتحملني الطائرة المصرية إلى القاهرة.

ولم أدخل الجزائر حتى شهر يوليو ١٩٨٧، عندما دعيتي الحكومة الجزائرية - ولأول مرة في تاريخي أحضر احتفالا في الجزائر مع وفد الأحزاب السياسية - لأحضر احتفالات عيد الاستقلال، في ٥ يوليو ١٩٨٧.

وصلت إلى الجزائر ضمن وفد الأحزاب السياسية، وكان يضم أحمد الصباحي ومصطفى كامل مراد، وعبدالعالم محمد عبدالعالم، وأحمد مجاهد، وكان معي في الطائرة أيضا، مصطفى نبيل رئيس تحرير مجلة الهلال، والأستاذ أحمد نافع عن جريدة الأهرام.

في استاد الخامس من يوليو حيث كان الحفل سيقام التقيت بالعربي بلخير أمين عام الرئاسة وتواعدنا على اللقاء في اليوم التالي، الساعة السادسة بعد الظهر.

يوم السادس من يوليو التقيت مع محمد الشريف مساعدي، وكان لقاء صعبا، فلم أعود منه على الجمود. وكان الحزن باديا على الرجل رغم استقباله لى بالحرارة التي عودني عليها.

بدأت أنا الحديث عن المواقف السلبية في العلاقات بين مصر والجزائر، وبعد ربع ساعة من حديث متصل قاطعني مساعدي ليقول لى: إيه أخبار فايزة سعد؟ أنا عاوز أسمع أخبارك أنت.

قلت والحزن باد على صوتي: يبدو أن سيادتك لا تقبل منى أى حوار وبالتالي لا أريد الاسترسال، والآن أستطيع أن أغادر الجزائر دون عودة مرة أخرى.

ابتسم وقال: لا، أنت صديقة، وأنا لم أعط أوامرى بعد لمغادرتك الجزائر.

أدركت للمرة الثانية أن الحوار أصبح مقبولا.

وقلت له: عاوز تعرف أخبار فائزة سعد؟ هى التى سردتها عليك منذ قليل، أخبارى هى ما أحمله لك.

قال: هات ما عندك.

قلت: الدكتور أسامة قد أرسل معى بعض النقاط، ويحب أن يستفسر عنها من سيادتكم، ونظرا للأزمة. التى حدثت بينك وبين الصحافة المصرية فإننى سأوجه لك النقاط نقطة نقطة. وأحب أن أتلقى الرد مكتوبا.

ضحك مرة أخرى وقال: هات ما عندك.

قلت: لماذا لم يتم لقاء بين الرئيسين فى الكويت. أثناء انعقاد القمة الإسلامية؟ قال: إحنا بالنسبة لنا لم يحدث شىء جديد يمنع لقاء الرئيسين، والرئيس الشاذلى ليست له تحفظات فى هذا الموضوع، والموضوع كله راجع لترتيبات بروتوكولية، وقد كنا أنا والدكتور أسامة الباز فى الجزائر تذكروا ذلك ولم يطلب الدكتور لقاء الرئيسين، حتى هذه الزيارة كانت غريبة. لم يتكلم الدكتور فى أى شىء ونحن الذين كنا نستفسر منه عن بعض القضايا.

وقال لى مساعدي: تذكروا يا فائزة على الغداء فتح الدكتور موضوع المغرب وسأل ماهى طبيعة العلاقة بين الجزائر والمغرب الآن، واستطردنا إلى قضية الصحراء، لكننا فوجئنا قبل مغادرة الدكتور للجزائر أنه أبلغ العربى بلخير أن المغرب يزعم عودة العلاقات مع مصر. وأنه متخوف من موقف الملك الحسن أن يسخن العلاقة، أو يدعو الرئيس مبارك لزيارة المغرب. ورغم لقائى معه فى ذلك اليوم مرتين ولقائه مع الدكتور أحمد طالب إلا أنه لم يذكر الموضوع، ولم تكن زيارة العربى بلخير مقررة له، بل جاءت بالصدفة، وقد أعاد الحديث عن عودة العلاقات مع المغرب مرة أخرى فى السابعة صباح سفره إلى القاهرة.

وقال مساعدي: إن موضوعات كهذه يجب أن تطرح أثناء المناقشات ولا يجب أن تقال والشخص مغادر الجزائر، لأن هذا الأسلوب لا يناسب طبيعة الجزائريين. ورغم ذلك فالرئيس الشاذلى كان يدفع الرؤساء الآخرين للتحدث مع الرئيس حسنى مبارك.

اليوم هو الخامس من سبتمبر ١٩٨٧، المكان مكتب الدكتور أسامة، وكان هذا أول لقاء يتم بيننا بعد لقاء الرئيسين الشاذلى بن جديد وحسنى مبارك والذي تم بين الرئيسين فى أديس أبابا فى مؤتمر القمة الأفريقى الواحد والعشرين، وكان هذا اللقاء قد تم ترتيبه مع مساعدية فى رحلتى إلى الجزائر يوم ٥ يوليو ١٩٨٧. لحضور الاحتفالات بمرور ٢٥ سنة على استقلال الجزائر. جاء لقائى مع الدكتور أسامة فى الحادية عشرة صباحا، وكان لقاء وديا للغاية، والحقيقة أن جميع اللقاءات التى تمت بينى وبين الدكتور أسامة كان يسودها الاحترام والتقدير، والصدق، والود الشديد.

كان الدكتور أسامة يرتدى بنطلونا اسبور وقميصا كاروهات، ولأول مرة يقدم قطعة من الحلوى الصغيرة، وقد جلس مسترخيا على أحد المقاعد الملاصقة للتليفون، وجلست على كرسى بجانبه وقد طلب لى كوباً من النعناع بدون سكر، وهذا هو الشراب الذى يفضلهُ الدكتور أسامة.

قال لى بود شديد: تعالى أحكى لك وأضع أمامك صورة من اللقاء الذى تم فى أديس أبابا بين الرئيس مبارك والرئيس الشاذلى، حتى تكونى فى الصورة عند لقائك بمساعدية.

قال: فى اليوم التالى لوجودنا فى أديس أبابا حضر الأخ العربى بلخير إلى أوتيل هيلتون وطلبنى وقال هناك موعد مع الرئيس الشاذلى. قلت له: فىن. قال: فى فيلا الرئيس الشاذلى، قلت له: ليه؟ المرة الأولى إحنا جينا عندكم والمرة دى الرئيس الشاذلى يتفضل عندنا.

قال العربى بلخير: هذه شكليات، والمهم هو اللقاء، نحن نحىء أو أنتم بتيجوا فليس بين الإخوان بروتوكولات، والمهم هو إتمام اللقاء. قلت له طيب يكون اللقاء فى مقر منظمة الوحدة الإفريقية لاتيجوا أنتم ولا إحنا نروح، واتفقنا على اللقاء، وكان فى اليوم قبل الأخير لوجودنا فى أديس أبابا.

تم اللقاء بالفعل فى أحد الصالونات الخاصة وقد حضر اللقاء مع الرئيس الشاذلى الدكتور أحمد طالب الإبراهيمى، وقد حضرت أنا فقط - أى الدكتور أسامة - ولم يحضر أى من الوفدين اللقاء مع الرئيسين. وقال إن الرئيس حسنى

مبارك بدأ الكلام بعتاب شخصى شديد مع الرئيس الشاذلى بداية من مؤتمر القمة الإسلامى فى الكويت رغم لقاء الرئيس مبارك بكل الرؤساء العرب، ماعدا الرئيس الشاذلى، وكان هذا شيئا مستغربا. وأعرب الرئيس الشاذلى عن أسفه الشديد وأن هذا راجع لعدم التنسيق الذى من المفروض أن يتم بين مديرى مكتب الرئيسين - أى الدكتور أسامة الباز والعربى بلخير، والذى شغل هذا المنصب بجانب عمله بعد وفاة عبدالقادر بن قاسى، فى حادث سيارة فى باريس أثناء إجازته الصيفية - ثم عاد الرئيس حسنى مبارك ليعاتبه على الأحاديث الصحفية التى صدرت من القيادة الجزائرية لوكالة الأنباء القطرية، ورد الرئيس الشاذلى أن هذا الحديث قد تم تحريفه من قبل الصحفي وأن الحكومة الجزائرية قد أوضحت ذلك للحكومة المصرية فى وقتها، وجاء العتاب الثالث على موقف الجزائر من المؤتمر الوطنى الفلسطينى، وموقف القيادة الفلسطينية والقيادات المتصارعة. وأشاد بموقف أبوعمار من القيادة المصرية، ثم جاء عتاب شخصى، فأثناء مرض الرئيس الشاذلى ووجوده فى بروكسل اتصل به الرئيس حسنى مبارك شخصيا للاطمئنان على صحته وهنا جاء تعنيف الرئيس الشاذلى لمدير مكتبه العربى بلخير وكان تعنيفا شديدا وقاسيا.

وبعد ذلك تحدث الرئيس الشاذلى مع الرئيس حسنى مبارك على ترشيح رئيس اللجنة السياسية فى منظمة الوحدة الإفريقية، وكان هذا المنصب تشغله الجزائر لمدة ٢٣ عاما منذ تأسيس المنظمة وبقرار من الرئيس جمال عبدالناصر، أن هذا المنصب تتولاه الجزائر مدى الحياة.

ورد الرئيس حسنى مبارك على الرئيس الشاذلى أنه ماعندوش مانع وأن الموضوع يتم بحشه مع الدكتور أسامة الباز، والدكتور أحمد طالب وزير خارجية الجزائر.

واستمر لقاء الرئيسين أكثر من ثلاث ساعات وانتهى بشكل ودى للغاية، ونزل الرئيس الشاذلى بن جديد بعد عودته من أديس أبابا فى مطار الأقصر، وقد كان مقررا أن يعود إلى الجزائر عن طريق كوناكرى.

ثم جاء دور لقاء الدكتور أسامة الباز مع الدكتور أحمد طالب الإبراهيمى

ومعهما أمين عام وزارة الخارجية الجزائرية للاتفاق على ترشيح مندوب الجزائر للجنة السياسية وكانت مصر قد تقدمت فعلا للترشيح لهذا المنصب، وخاصة أن الدول الأفريقية الأعضاء قد وجهوا اتهامات للمندوب الجزائري وقالوا: إنه سكير والكل طالب بتغييره، وقد أجمعت مجموعة الدول الأفريقية على ترشيح أحمد حجاج مندوب مصر، والجزائر أرادت أن يستمر مندوبها «أحمد غزالي»، وكان الموقف محرجا، وطلب الدكتور أحمد طالب أن تتنازل مصر عن الترشيح وتعلن ذلك، ورفض الدكتور أسامة هذا الاقتراح، وقال: إن احتفاظ الجزائر بهذا المنصب مدى الحياة شيء لا توافق عليه أغلب الدول الأفريقية، ونحن لانستطيع إرغامهم على ذلك وانسحاب مصر من الترشيح أيضا غير مناسب. والحل الوحيد أن ندخل الانتخابات، رد الدكتور طالب وقال: طيب ندخل الانتخابات، وفي حالة حصول مصر على الأغلبية تتنازل للجزائر. قال الدكتور أسامة: إن هذا الموقف قد يغضب الدول الأفريقية التي قامت بانتخاب أحمد حجاج وسيتهمونا بالخداع، وهذا أيضا تصرف غير لائق بمصر، ولأن الدول التي أعطت صوتها لمصر، ومصر تتنازل سيساء فهمه من الدول الأفريقية، وظل الحوار بين أخذ ورد. وأخيرا تدخل الأمين العام لوزارة الخارجية. وأقر أن تدخل الدولتان انتخابات حرة ومباشرة، وفازت مصر بالمنصب وقد أصدر الرئيس حسنى مبارك تعليماته أن يكون أحمد حجاج تحت تصرف القيادة الجزائرية. ويأخذ تعليماته من الجزائر. وفي حالة عدم تلبية مطالب الجزائر تبلغ القيادة المصرية. وطلب منى الدكتور أسامة أن أبلغ مساعدية كل ما حدث بالتفصيل، وأكرر عليه: أن الدكتور يقول أنه بناء على تعليمات السيد الرئيس مبارك؛ فإن السفير أحمد حجاج تحت تصرف القيادة الجزائرية وإذا أحبوا أن يسافر أحمد حجاج للجزائر قبل تسلمه منصبه الجديد للتنسيق مع السلطات الجزائرية فنحن على استعداد لإرساله لهم وعليهم إبلاغنا بذلك.

كذلك كان من بين المهام التي أوكلت إلى هي إعادة دعوة محمد الشريف مساعدية لزيارة مصر وكان الرئيس حسنى مبارك قد وجه له دعوة عام ١٩٨٥.

البيارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

3

المخابرات الأمريكية
والمعارضة الليبية

دار الخيال

المخابرات الأمريكية والمعارضة الليبية

فى ١٦ أبريل عام ١٩٨٦ ، قرر الرئيس الأمريكى رونالد ريجان الإغارة الجوية على ليبيا بعد أن يش من جدية المعارضة الليبية.

وتبدأ قصة المعارضة الليبية كما رواها لى أحد المسؤولين الجزائريين المسؤولين عن المعارضة الليبية فى الأراضى الجزائرية، قال: كان ذلك فى أحد البيوت الآمنة على الشاطئ الذى يقع على الطريق السريع من واشنطن إلى فيلادفيا عندما توافدت مجموعة من الرجال الليبيين إلى بيت خشبى شبه منعزل تشرف واجهته الشرقية على المحيط الأطلسى، والشاطئ كان مهجورا لأن الوقت كان منتصف يونيو ١٩٨٤، وقد تصدر مسئول وكالة المخابرات المركزية. "فاينر". وهو المسئول عن شمال أفريقيا، تصدر صالة الجلوس الفسيحة فى الكوخ الخشبى، والآخرين كانوا الدكتور محمد المقرئ زعيم الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا والرائد عبد المنعم الهونى، رئيس هيئة التنسيق القومية الوطنية الليبية، وممثل آخر عن التحالف الوطنى الليبى الذى كان يرأسه وزير الخارجية الليبى السابق منصور الكخيا، والذى اختطفته السلطات الليبية من مصر، وممثل آخر عن الحركة الليبية للتغيير

والإصلاح المنشقة عن جبهة الإنقاذ الوطنى الليبى، والعقيد خليفة حفتر أحد أهم قادة الجيش الوطنى الليبى الذى توجد بعض معسكراته فى الجزائر.

واستهل المسئول الأمريكى مستر فاينر كلامه قائلا: إحنا احتضناكم، وفتحنا لكم معسكرات تدريب فى الخارج وقمنا بتأمين كل وسائل الاتصال، والتدريب والانتقال والتسليح، وحتى الآن لم يظهر أى شىء إيجابى أو عملى، كل ما رأيناه بيانات ومؤتمرات وخلافات قائمة بينكم، حتى الاضطرابات التى قامت فى ليبيا قامت بها فئات داخلية لمصالح قبلية، ولم يكن لكم يد فيها بل إنكم تزودوننا بمعلومات خاطئة وكان المسئول الأمريكى يشير بذلك إلى تحركات الثكنات فى غربان والخمس ومصراته وسبها، وإلى تمرد ثكنة العزيزية وإلى عمليات اغتيال طالت قيادات اللجان الثورية.

وقال لهم أيضا: لقد طرحنا عليكم إجراء حوار مع الإسلاميين المعتدلين من مواطنيكم، لكنكم كنتم سلبيين مع أن معلوماتنا تؤكد أنهم نشيطون ويتحركون على الأرض، لكن واضح أن اهتمامكم الأكبر هو مركز القيادة.

ونظر إلى محمد المقرئ وكأنه يعنيه بهذه العبارة.

وقد أدرك رجال المعارضة الليبيون أن المخابرات الأمريكية فى طريقها للتوصل منهم، والاعتماد بشكل أكبر على الإسلاميين الليبيين، وقد تأكد حسهم عندما طلب منهم مستر فاينر أن يحددوا موقفهم بشأن التعامل مع الإسلاميين الليبيين وقبل أن يجتمع بهم ثانية، وأن الاجتماع سيكون فى شهر أغسطس عام ١٩٨٤، وبحضور مسئولين أمنيين من دولة أوروبية مهمة بالأوضاع فى ليبيا وهى الحكومة البريطانية.

وزادت شكوك رجال المعارضة الليبية عندما طلب مستر فاينر من العقيد حفتر أن ينتحى به جانبا، وخشى رجال المعارضة الليبية من أن تقنع المخابرات المركزية العقيد حفتر وحده، بالتعاون مع الإسلاميين، مما يفقد المعارضة جناحها العسكرى، لأن العقيد حفتر يقود معسكرات الجيش الوطنى الليبى فى الجزائر وتشاد قرب الحدود الليبية وهو الوحيد بين قادة المعارضة الليبية الذى يمثل ثقلاً عسكرياً.

وكانت المعلومات الجزائرية تشير إلى أن المخابرات المركزية فتحت مراكز تدريب جديدة لتدريب إسلاميين لبيين على حرب العصابات والاعتداءات وعمليات التخريب وذلك فى مناطق ريفية نائية، وداخل مزارع خاصة. ويشرف على التدريب فى هذه المعسكرات مستر «إس إس تشارلز» وهو ضابط كبير متقاعد سبق له الخدمة فى أفغانستان، وأشرف على تدريب الأفغان العرب فى معسكرات على الحدود الباكستانية الأفغانية، ويساعده فى ذلك اثنان من العسكريين عملاً أيضاً معه فى أفغانستان، وهما ررك بوركرات وإم مايكلسون، وكان رأى العسكريين الأمريكين أن معسكرات التدريب فى الولايات المتحدة إنما هى قاعدة خلفية لدفع المقاتلين من المعارضة الليبية إلى قواعد متقدمة قريبة من الحدود الليبية، ومن هذه القناعة برزت فكرة التعاون مع المعارضة الليبية والإسلاميين الليبيين، وخاصة الجناح العسكرى الذى يترأسه العقيد حفتر، وكانت الولايات المتحدة قد بدأت منذ عام ١٩٩٢ تدعمه بحوالى ١٠٠٠ جندي ليبى أسروا فى تشاد، وأغرتهم بالتعامل مع المعارضة، ثم نقلتهم إلى معسكرات فى الجزائر تحت قيادة القائد حفتر، بهدف تسريهم إلى داخل الأراضى الليبية واستطاعت إقناع الجزائر بذلك، معتمدة على غضب الجزائر من تحول ليبيا إلى مركز دعم وعبور للأفغان الجزائريين.

وهناك علاقة قديمة بين النظام الليبى والإسلاميين السودانين منذ حادث جبل الأولياء فى عهد جعفر النميرى، وكذلك العلاقة بين الإسلاميين الليبيين والسودانيين تحت رعاية أمريكا منذ أواخر الثمانينيات، وقد أقام محمود خليل أحد الزعامات الليبية الإسلامية والمقيم بأمريكا مع الفاتح عروة المسئول الأمنى السودانى فى شقة استأجرتها له المخابرات الأمريكية فى مدينة الإسكندرية بولاية فرجينيا الأمريكية حيث تعرف الفاتح عروة على ابن العقبة أمين، أحد قيادات المعارضة الليبية، وتعامل معه، ثم حاول تصفيته بعد أن اختلفا.

وهناك تحالف قوى بين حزب التحرير الإسلامى الذى يمثله فى قيادة التحالف كل من محمد أمضرب ومحمد الناكوع وعلى بو زعكوك، وكان على بو زعكوك على علاقة وثيقة مع حسن الترابى رئيس جبهة الإنقاذ السودانى، وهم أيضاً على

علاقة وثيقة مع الدكتور أيمن الظواهري طبيب بن لادن بينما تمثل الإخوان المسلمين في قيادة التحالف سليمان عبد الله الضراط. وكانت السلطات الليبية قد قامت باعتقال ٢٥ من أعضاء حزب التحرير الإسلامي في بداية عام ١٩٩٥ من بينهم العجيلي محمد عبد الرحمن الأزهرى وظل ينظم العائدين من أفغانستان سرا حتى أعلنت السلطات الليبية عام ١٩٩٤ عن اعتقال هارون التوافي البدرى، وهو ضابط صف من الشرطة وما زال معتقلا في سجن سرى بمنطقة الهوارى بنى غازى، واعترفت السلطات أيضاً باعتقال الطالب عماد الصقر المحبوس في سجن أبو سليم. وطبقا لتقديرات الجهات الأمنية الجزائرية فإن السلطات الليبية اعتقلت ٥٠٠ أصولى لم يقدموا لأية محاكمة منهم ٩ عقدا في الجيش وأبرزهم محمد عبد العاطى البوحيمة ومحمد التعايشى والمفتاح القروب، وتعد الجماعة الإسلامية الليبية المسلحة أخطر الجماعات الأصولية، ولديها بداخل ليبيا أموال كثيرة، ومعلومات وفيرة، كما أنها تملك خمسة مستودعات للسلاح، في الخمس وأجدابيا، ومصراتة، والجبل الغربى، وفى بعض ضواحي بنى غازى، وأيضاً فى بعض المزارع القائمة على طريق "المطار الدولى فى طرابلس". إلا أنهم فى حاجة إلى تجميع قوى وتدريب وتنظيم. وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة.

وقد رشحت دولتان، لتدريب المعارضين على أرضيهما السودان، لأن الترايبى يتطلع إلى مد نفوذه إلى طرابلس، وهناك خط برى نشط ومزدحم لنقل التجارة بين الخرطوم وطرابلس، يمكن استغلاله فى تهريب الإرهابيين والأسلحة بعد تدريبهم فى المعسكرات القريبة من الحدود بين البلدين، أما البلد الثانى فقد كان تشاد، حيث يمكن للدوائر الأمريكية أن تستفيد من حالة عدم الاستقرار والتداخل السكانى بين التشاديين والصحراويين الليبيين، وخاصة أن منطقة الحدود بين ليبيا وتشاد يصعب ضبطها.

وفى اجتماع فاينر مع رجال المعارضة الليبية بكى أحمد أحواس قائد الجناح العسكرى، عندما قال لهم فاينر. "أنتم جبناء"، وقد اقترح فاينر أيضاً ضرورة تجنيد الأجانب فى صفوف المعارضة الليبية.

وقد اضطرت المعارضة الليبية فيما بعد لتقديم عدة مقترحات للجانب الأمريكي الذى أعاد فتح معسكرات تدريب فى جبل "الأولياء" فى المغرب وكان من بين الاقتراحات ما تقدم به الحاج غيث عبد المجيد، الذى تربطه علاقات وثيقة مع التشاديين ، ويقضى الاقتراح بتجنيد مسلحين من تشاد، وجويانا، وبينما كانت المخابرات الأمريكية تقوم بإعداد معسكر التدريب فى المغرب انفجر صراع بين محورى "أبريك سويس" وإبراهيم صهد حول من سيكون المسئول منهما عن الاتصال المباشر مع مسئول المخابرات الأمريكية، والمسئول عن المعارضة الليبية فى المغرب!.

وكادت اللجنة التنفيذية للجبهة أن تنقسم على نفسها نتيجة لهذا الصراع حتى التقى الجميع بالجنرال المغربى السابق "أحمد الدليمى"، الذى أشرف على التدريبات بنفسه، التى استمرت أربعين يوما متواصلة بالصحراء المغربية، وبالقرب من تواجد قواعد جبهة البوليزاريو، وعمل محمد المقریف، خوفا من أن تتخلى عنه المخابرات الأمريكية على تطمين المخابرات المركزية الأمريكية بأن المعارضة الليبية فى طريقها لتكون قادرة على قلب النظام فى ليبيا، وبالتالي كان قرار محمد المقریف بأن يذهب الحاج غيث عبد المجيد إلى تشاد للإشراف على تجنيد تشاديين وتحت الإشراف المباشر لمصطفى القويرى، وهو ضابط سابق بالجيش الليبى. تحت الإشراف المالى - لعزت المقریف شقيق محمد المقریف، وفى حدود ميزانية ضئيلة للفرد الواحد سبعون دولارا، وفى معسكرات الخرطوم والمغرب وتشاد نشطت منظمتا الطلبة العرب والمسلمين بأمريكا، كما أن منظمة الطلبة المسلمين و "معهد الفكر الإسلامى" كانتا مركز تفريخ لعناصر إرهابية تؤمن بالعنف الموجه وبغض النظر عن جنسية الدولة.

وفى هذه الأثناء اجتمع مجلس الشورى لتكليف فايز جبريل الذى عرف فيما بعد "بخومينى ليبيا" بالعمل داخل الأوساط الطلابية وبدعم من منظمة الطلبة العرب والمسلمين المنتشرة فى كافة الولايات الأمريكية وهى تضم خمسة آلاف شخص ممثلين لكافة الدول العربية وكانت الاجتماعات تتم مع الهاربين من دولهم أو الخارجين عليها، وقد حضر حسن الترابى إلى هذه المنظمة التى مقرها

ولاية فرجينيا أكثر من مرة وألقى العديد من المحاضرات وكان الفاتح عروة مسئول الأمن في الحكومة السودانية يحضر جميع هذه اللقاءات.

وقد أبلغ الفاتح عروة رئيس جبهة الإنقاذ الوطنى الليبى بأن أمريكا تريد من الجبهة إنشاء مركز للمعلومات فى مدينة "كوناتيكت" قرب نيويورك لإعداد دراسات حول كل ما يتعلق بليبيا من معلومات اقتصادية وسياسية، واجتماعية، وبالفعل أنشئ المركز برئاسة أحد الإسلاميين الليبيين هو عثمان عقيل، عضو مجلس الشورى، وعبد المجيد الصغير، وكان يطلق عليه اسم "بيوك". وقد زود هذا المركز بجهاز كمبيوتر ربط بخط ساخن ومباشر مع ضابط المخابرات الأمريكية والمسئول عن ليبيا. ثم تم إعداد مجموعة مسلحة أعدت خصيصا لاغتيال الرئيس معمر القذافى، وكانت المؤامرة هى تأجير مكانين أحدهما بالقرب من الهدف "أمام معسكر باب العزيزية". والآخر لتخزين السلاح، وأجهزة الاتصال ثم فرش عدة كمائن متبادلة على طريق تحرك الهدف "أى العقيد القذافى". ويشترط فى الطريق احتواؤه على عدة منافذ تؤمن عملية الفرار من مسرح العمليات، ثم استخدام سقف منزل مطل أو قريب من الهدف لاقتناص الأخير بعد محاصرته وكان الفاتح عروة هو المسئول عن إعداد هذه الخطة.

ولقد اقترح الأمريكيون، عند وصول المعارضة الليبية إلى أمريكا ومنذ اللحظة الأولى أن يكون المشرف على هذه المعارضة هو الفاتح عروة، وأن أولى مهامه بعد إتمامه التدريب على دورة الطيران المدنى بأمريكا، أن قاد طائرة أمريكية بنفسه إلى تشاد وقام بزيارة لمواقع متقاة، وكان بصحبته على أبو زعكوك. والفاتح عروة يتكلم الأمهرية الأثيوبية بطلاقة، وقد عمل على إعداد البيوت الآمنة فى السودان لتدريب المعارضة والإرهابيين الذين يفدون على السودان تحت أسماء "رن واى ون"، وقد قام أيضاً باستئجار عدة شقق فى عمارة قريبة من معسكر باب العزيزية وقام بتهريب الليبيين وبقيت مجموعة داخل شقة استخدمت كمخزن للسلاح ووزعت مجموعات أخرى فى عدة أكمنة، وقد سبق الاعتداء على معسكر باب العزيزية مجموعة بلعام. للقيام بعدة تفجيرات لأهداف مدنية وعسكرية لإحداث بلبلة يمكن من خلالها اصطیاد الهدف "معمر القذافى".

وهناك مجموعة أخرى للتعامل على ما يستجد من ظروف، وقد فشلت عملية "العمارة" عام ١٩٨٤ وألقى القبض على بعض العناصر المشاركة فيها.

وقد استأجرت المعارضة الليبية بعض منازل القادة السودانيين كبيوت آمنة. منها منزل اللواء عثمان السيد سفير السودان في أثيوبيا ويقع في مدينة النيل بأم درمان، وقد خصص ليكون استراحة لفريق الاغتيال، وكان إيجاره الشهري ٥٠٠ دولار، ومنزلان بحى الرياض استؤجرا بمعرفة العقيد الفاتح عروة، وقيل أن المنزلين مملوكان لبعض أقاربه. وكان الدكتور محمد المقريف ونائبه غيث عبد المجيد، وصهره إبراهيم صهد وصديقه عبد السلام عيلة، وعبد الغنى سلام صوفية، وسائقه فتحى أبو عود وعلى رمضان أبو زعكوك. بالإضافة إلى عدد آخر من رجال جبهة الإنقاذ الليبية، يعيشون داخل هذين المنزلين ويدفعون إيجارا شهريا ١٤٠٠ دولار.

أما منزل العقيد قاسم أحمد قاسم قنصل السودان في جدة، ومنزله يقع في مدينة شمبات فقد خصص ليكون إذاعة تبادلية موجهة ضد ليبيا وكان يقيم بالطابق الأرضي لهذه الفيلا، كل من على زيدان وسليمان الضراط، وشقيقه على عبد الله الضراط، ومجدى الشاعري، شقيق المطرب حميد الشاعري. والسائق الخاص يونس الجويلي. وكان إيجار المنزل ٦٠٠ دولار، وقد رفض صاحبه تجديد العقد بعد أن علم بقيمة الإيجارات التى تدفع للمنازل المماثلة.

ثم هناك منزل هاشم أبو رنات، مدير مكتب رئيس الجهاز الأمنى السودانى، واستخدم هذا المنزل كمخزن للأسلحة، وقد دخل صدام حسين على الخط فى تلك الفترة، كما دخلت الجزائر، وتحت أعين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وبالفعل نقلت مجموعة قتالية من الخرطوم إلى بغداد ثم إلى الجزائر، وكان مجموعها ١٥٠ مقاتلا، وجهزت بالبيانات والصور فى سبتمبر ١٩٨٥ .. وبينما كانت العناصر القتالية تستعد للانطلاق داخل ليبيا فى طرق غير مطروقة على الحدود مع الجزائر، على بعد ١٠٠ كم من "الحمادة الحمراء"، سربت معلومة نشرتها جريدة "واشنطن بوست" أدت إلى فشل العملية، والتى بعدها حصل الرئيس رونالد ريغان على تأييد مطلق من مسز تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا فى

ذلك الوقت لتوجيه ضربة عسكرية إلى ليبيا وتدمير معسكر باب العزيزية الذي يقيم فيه قائد الثورة الليبية معمر القذافي، وقد حمل "يرنون والترز" سفير بريطانيا إلى ريجان خطاباً من مسز تاتشر بهذا التأييد البريطاني المفتوح.

وقد فشلت فرق واشنطن في الإطاحة بالنظام الليبي عبر عدة عمليات متفرقة. أهمها "عملية العمارة" ثم عملية "الحمادة الحمراء" والمعروفة باسم صدام. وعملية السفينة إيريا، والتي اقتسم التراي ثمنها عند بيعها مع أحد رجاله، ثم اغتيال اثنين من الدبلوماسيين الليبيين في روما، وهما عمار ضو وفرج مخيون واغتيال محمد إفحميه في سيارة مجهزة بالكمبيوتر وهي في طريقها إلى ليبيا ثم محاولة تفجير السفارة الليبية في أثينا.



في فبراير ١٩٨٦ كنت في الجزائر وكان العقيد معمر القذافي قد وصل إلى الجزائر في زيارة مفاجئة جاءها عبر الصحراء بسيارة خاصة لاندروفر، وكان المسئولون الجزائريون يقولون أن القذافي عندما يصل إلى أرض الجزائر، يطلب الشيخ "أى المأذون" ويعقد على إحدى فتيات الحراسة عقد زواج ينتهى حتماً بعد سفره من الجزائر.

بعدها صدر أول تصريح لمسئول الأمن القومى الأمريكى "دونالد فورستير" : فلنذهب لاستفزاز القذافي في خليج سرت، وفي اجتماع للحكومة الأمريكية في ١٤ مارس ١٩٨٦ صرح الرئيس الأمريكى ريجان، وقد جاء التصريح على لسان كبير موظفى البيت الأبيض: هل ستستخدمون الأسلحة الذرية ضد القذافي؟، كما صرح جون ماكهمون وزير خارجية بريطانيا في نفس الفترة تصريحاً ووصف فيه المعارضة الليبية بأنها ليست سوى "صبية كشافة".

كما صرح أوليفر نورث، الوزير البريطانى أيضاً، قائلاً : سنوجه ضربة للقذافي ونعدها بإحكام، والتخلص من القذافي أصبح بالنسبة لنا قضية وقت، وفي الرابع عشر من أبريل عام ١٩٨٦ أغارت الطائرات الأمريكية على قاعدة العزيزية

المقر الدائم للعقيد القذافى. والذي سارع بعدها بإعداد خيمة متنقلة مقرا لإقامته وداخل قبيلته القذاذقة.

وفى يونيو ١٩٨٦ كنت فى جدة لقضاء العمرة عندما وقع حادث اختطاف الطائرة المصرية فى مالطا، والتطورات المؤسفة التى حدثت نتيجة لهذا الحادث واتهمت ليبيا أنها وراء اختطاف الطائرة.

واستدعيت على عجل للقاهرة، والتقيت بالدكتور أسامة الباز الذى كلفنى بمهمة سريعة للقاء مساعدية، والإعداد لسفره فى أسرع وقت، وتناول الحديث وقتها ليبيا، وعلاقة الجزائر بالقذافى، وأذكر أن السلطات الجزائرية، رفضت أن تقوم بأى تدخل عسكري ضد ليبيا، أو حتى السماح به، وكان رأى القادة الجزائريين أن تقوية المعارضة الليبية تكون أهم فى مثل هذه الحالة، وعدنا إلى القاهرة بعد قضاء يوم ونصف فى الجزائر.

كان عام ١٩٨٦ مليئاً بالأحداث، فقد جاءت أحداث تشاد مخيبة للآمال، سواء للجزائر أو لمصر التى كانت تساند حبرى بكل قوة، والجزائر التى كانت تساند جوكونى عويضى بعد هربه من ليبيا واتهامه لليبيين أنه كان أسيرا لديهم.

ولما كانت الجزائر هى أحد الأطراف الرئيسية فى هذا المشكل فهى تتابع النشاط الليبى التشادى ودور فرنسا التى دخلت إلى مستعمراتها مرة أخرى، وأمريكا التى كانت تساند حسين حبرى بكل قوة.

سألت القيادة المصرية الجزائر عن طبيعة ما يجرى فى تشاد؟!

قال مساعدية: إن ما يحدث الآن فى تشاد هو أحد الفصول فى مسلسل الأزمات التى تعرضت لها تشاد منذ عام ١٩٨٢، وأن انقلاب إدريس ديبى سيسدل الستار لمدة طويلة ويعتبر ما حدث فى تشاد أكثر من درس لأهميته الكبرى فى مصير فهم العلاقات الفرنسية مع الدول الواقعة إلى الجنوب وإلى الشمال من الصحراء.

وأضاف مساعدية: كيف تخلت المخابرات الأمريكية عن حسين حبرى، المعادى الشرس للنظام الليبى؟. فالمخابرات الأمريكية سلحت جماعة حبرى فى

السودان عامى ١٩٨١، ١٩٨٢ ودخل حبرى إلى تشاد وطرده منها جوكونى عويضى الذى كان يرأس الاتحاد الوطنى ، ولهذا السبب أيضا دعمته الحكومة الفرنسية بقوة وسخاء بل وصل الأمر إلى حد التدخل العسكرى فى تشاد على الرغم من أن المسئولين الفرنسيين يدركون ويذكرون أن حسين حبرى كان مسئولا عن موت العالم التكنولوجى "فرانسواز" وأعدم الكولونيل جلويان. الذى رفض أن يفاوضه عندما قررت الحكومة الفرنسية فى الأيام الأخيرة ألا تدعم حسين حبرى، على اعتبار أن تمرد إدريس ديبي وهو ضابط قديم فى الجيش الفرنسى مسألة داخلية تشادية وأن العتاد الذى استولت عليه القوات التشادية من أيدي الليبيين فى وادى دوم، تتضمن أحدث المعدات السوفيتية وقد ساوم التشاديون مساومة شديدة، قبل أن يوافقوا على تسليم هذه المعدات للمخابرات الأمريكية، ولما كانت الحكومة التشادية خالية الوفاض ولا تملك شيئا من المال فلا بد أن يكون هناك من يكفل لجنودها الوقود والذخيرة اللازمة لحملاتها الأخيرة.

وجاءت غلطة حسين حبرى الكبرى ، فى ١٠ أغسطس عام ١٩٨٧، أعلن حسين حبرى عن توسيع نظام مجلس وزارته ليدخل عدد قليل ممن هم ليسوا أصدقاءه ولا من قبيلته، وهذا بالضبط نوع من الإصلاح الذى يعجب الأمريكيين وينصحون حلفاءهم بإجرائه، وكان من جراء هذا التغيير أن عين إدريس ديبي رئيسا للأركان التشادية فى حكومة حسين حبرى.

لكن هناك سؤال: هل يضمن إدريس ديبي الاستقرار لتشاد، جاء هذا السؤال على لسان الدكتور أسامة الباز ورد مساعدة قائلاً: لا يمكن أن تستقر الأوضاع فى تشاد إلا إذا اتفقت جميع القوى والاتجاهات والديانات داخل تشاد على اختيار حكومة لا تقبل بالتدخل الأمريكى الفرنسى أو التشادى الليبى.

ورد أحمد طالب وزير خارجية الجزائر: بالطبع لن تتوقف الأوضاع فى جنوب الصحراء على ما حدث لتشاد، بالطبع لا، فهناك موريتانيا ثم السنغال ثم النيجر.

ورد الدكتور أسامة قائلاً: نشرت السفارة الأمريكية قبل أسبوع واحد من تحرك إدريس ديبي إلى العاصمة نجامينا وفرار حسين حبرى، بيانا تعلن فيه دعمها لحسين حبرى، واتهام إدريس ديبي كعميل للقذافى، وصحيح أن إدريس ديبي

حصل على معونات عسكرية كبيرة من ليبيا، سيارات مدرعة، وقدر كبير من الأسلحة . ولكن يبدو ذلك منطقيا لما حدث في تشاد، نظراً لأنه أثناء التسوية بين تشاد وليبيا، احتفظ حبرى بـ ٥٠٠ معتقل ليبي في حين أفرج القذافي عن جميع المعتقلين التشاديين، وقد تم الإفراج عنهم بعد دخول إدريس ديبى إلى العاصمة نجامينا بأربع وعشرين ساعة، كما أن وفدا ليبيا كبيرا قام بزيارة نجامينا، رغم إعلان إدريس ديبى أنه يرى مصلحة تشاد في تحسين العلاقات مع ليبيا، لكنه مُصر في نفس الوقت على أن شريط أوزو المتنازع عليه هو ملك لتشاد، ولا بد أن يعمل على تحريره.

وبعد إعلان دخول إدريس ديبى إلى نجامينا وتولية السلطة أعلن وزير الخارجية الفرنسى أن دور فرنسا قد انتهى.

لكن يبقى سؤال: هل تخلت فرنسا عن سياستها في تشاد وأفريقيا عامة؟. أو أن وضع تشاد، وعلاقة فرنسا بليبيا تطلب الوصول إلى اتفاق، أو أن لفرنسا سياستها الجديدة التى قررت أن تفرضها في المنطقة بدءاً بما حدث في الجزائر، وبعض الدول الأفريقية الأخرى؟!.

رد مساعدية قائلا: مستحيل أن تتخلى فرنسا عن سياستها في أفريقيا السوداء، فما زالت لفرنسا قوات في جمهورية أفريقيا الوسطى ، وهناك قاعدتها العسكرية في نجامينا والتي تضم ١٢٠٠ من القوات العاملة، ثم إن هناك مصالحها الأفريقية، وخاصة في الدول الناطقة بالفرنسية وعددها ٣٣ دولة إفريقية.

ولكن الواقع أنه منذ أكثر من سنة وهناك توجهات للسياسة الفرنسية وخاصة الرئيس ميتران بالنسبة لأفريقيا وسائر الدول الأخرى، بأن يكون هناك تحول ديمقراطى هادئ ومتزن، وبالتالي إذا كانت هناك تحولات ديمقراطية كالتى أعلنها إدريس ديبى في تشاد، هذه التحولات الديمقراطية كما تراها فرنسا إما أن تأتى عن طريق انتخابات حرة وتعددية حزبية فهنا لا تتدخل فرنسا عسكريا لصالح نظام ضد آخر.

وبالنسبة لتشاد لم تتدخل القوات الفرنسية وبقيت على الحياد. وكانت هناك

عدة تصريحات لوزير الدفاع الفرنسى عندما بدأ الصراع بين حسين حبرى وإدريس ديبى بأن فرنسا لن تتدخل فى هذا الموضوع، واعتبرت فرنسا أن الصراع بين الرجلين إنما هو صراع داخلى، تركته للتشاديين أنفسهم ولكن بالنسبة لفرنسا أيضا، أنه مادام لم يكن هناك تدخل أجنبى - لىبى مثلا - فإن القوات الفرنسية كانت ستلعب دورا لحساب المصالح الفرنسية، وقد ساعد عدم التدخل الليبى المباشر فى تشاد فرنسا أن تبقى على الحياد، لكن فى نفس الوقت كانت الحملة على حسين حبرى قد بدأت منذ عشرة أشهر عندما رفض حبرى الإفراج عن المعتقلين الليبيين فى تشاد، وعدم السماح للصليب الأحمر الدولى بدخول تشاد لزيارتهم، ثم موقف الحزب الاشتراكى فى تشاد بقيادة حسين حبرى، وعدم موافقته على التعددية الحزبية وإرساء قواعد الديمقراطية، ثم عمليات الاعتقال التى تعرض لها السياسيون التشاديون وقد كانت هناك عدة تراكمات بين ليبيا وتشاد، بالإضافة إلى تحسن العلاقة بين ليبيا وفرنسا، وبين ليبيا والولايات المتحدة، أضف إلى ذلك موقفها الأخير من مشكلة إنهاء الحرب فى الخليج بين العراق وإيران، بالإضافة إلى الخلافات التى وقعت بين حبرى ورجاله وبين حبرى والفرنسيين، كذلك لم يف حبرى عمليا بمقررات منظمة الوحدة الإفريقية بشأن طرح الموضوعات المتعلقة بتشاد على المنظمة، وخاصة النزاع الليبى التشادى ورفضه الإفراج عن الأسرى واعتبارهم أسرى حرب.

ووجه محمد مساعدي سؤالاً مفاجئاً للدكتور أسامة الباز: لكن يبقى سؤال هل يستطيع إدريس ديبى أن يؤمن اسقراراً دائماً لتشاد أم أن الاستقرار فى تشاد له شروط محلية ودولية، وفى مقدمتها التوازن الليبى الفرنسى؟!.

رد الدكتور الباز قائلاً: لا يمكن لتشاد أن تستقر أوضاعها إذا لم يكن هناك توافق لىبى - تشادى وحتى الآن يبدو أن هذا التوافق قد حدث، على اختيار شخصية إدريس ديبى. فقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تبحثان عن الرجل الثالث، وعندما تم الاتفاق عليه بدأت العملية، وكانت الشروط الموضوعية هى اختيار رجل قوى، وهو الذى هزم الليبيين فى معاركهم مع تشاد فى وادى دوم، وهو الذى تعاون مع ليبيا الآن، وقامت بإمداده بالسلاح، بعد أن خفضت

الولايات المتحدة الأمريكية معونتها لتشاد، باستثناء عشرة ملايين دولار بعد أن كانت ٣٣ مليون دولار سنوياً بالإضافة إلى المعدات العسكرية.

ورغم أن نظام حسين حبرى كان يتمتع بحماية فرنسية، وقد وضعت فرنسا وحدة فرنسية أطلق عليها اسم "الحدأة" ستتكفل بعمل غطاء جوى للقوات التشادية، جنوب خط عرض ١٦، لكن القوات الفرنسية رفضت الهجوم على شريط أوزو كما فعلت فى وادى دوم؛ لأن هذا القطاع ليس مملوكاً لتشاد بصورة قاطعة، وبالتالي طلبت من الدولتين إحالة القضية للتحكيم.

وكان الفرنسيون أيضاً يعتقدون أن حسين حبرى ممثلهم القوى، فهو ينتمى إلى أقوى القبائل المسلحة فى الشمال، وهى قبيلة "جورين" وتبدو قبيلة مستقرة، والأمريكيون يفضلون أن تقوم جهة إفريقية بمعاينة القذافى. بدلاً من أن يتولوا هم بأنفسهم هذه المهمة، وقد حاول المسؤولون الفرنسيون إقناع أمريكا بعدم مساندة حسين حبرى أكثر من اللازم، ولكن الأمريكيين كانوا يشعرون بأن فى عنقهم ديناً له.

وأسدل الستار على الخلاف الليبي التشادى.



توقفت الاتصالات المصرية الجزائرية لمدة ستة أشهر، وجاء يونيو ١٩٨٨، كانت الانتفاضة الفلسطينية قد أخذت طريقها بنجاح، وكان الفلسطينيون فى حاجة إلى المال لتدعيم هذه الانتفاضة واتفق على عقد مؤتمر للقمة العربية يعقد فى الجزائر. وقد أطلق عليه «مؤتمر القمة لمساندة الانتفاضة الفلسطينية وإنشاء صندوق خاص يطلق عليه صندوق الانتفاضة».

وفى ٦ يونيو ١٩٨٨ عازمت على السفر إلى الجزائر لحضور القمة العربية والتي ستعقد فى الجزائر فى الفترة من ٧ إلى ٩ يونيو، قمت بالاتصال بالدكتور أسامة الباز وكان المتبع ألا أسافر إلى الجزائر إلا بعد أن يوافق هو، وخوفاً من أن تفسر زيارتى، أو كتاباتى، بشكل يؤثر على سير المفاوضات وفى نفس الوقت كان الدكتور أسامة يكلفنى ببعض المهام أو الاستفسارات.

فى هذه الرحلة كلفنى الدكتور أسامة الباز بعدة موضوعات، ولأول مرة أملاها على كتابة.

أولاً: هناك شعور بخيبة الأمل فقد كان توقع الرئيس حسنى مبارك والشعب المصرى بأن الجزائر لا تتمسك بنقاط شكلية فى عودة العلاقات وقد تسبب هذا الموقف فى حرج القيادة المصرية أمام الشعب المصرى، والدول العربية الأخرى، وكنا قد أرسلنا مشروع البيان المشترك بعد زيارة الأخ مولود قاسم لاتخاذ قرار مشترك.

ثانياً: الدكتور أسامة يتساءل. إذا كتتم شايفين لاعتبارات ليست سياسية وخاصة قرب انعقاد مؤتمر القمة العربية فى الجزائر أن هناك خطوات معينة مع سوريا تؤجل عودة العلاقات نريد أن نسمع ذلك صراحة.

على أن يحدد موعد عودة العلاقات - إذا تقرر بالفعل - قبل عقد مؤتمر القمة العربية أم بعد المؤتمر حتى نستطيع أن نتصرف على المستوى العربى والدولى.

ثالثاً: نتيجة للموقف الذى اتخذته الجزائر بعدم عودة العلاقات مع مصر حتى هذه الساعة. أصبحت الساحة العربية مليئة بالتفسيرات وقد جاءت هذه التفسيرات للقاهرة عن طريق بعض القادة العرب.

هناك أناس يقولون أن هناك خلافا فى القيادة الجزائرية على عودة العلاقات - وناس بتقول - أنكم منتظرين مؤتمر الحزب فى ديسمبر المقبل.

وآخرون يقولون أن الجزائر ستعلن عودة العلاقات بعد القمة العربية حتى لا تكون هناك تعقيدات قبل المؤتمر، ورأى التوانسة فى لقاء الرئيسين حسنى مبارك والرئيس بن على أن هذا الكلام لا أساس له من الصحة وأنه لا توجد خلافات فى القيادة الجزائرية، بل إن القادة الجزائريين اتخذوا قراراً بعودة العلاقات، ولا توجد مشكلة.

رابعاً: أما بالنسبة لزيارة شولتز وزير الخارجية الأمريكى للقاهرة قبل القمة العربية واتخاذ القاهرة مقراً لتحركه، فمصر مصرة على عدم السماح لزيارة شولتز للمنطقة بالتأثير سلباً على الانتفاضة أو مؤتمر القمة العربية.

خامسا: السفير حسين أمين سفير مصر لدى الجزائر، كان قد التقى ببعض الإخوة الجزائريين منهم السفير محمد قادري رئيس الإدارة العربية في الخارجية الجزائرية، وقالوا له ، إن الأخ مساعدية هو المتشدد الوحيد لعدم عودة العلاقات فما صحة ذلك؟

سادسا: إذا كان من الضروري إجراء لقاء قبل إعلان عودة العلاقات فيمكن أن يتم ذلك اللقاء على أى مستوى خارج الجزائر، وليكن فى تونس مثلا، والدكتور الباز مستعد لعمل هذا اللقاء أو الدكتور عصمت عبد المجيد أو حسب ما ترونه أنتم.

سابعا: فور عودة العلاقات بين مصر والجزائر سيقوم الرئيس حسنى مبارك بزيارة الجزائر.

ثامنا: بالإضافة إلى ذلك فالدكتور أسامة الباز عاتب على الوفد الجزائرى فى مؤتمر القمة الأفريقية، كانوا متباعيين عن مصر، الرئيس الشاذلى والدكتور أحمد طالب والعربى بلخير وعبد الرزاق بو حارة. حتى أن جلسة الرئيسين جاءت متقاربة والرئيس حسنى بدأ بتحية الرئيس الشاذلى، ورد عليه الرئيس الشاذلى بهدوء وأدب فقط، وكان هناك أمل أن تتحرك المسائل.

وذكر لى سفير الجزائر فى القاهرة قصة زيارة مولود قاسم للقاهرة؛ لأنه لم يكن سوى عضو فى حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى ورغم أنه أحد قادة ثورة التحرير فإنه لم يكن مكلفا بشىء محدد.

قال لى الأمين بشيش أن مولود قاسم جاء لزيارة خاصة للقاهرة أثناء عودته من مهمة بالأردن، وقمنا بالاتصال بالدكتور أسامة الباز الذى فوجئنا به يحدد موعدا لمولود قاسم مع الرئيس حسنى مبارك، ولما كان مولود قاسم لم يضع فى ترتيبه هذا اللقاء، فقد قام بالاتصال مع محمد الشريف مساعدية فى الحزب، وأخبره، ورحب الرجل باللقاء.

واصطحب أمين بشيش سفير الجزائر فى القاهرة مولود قاسم لزيارة الرئيس، كما قام أيضاً أمين بشيش بالاتصال بالدكتور أحمد طالب وزير الخارجية وأبلغه

بأمر اللقاء، وبعد عشرين دقيقة من الاتصال مع الدكتور طالب عاود وزير الخارجية الاتصال بالسفير الجزائري فى القاهرة وقال له: أبلغ السيد الرئيس حسنى مبارك أن هناك دعوة مكتوبة من وزير الخارجية إلى الدكتور عصمت عبدالمجيد لزيارة الجزائر لبحث عودة العلاقات.

ويقول الأمين بشيش سفير الجزائر فى القاهرة أنه عندما وصلنا إلى قصر الرئيس كان الدكتور أسامة الباز فى انتظارنا على الباب، وفوجئت به يقول لى بسرعة: أرجو ألا نزعج الرئيس بموضوع عودة العلاقات. ويقول أمين بشيش: لم أفهم القصد، وكنا قد وصلنا إلى الصالون ووقف الرئيس لاستقبالنا، ودار حديث ودى، وكان هناك عتاب أيضا بين الرئيس حسنى مبارك ومولود قاسم. وعتب الرئيس على مساعديته، وضحك الدكتور أسامة الباز وأشار إلى مولود قاسم قائلا هو صديقه وأمين بشيش زميل مساعديته فى الدراسة، وضحك الرئيس قائلا: أنا سأعيد الكلام على مساعديته عندما ألتقى به. وكان الرئيس مبارك غاضبا من موقف الجزائر، لعدم مساندتها عودة مصر للصناديق العربية، وأبلغه مولود قاسم الذى يجيد النكتة فى كلمات أدبية، فهو أديب موهوب، قال للرئيس: أنا الحزب، وأن الوفد الذى عارض تابع لوزارة المالية، ولم يكن هناك تنسيق مع الوفد قبل سفره، ولم يصدق الرئيس.

وهنا قال أمين بشيش للسيد الرئيس حسنى مبارك، أنه قبل أن يحضر إلى مقر الرئاسة ليلتقى بالرئيس المصرى تلقى دعوة مكتوبة من وزير الخارجية الجزائرية لدعوة الدكتور عصمت عبد المجيد إلى الجزائر، والاتفاق على موعد عودة العلاقات، وهنا ثار الرئيس حسنى مبارك ورفض فكرة سفر عصمت عبد المجيد للجزائر وقال لهم: إذا كانت الجزائر راغبة فى عودة العلاقات، أقعد مع أسامة وأعد البيان. وهنا رد السفير أمين بشيش: أنا لا أملك الحق وليست عندى تعليمات من حكومتى بإعداد أى بيان.

وقد أرسلت وزارة الخارجية بيان عودة العلاقات عن طريق السفارة المصرية فى الجزائر.

وعندما التقيت بمساعدية يوم ٦ يونيو ١٩٨٨ فى مكتبه سردت عليه ما قاله لى السفير أمين بشيش قبل حضورى للجزائر، فقال لى: أولا ، قرار الدكتور طالب بدعوة الدكتور عصمت لم يكن قرار وزارة الخارجية الجزائرية وإنما كان قرار المكتب السياسى بأكمله، وقد اتخذنا هذا القرار بعد طول نقاش وحتى نتغلب على حرج الإخوة المصريين؛ لأن مصر هى التى قطعت العلاقات وليست الجزائر، فكان من الضرورى أن تطلب مصر عودة العلاقات، وقد اعترض مساعدية على اقتراح الدكتور أسامة الباز لعقد اجتماع فى تونس، أو أى بلد آخر وقال إذا كان هناك اجتماع فليكن فى القاهرة أو الجزائر. وقلت لمساعدية: الجزائر لا، لأن الرئيس مبارك متشدد فى ذلك ، والقاهرة، كيف، ضحك وقال: حنيجى سياحة، والا أنتم لا تعطونا تأشيرات سياحية.

وقال: بالنسبة لما أثاره زين العابدين بن على رئيس تونس قال إن السلطات الجزائرية لا تتحدث عن علاقاتها مع مصر مع أية دولة ولم يحدث لأنه توجد الآن علاقات مباشرة بين مصر والجزائر، من خلال الدكتور الباز، حضر إلينا مرارا، والتقى مع الرئيس الشاذلى فى الجزائر ثلاث مرات، والرئيس الشاذلى نزل فى الأقصر فلماذا يكون بيننا عزول.

بالنسبة للملوك والرؤساء العرب لم يطلب أى منهم بحث موضوع عودة العلاقات مع مصر، حتى الملك حسين فى مؤتمر عمان عندما طرحت الجزائر فكرة عودة العلاقات مع مصر بقرار جماعى اعترض الملك حسين وقال: نتركها فردية، ورفض دعوة مصر للمؤتمر خشية ألا تحضر سوريا، وليبيا، وكان حريصا على الإجماع العربى، والكل زايد على مصر.

أما بالنسبة للقاء بين الجزائر ومصر فى تونس، فهذا مرفوض لأن العلاقات بين مصر والجزائر مستمرة. وإما الاجتماع يعقد فى مصر أو الجزائر، وشدد على ذلك مرارا وقال: الدكتور مش عاوز يجينا الجزائر؟!.

أما بالنسبة لزيارة وزير خارجية أمريكا جورج شولتز فأحنا واثقين من موقف مصر "تماما". وقد عرض جورج شولتز الحضور إلى الجزائر قبل عقد مؤتمر القمة

العربية. لمدة أربع وعشرين ساعة، وهذه الرغبة حملها إلينا وولترز مساعد وزير الخارجية الأمريكية، ولكننا رفضنا ذلك وخاصة أن المؤتمر على الأبواب وقلنا للأمريكان أننا نرحب بالزيارة، ولكن بعد مؤتمر القمة وليس قبله.

بالنسبة لعودة العلاقات المصرية الجزائرية قال مساعدية أن الوقت أصبح الآن ضيقاً، والكل مشغول بالمؤتمر، والمؤتمر سيبدأ بعد غد، وأعتقد أننا سنأخذ قراراً بعد المؤتمر مباشرة، وسألتني أن أبقى في الجزائر حتى ينتهي المؤتمر، وأصدر تعليماته حتى أبقى في العاصمة، وليس مع الصحفيين الذين حضروا لتغطية مؤتمر القمة العربية والذين استضافتهم الحكومة في أوتيل مظفران والذي يبعد عن قصر الصنوبر مقر المؤتمر الذي عقد في أوتيل الأوراس مسافة ثلاثين كيلومتراً، كما زودني بسيارة حكومية خاصة لسرعة الانتقال.

وقال بعد انتهاء المؤتمر - أي يوم ٩ أو ١٠ على أكثر تقدير - أنه سيقوم بإبلاغى برأى الجزائر، بعد التشاور مع الرئيس ووزير الخارجية، والمكتب السياسى، الذى كان يضم سبعة عشر وزيراً.

قمت بالاتصال بالدكتور أسامة من مكتب السفير المصرى، بالجزائر، وأخبرته بما قاله محمد الشريف، وقد قام الدكتور أسامة بإملأئى رسالة من خلال مستشار مكتبه السفير حمدى صالح، الذى أخبرنى أن أقوم بالاتصال بالدكتور أسامة الباز فى سفارتنا بلندن يوم ١٢ يونيو ١٩٨٨، وقد أخبرنى مساعدية بأنهم على استعداد للقاء مع الدكتور أسامة الباز بشكل شخصى وأنه يحمل معه بيان عودة العلاقات، وأنه أيضاً سيلتقى بالرئيس الشاذلى. وسيكون لقاء خاصاً، يتم فيه الاتفاق على موعد عودة العلاقات أو أن نترك الموضوع جانباً لفترة، إذا لم نتفق على موعد اللقاء، وكان مساعدية فى انتظار رد الدكتور أسامة الباز.

لما قمت بالاتصال بالدكتور الباز يومين متتاليين فى سفارتنا بلندن أخبرونى أنه لم يحضر وبالتالي لم أتكلم معه وقررت العودة إلى القاهرة يوم ١٤ يونيو لإبلاغ الدكتور أسامة ما تم بنفسى.

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية خرج السفير الأخضر الإبراهيمى، وكان

يشغل منصب الأمين العام المساعد للجامعة العربية في تونس ، وقال لى أن موضوع عودة العلاقات العربية مع مصر لم يطرح من أى رئيس عربى حتى الآن، ويبدو أن الموضوع سيؤجل لكى يطرح فى القمة العربية التى ستعقد فى الرياض فى ديسمبر القادم.

ثم حدثت أزمة عدم دعوة السفير المصرى لحضور مؤتمر القمة العربية من قبل الجزائر، والحقيقة أنه لم تكن هناك دعوة للسفير؛ لأن مؤتمرات القمة العربية تدعو لها الجامعة العربية، وليست الدول المضيقة - نذهب لمشاورات مع رؤساء الدول للحضور بأنفسهم لإضفاء أهمية على المؤتمر وعلى القرارات التى تصدر - أما بالنسبة لدعوة مراقبين أو دول صديقة فهذه مهمة الجامعة وليس لنا شأن بها، هكذا جاء رد مساعدية.

ولما سألت السفير عبد الرحمن أمين قال لى أنه سيدعى إلى المؤتمر، وكان ذلك قبل عقد المؤتمر بيومين، وقال لى أن محمد قادري مدير الإدارة العربية حلف بالطلاق أنه سيدعى للمؤتمر، ولما سألت محمد قادري عن صحة كلام السفير قال لى أنه التقى مع السفير المصرى، فى حفل غداء، وسأله السفير المصرى إن كان سيدعى إلى المؤتمر. ومحمد قادري قال: أنا قلت له ذلك لاعتبارات أدبية لأننا كنا مجموعة كبيرة من السفراء العرب وحتى لا يخرج، ولما ألح أقسمت له بالطلاق أمامهم وضحكنا، لكن الجزائر ستعامل كل الدول بالمثل، فلم يحدث أن دعى أى مسئول أو حتى موظف صغير من السفارة الجزائرية فى أية مناسبة مصرية بعد قطع العلاقات.

فى اليوم الأول للمؤتمر بدأت الصحف المصرية حملة إخبارية صادرة من وكالات الأنباء فى الرباط؛ لعدم دعوة السفير المصرى للمؤتمر ودعوة سفير إيران، وانهالت كبار الأقلام فى حملة ضد الرئيس الشاذلى، والجزائر، وتناولت أيضا كبار المسئولين.

قبل مغادرتي الجزائر، استدعاني مساعدية. وقال لى: أخبرى الدكتور أسامة الباز أننا سنعلو على ما تكتبه الصحافة المصرية ونجتاز الأزمة لمصلحة عودة العلاقات.

عدت إلى القاهرة ، وقدمت للدكتور أسامة تقريراً مفصلاً لما قاله مساعدي وما حدث في الجزائر وقصة دعوة السفير المصري للمؤتمر.

ويوم الخميس ١٦ / ٦ / ١٩٨٨ ، وفي السادسة والنصف قام الدكتور أسامة الباز بالاتصال بي من الإسماعيلية، وكان في صحبة السيد الرئيس حسنى مبارك، وسألنى عن آخر لقاء تم بينى وبين مساعدي، وهل كان فى معلومه ما كتبه إبراهيم سعدة. قلت: نعم لقد تم آخر لقاء لى يوم الثلاثاء ١٤ / ٦ فى الصباح فى الثامنة والنصف وقبل أن أغادر الجزائر، فالطائرة المصرية تغادر الجزائر فى الواحدة والنصف ظهراً بتوقيت الجزائر، وتصل فى الثامنة والنصف بتوقيت القاهرة، ولم يعلق مساعدي على ما كتبه إبراهيم سعدة بل قال لى: أنا فى انتظار مكالمة الدكتور أسامة، والتي لم تتم ، وتطورت الأحداث وفوجئت بالدكتور مصطفى الفقى يتصل فى الساعة الثامنة صباح السبت ١٨ / ٦ / ٨٨ وقال لى إن السيد الرئيس كلفه بالاتصال بى - وقال له - قل لفايزة سعد أن الصحف الجزائرية بدأت حملة ضد مصر، وقرأ لى معنى البرقيات التى وصلت من الجزائر، وعلى الرغم من تدخل الرئيس زين العابدين بن على الذى قال للرئيس مبارك أن الجزائر لن ترد على ما تكتبه الصحف المصرية .



ورغم أحداث صعب عادت العلاقات بين مصر والجزائر يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٨٨ .

البيارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

4

بداية الحركة
الإسلامية في الجزائر

دار الخيال

بداية الحركات الإسلامية في الجزائر

عرفت الجزائر في نهاية السبعينيات وأثناء حكم الرئيس هواري بومدين بداية الرفض لنظام الحكم القائم في الجزائر، وقد كان زعماء الحركة الإسلامية يميلون أكثر إلى منهاج عبد اللطيف سلطاني الذي كان في صراع دائم مع الشرطة في الجزائر، وهو أحد أقطاب حركة الإخوان المسلمين، وخاصة عندما صدر له كتابه "سهام الإسلام" متبعاً في نهجه ما كتبه سيد قطب، وقد جاء رده المشهور على العبارة المشهورة للرئيس هواري بومدين «نحن نعمل كي يدخل المسلمون الجنة وهم شباع»، ولا يدخلونها وهم جباع».

من هنا بدأ الصراع يشتد بين السلطة في الجزائر والتيار الإسلامي، وكان مسجد الأرقم في حي "شوقالي" يعتبر القاعدة الأساسية للإسلاميين يوم الجمعة، وبدأت تظهر أجهزة الكاسيت؛ لتقوم بتسجيل خطب الشيخ سحنون والشيخ محمد السيد والشيخ محفوظ نحناح وعلى بلحاج والذي كان يصف الحكومة في مسجد الأبيار "بالتشابق" ومعناها الأواني المكسرة، بالإضافة إلى وجود العديد من الشباب النشطين في ذلك الوقت مثل أحمد فزاني في مسجد السفير في قلب

حي القصبة، والذي كان يوجه انتقادات سياسية لاذعة للنظام الحاكم حتى أن الحكومة الجزائرية قامت بسحب جواز سفره ، ومنعته من مغادرة الجزائر، كما ألقى عليه القبض عدة مرات.

وكانت هذه المؤشرات هي بداية انتشار ظاهرة التطرف الإسلامى فى الجزائر، وعلى نطاق واسع، تلا ذلك ظهور مجموعة من الكتب الدينية المستوردة والمطبوعة، والتي كانت تدخل إلى الجزائر كل عام عبر الملتقى الدينى الدولى، الذى كانت الحكومة تنظمه سنويا فى مدينة قسنطينة، داخل جامعة ابن باديس الإسلامية، وكان يدعى إليه ما يقرب من خمسة آلاف من كبار رجال وعلماء الدين فى العالم، يمثلون المذاهب المختلفة وكذلك دخلت الألوف من الكتب الدينية عبر المعرض الدولى للكتاب والذى كان يقام فى منتصف شهر يوليو من كل عام، ويقام فى أرض المعارض بالجزائر العاصمة، ولم تكتشف الحكومة الجزائرية خطورة انتشار الكتب الدينية وشرائط الكاسيت التى كانت ترد إلى الجزائر، وتباع على الأرصفة، وقد ساهمت دور النشر اللبنانية والعراقية فى انتشار الكتاب الدينى فى الجزائر، وكان ضعف اللغة العربية، وقلة استخدامها فى الجزائر أحد العوامل التى أدت إلى إغفال الدولة للخطر المصدر إليها.

كما قام العديد من علماء الدين الشيعة الذين قاموا بالتدريس فى جامعة ابن باديس وهى من أكبر الجامعات الدينية بعد الأزهر، فى شمال أفريقيا، وبعد جامعة الزيتونة فى تونس، قام هؤلاء العلماء بتوجيه تلاميذهم إلى نوعية الكتب التى يقرأونها، كما عمل العديد من أساتذة الجامعات وخاصة العراقيين والإيرانيين على نشر كافة أنواع الفكر الإسلامى المتطرف.

ثم جاءت مجلة «البيان المرصوص»، والتى كانت تقدم حالة الجهاد الإسلامى فى أفغانستان. وهى مجلة كانت تعد فى باكستان وتباع فى الجزائر وتقوم باستيرادها الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، كذلك انتشرت فى الجزائر مجموعة هائلة من الكتب السلفية التى تدعو فى معظمها إلى الجهاد لإرساء قواعد الدولة الإسلامية، مما أثار حفيظة الشباب الذى كان يتداولها، وكذلك محاضرات الشيخ

الغزالي، ويوسف قرضاوى وغيرهما من الشخصيات الدينية، والتي وجدت فى الجزائر مجالا خصبا لما كان يسمى بالصحة الإسلامية.

وبالتالى عمدت الجمعيات الإسلامية فى الجزائر للانتقال من مرحلة الوضوء إلى المطالبة السياسية، وكانت الشعارات تقول: يكفينا الكلام عن كيفية الوضوء، وبدأ التفكير فى الدولة الإسلامية، وخاصة بعد أن انهار العالم الاشتراكى.

كذلك تأثرت الحركة الإسلامية فى الجزائر بالطريقة التى سقط بها شاه إيران، وجاء الخطاب الإسلامى ليركز كثيرا على كلمة الجهاد وعبرة الدولة الإسلامية، وكان لابد أن تلجأ الحركة الإسلامية إلى خيار تراه مناسبا لاستكمال أهدافها، ثم جاءت حركة مصطفى بويعلى وكانت الشرارة الأولى فى الجزائر، وأصبح بعدها الخطاب الإسلامى داخل المساجد أكثر تشددا، ولم يرحم أحدا. وبصدور ميثاق ١٩٨٦، طالبت الجماهير باعتماد الشريعة الإسلامية والتعددية الحزبية.

ثم جاء دستور ١٩٨٩، لينص صراحة على حرية الأحزاب، وانتظم التيار الإسلامى داخل حزب منظم، وظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وحزب النهضة الإسلامى، وحركة حماس، ورابطة الدعوة الإسلامية، وغير ذلك من المنظمات الإسلامية، والأحزاب الدينية، وقد أثارت قضية إنشاء الشرطة الإسلامية التى نوه عنها فى جريدة المنقذ ضجة كبيرة فى أوساط الرأى العام السياسى، وكان الإسلاميون يطالبون الدولة بضرورة إنشاء شرطة إسلامية على غرار جماعة النهى عن المنكر فى المملكة العربية السعودية ومن هنا بدأ العنف، والعنف المضاد، داخل الجزائر، أضف إلى ذلك أن الجزائر منذ السنة الثانية للاستقلال، عمدت إلى تعميم التعليم الأصيل "أى الدينى"، والذى لم يكن موجودا من قبل، فالاستعمار الفرنسى كان قد قضى على التعليم الدينى بمعناه الحقيقى فلم يبق فى الجزائر مؤسسات تعليمية مثل الأزهر فى مصر أو جامعة الزيتونة فى تونس، أو جامعة القرويين فى المغرب، والواقع أن التطوير الدينى كان مقبولا من كافة الجزائريين بسبب عاملين رئيسيين. الأول: أن الجزائر تعرضت لمدة قرن وثلاث لاستئصال شخصيتها الإسلامية والعربية، فكان من الطبيعى أن تعتمد الجزائر المستقلة على هذا النوع من التعليم والذى يعنى فى نفس الوقت

عملية رد على الاستعمار، وتأصيل الشخصية الجزائرية، أما العامل الثانى، فقد أتاح هذا النوع من التعليم فرصة دراسية لعدد من الطلبة لم يكن لهم مقاعد للدراسة فى إطار التعليم العام، وعندما بدأ هذا التعليم الدينى يستوفى الغرض منه وبدأ يشكل ظاهرة دينية خطيرة قرر الرئيس هوارى بومدين إلغاء التعليم الدينى. وإدخاله فى برامج التعليم العام، ومهما يكن ذلك الأمر فقد أدى ذلك إلى استعانة الجزائر بأساتذة ومشايخ جلبوا من خارج الجزائر للإشراف على التعليم الدينى داخل المدارس، وإذا كان من بينهم أساتذة دين أفاضل فقد كان من بينهم أيضاً من كان يشعر بفشله فى حل مشكلة الأصولية فى بلده، فحمل معه عقدا ومركبات حرمان استغلت فى شباب بكر.

وقد زاد من خطورة هذه الظاهرة. أن انتهاج الجزائر مبدأ الديمقراطية فى التعليم، جعلها تعتمد فى تدريس المواد التى كانت تدرس بالفرنسية على استيراد مكثف للأساتذة والمعلمين من البلاد القربية، وبصفة خاصة من فرنسا، وقد كان ضمن هؤلاء يساريون فشلوا فى بلادهم، فتصوروا أنه يمكنهم تعويض ذلك الفشل بترويج توجهات على نقيض المد الدينى، كما كان هؤلاء الوافدون أساتذة ومعلمين لعبوا أدواراً أخرى لا علاقة لها برسالة التعليم والتكوين.

وقد بدا للكثيرين داخل الجزائر أن هذا الانتشار الدينى يعتبر ظاهرة صحية، تدل على أصالة الدين وتمكن الإسلام، وقد استغل هذه الظاهرة بعض من عملوا داخل النظام الجزائرى وخارجه، فى تحويلها إلى قوة سياسية تدريجياً، تستغل فى بعض الأغراض وتصفية الحسابات.

فى الطرف الآخر كان هناك تيار يعارض عروبة الجزائر وإسلامها، لكنه لم يكن يستطيع أن يجاهر بذلك، وقد تغذى هذا التيار بعدة مصادر يمكن إيجازها فيما يلى:

أولاً: عدم تسليط الضوء بما فيه الكفاية على أصول ومقومات الشعب الجزائرى، وقد نتج عن ذلك غموض ازدادت خطورته لعدم الإقدام لتوضيح هذه المسألة بصورة علمية، وقد أدى ذلك إلى خلط كبير انعكس سلباً على عدد من المفاهيم والمسلمات.

ثانياً: وجود أجهزة فى فرنسا كانت تعمل على التنظيم لتقسيم شعب الجزائر إلى بربر وعرب، وهى عناصر كانت تعمل مع المخابرات الفرنسية فى الجزائر أثناء الاستعمار، وكانت تسعى فى الواقع إلى إضعاف الجزائر سياسياً، والحيلولة دون أن تصبح قوة جبهوية فى العالم العربى وإفريقيا.

ثالثاً: وقوع بعض الجزائريين عن حسن نية فى فخاخ هذه الدعوة وخصوصاً عندما تطرح مطلب تعميم اللهجة البربرية، واعتبارها لغة وطنية، تعتمد فى التعليم جنباً إلى جنب مع اللهجة العامية الدارجة على أساس أن اللغة العربية الفصحى لغة النخبة التى لا يفهمها الشعب.

رابعاً: حدثت بعض الممارسات الخاطئة فى حكم الرئيس هوارى بومدين، أحدثت شعوراً بأن اللهجة البربرية ستعرض لحرب خفية من أجل استئصالها، وبسهولة أمكن تحويل هذا الشعور إلى إحساس بأن المقصود بذلك هو محاربة العنصر الجزائرى الذى يتحدث هذه اللهجة "أى البربر" وبما أن هذه الفئة من الشعب لم تكن تستطيع أن تجاهر بمحاربتها للتعريب لتطالب بالفرنسية فإنها وجدت فى مطلب تعميم اللهجة البربرية تبريراً تحارب به التعريب وخصوصاً أن الداعين لاعتماد اللغة البربرية لغة رسمية كانوا يستخدمون لتعليمها الحروف اللاتينية، وليست العربية ومعنى ذلك أن اللغة الفرنسية تظل دائماً هى اللغة الأولى، وتطورت دراسة البربرية على أيدي فرنسيين أو جزائريين لا يتقنون العربية أو يتقنون الفرنسية أساساً ولا يعرفون العربية.

فى حين أن الأدب الشعبى المسجل بالبربرية قد نشأ فى حضن الحضارة العربية الإسلامية، ومن هنا نجد فى اللغة البربرية عبارات عربية عديدة، ولكن لوجود مفاهيم مرتبطة بالحساسية الإسلامية، ولا يمكن تبينها مع الجهل باللغة العربية والتاريخ الإسلامى، وقد قصد بذلك ضرب الإسلام واللغة العربية معاً.

ومحاولة الفصل بين اللغة والدين فى الجزائر، تعنى القضاء على العربية والإسلام معاً، وقد استطاعت هذه التيارات رغم اختلافها أن تعمل بسهولة فى أوساط مختلفة مستغلة الأوضاع الاجتماعية الصعبة مثل ارتفاع مستوى المعيشة

بسبب حركة التصنيع التى أقامتها الحكومات الجزائرية المختلفة، فقد فتحت آفاقا جديدة أمام فئة محدودة من الشعب، وظهرت فى سوق الاستهلاك مطالب جديدة، زيادة على مضاعفة حجم الاحتياجات، وبسبب النمو السكانى - ٢٦ مليون نسمة - وتعميم التعليم فى الجزائر، زاد عدد الحاصلين على مؤهلات علمية، وقد زاد فى تعقيد هذه المشكلة أن فروع التعليم العالى فى الجزائر لم تكن لتماشى مع الاحتياجات الاقتصادية، وبالتالي عمت البطالة وسط جموع الخريجين ذوى المؤهلات العالية.

هناك عامل آخر هو وقوع الجزائر بالقرب من أوروبا، أدى إلى انتشار النموذج الغربى للاستهلاك والذى كانت له جاذبية خاصة، أضف إلى ذلك أزمات السوق الاستهلاكية المحلية التى كانت تعرف انقطاعات مزمنة والمدرسة التى كانت تعاني من اكتظاظ التلاميذ. والسكن الذى عرف أزمة لا سابق لها فى الجزائر، وقد تخلص الفلاحون عن العمل فى الزراعة بحثا عن عمل جديد يدر دخلا أكبر، وازدواجية التعليم، كل هذه العوامل أثارت سخطا اجتماعيا أمكن توظيفه سياسيا، وفى ظل هذه الظروف وبعد وفاة بومدين، برزت جبهة الإنقاذ على الساحة الجزائرية.



نشأت حركة الإصلاح الدينى فى الجزائر عام ١٩٣٠، أى بعد مرور مائة عام على استعمار الجزائر، وظنت فرنسا أنها استطاعت أن تقضى على الشخصية الجزائرية، ولكن بعد مرور مائة عام اكتشفت الحكومة الفرنسية أنها لم تستطع أن تفرض الدين المسيحى على أى جزائرى، ولم تستطع أن تمحو اللغة العربية، لغة القرآن، وجاء الشعار الذى رفع فى ذلك الوقت وما زال يردد داخل الجزائر حتى كتابة هذه السطور. [الجزائر وطننا والإسلام ديننا والعربية لغتنا].

وحتى عندما حدد الاستعمار عدد المدارس والمنخرطين فيها فتحت أبواب الجوامع، وبنيت الزوايا فى كافة التراب الجزائرى، وكانت حربا بلا هوادة، وكانت الزوايا عبارة عن مدارس داخلية تضم عددا من الجزائريين مع اختلاف

أعمارهم من الذين يرغبون في تعلم الدين الإسلامى، وحفظ القرآن، وكان يشرف على كل زاوية شيخ يتتبع في العادة إلى إحدى الطرق الصوفية المعروفة في العالم الإسلامى، وتنتقل سلطة الزاوية وراثيا، كل زاوية لها ميزانية تختلف عن الأخرى حسب أهميتها.

زوايا الخونة، وهى عبارة عن أندية لا يدخلها إلا الراشدون في السن ومهمتها الأصلية التفنن في صنوف العبادة، إلى درجة الخروج عن المعقول. وكانت أيضا تنتمي إلى بعض الطرق الصوفية وليس لها كتابات لتعليم القرآن.

ثم جاءت زوايا الشعوذة الدينية وكانت الأكثر انتشارا، وتمتاز بأنها استغلت سذاجة المواطنين وانتشار الأمية، وكانت تستبد بهم باسم الدين وقد ضمت هذه الزوايا الغالبية العظمى من المناضلين الجزائريين، وكان بعض هذه الزوايا مبنيا على الانحلال والزندقة ورغم ذلك، وعند اندلاع الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ كانت هذه الزوايا على اختلاف مشاربها الممول الأول للثورة من الرجال والمال وأماكن إيواء المجاهدين.

وقد لعبت الزوايا الدور الأكبر في الثورة الجزائرية.

ثم جاء الاستقلال عام ١٩٦٢، وبدأ تحويل جبهة التحرير الوطنى إلى حزب سياسى، وتحت لواء هذا الحزب انضوت جميع الاتجاهات الدينية والشيوعيون، وعملاء فرنسا، وكان الحزب يضم تناقضا غريبا، وقد عمد حزب جبهة التحرير إلى انتشار التعليم الأصولى لانتشار الإسلام معاديا للشيوعية، فالجزائر هي الدولة العربية الوحيدة التى لم يولد على أرضها مسيحى واحد، بل ضمت شعباً عربيا مسلما وشعبا يهوديا غادر الجزائر إلى المغرب وتونس، وعاد إلى إسرائيل هربا من الثوار الجزائريين، وكثيرا ما يردد الجزائريون هذه العبارة: «نحن أبناء ابن باديس ولسنا أبناء باريس».

وبعد الاستقلال جاء حلم التيارات الإسلامية بأن تعلن الدولة هويتها الإسلامية مطبقة للشريعة الإسلامية وليست دولة علمانية دينها الإسلام، وحاول بن بيللا أن يستقطب هذا التيار الدينى الذى ينادى بالدولة الإسلامية في السنوات

الأولى للاستقلال، ودعا الدكتور توفيق الشاوي أحد أقطاب جماعة الإخوان المسلمين وعضو جمعية العلماء في الجزائر، ليعد ميثاق الجزائر على النهج الإسلامي، ولكن المد الاشتراكي كان أقوى من توفيق الشاوي، وأعلن الحزب الواحد، وسميت الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ورغم أن جميع التيارات الإسلامية نشأت في منظمات غير سياسية، نظرا لسياسة الضغط التي فرضها الحزب الواحد، ووجود مجلس قيادة الثورة الذي كان يحول دون صدور قوانين تعطي الحق للاتجاهات الإسلامية كي تدخل باب السياسة، رغم وجود أحد أقطاب الإخوان المسلمين عضوا في مجلس قيادة الثورة - وهو محمد بحاياوي الذي ترأس حزب جبهة التحرير الوطني زمن بومدين. عامي ٧٧ - ١٩٧٩.



نشأت رابطة الدعوة الإسلامية مرة أخرى بعد ثلاثين عاما من الاستقلال، على منبر مسجد "الأبيار" وقد دعا لإنشائها الشيخ محفوظ نحناح قبل نشأة الأحزاب ووجود التعددية الحزبية في الجزائر بمقتضى دستور ١٩٨٩ وجاء رجال الإنقاذ ليمثلوا المعارضة الفعلية لنظام الرئيس هواري بومدين ومن بعده الرئيس الشاذلي بن جديد، ويعتبر الجزائريون جبهة التحرير الوطني هي الرحم الخصب للحركة الإسلامية، فقد رأى الجزائريون أن بعض القيادات التي حكمت الجزائر قد أداروا البلاد وكأنها شركة خاصة، امتيازات وبيروقراطية، وكانت المناقشات تدور عنيفة في اجتماعات الحزب، ومع تعديل الميثاق، والتي دفعت برئيس الوزراء السابق عبد الحميد الإبراهيمي ليقول أن هناك ٢٧ مليار دولار تم تهريبها إلى الخارج، وفي المقابل انفجار سكاني وثلاثة ملايين ونصف مليون عاطل عن العمل، جاءت أحداث ١٩٨٨ والتي فرضت جبهة الإنقاذ على الشارع الجزائري، وقيل يومها أن مرحلة ثالثة في الثورة الجزائرية قد بدأت، فهناك الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ثم الاستقلال، ثم العودة إلى الكفاح الداخلي لتطبيق مواثيق الثورة وخاصة أن تيارات الإنقاذ، وتيارات الأحزاب الدينية والسياسية

الأخرى، هم جميعا من الذين شاركوا فى الثورة الجزائرية، وقد شاهد الشارع الجزائرى منذ عام ١٩٨٨ مظاهرات ضخمة لم تحدث مثلها فى الجزائر، وظهر لأول مرة شعار "الإسلام هو الحل".

وقد أوحى ظهور الجهاز الأمنى الخاص لجهة الإنقاذ لرجال الشرطة الجزائرية أن جبهة الإنقاذ تتكون من جناحين: الأول علنى تأسس عام ١٩٨٩ فى مسجد السنة فى باب الواد، وأعلن ولادته الدكتور عباس مدنى بعد المصادقة على دستور ١٩٨٩.

ولكن الجناح السرى، كان قد سبق الجناح السياسى لجهة الإنقاذ بثمانية أعوام ، وارتبط منذ عام ١٩٨٢ بتجربة مصطفى بويعلى الذى نجح فى توحيد بعض المجموعات المسلحة فى الجزائر، وأطلق عليها اسم "الحركة الإسلامية المسلحة" وكان مصطفى بويعلى قد ظهر عام ١٩٧٧ متحديا نظام بومدين والذى أمر بسجنه هو واثنين من أعوانه حتى أفرج عنه الرئيس الشاذلى عام ١٩٨٢. ثم عاد وحكم عليه بالإعدام عام ١٩٨٧ بعد هجومه على إحدى الثكنات العسكرية الواقعة على الحدود فى مدينة تبسه على الحدود الشرقية مع تونس وقتل فيها اثنى عشر شخصا، ولقد بدأت جبهة الإنقاذ بمائة خلية موزعة على التراب الجزائرى على شكل مجموعات رئيسية فى كل من العاصمة وضواحيها وفى الشرق الجزائرى فى عنابة بلدة الرئيس الشاذلى، وفى الغرب الجزائرى فى وهران.

وبعد أقل من عامين قفز عدد الخلايا إلى ألف خلية، ثم تضاعف هذا العدد عدة مرات حتى عام ١٩٩٢، وكانت التشكيلات حتى هذا العام تضم حوالى عشرين ألف مسلح، وهناك الآلاف يقومون بجمع المعلومات، وعمل المخابرات والدعم المالى، وكل خلية مستقلة عن الأخرى، وقد روعى فى تشكيلها نفس النظام الذى اتبعته الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤، وكانت أولى عمليات جبهة الإنقاذ قد وقعت فى الشرق الجزائرى وبالتحديد فى مدينة قسنطينة، واعتمدت على مجموعة من الجنود الفارين من الخدمة العسكرية، لذلك تعتبر السلطات الجزائرية أن خلايا جبهة الإنقاذ فى الشرق الجزائرى، هى الأكثر احترافا ومهارة وقدرة على

التخفى والتمويه، ولقد اتسم الشرق الجزائري إبان الثورة الجزائرية بهذه الصفات.

ويعتبر الإسلاميون أن مصطفى بويعلی هو الأب الروحي للجماعات المسلحة وأن مساعده عبد القادر الشبوطی، وهو أحد رجال المخابرات الجزائرية السابقين، هو نجم المعارك بين الجيش والجماعات المسلحة. ورغم أن هذه المجموعات قد تغيرت كثيرا منذ بداية عملها فقد أدخلت عليها مجموعات أخرى تدربت في أفغانستان وإيران وتسللت إلى الجزائر عبر قنوات سرية خاصة، ولأن الجزائر تتمتع بطول الحدود مع ثمانی دول إفريقية مما يسهل عملية دخول السلاح والمقاتلين.

لكن يظل يلعب الدور الأساسي في التشكيلات المسلحة الفارون من رجال الجيش، ورغم أنهم يعيشون خلافات عميقة، إلا أنهم يلتقون حول برنامج واحد، وهدف واحد، وقد تحدث بعض التصفیات الجسدية بين القيادات كما حدث بين الشبوطی والعبادة، والذي سُلّم من قبل السلطات المغربية إلى الجزائر بعد أن وشى به رجال الشبوطی وهو يقوم بإحدى المهام.



□ حركات العنف الأصولی عديدة ولنبدأ أولا الكلام عن، الحركة الإسلامية المسلحة والتي أسسها مصطفى بويعلی عام ١٩٨٢، وكلف المدعو بوسنینه محمد بتنظيم خلاياها وأمرائها في بساتين "وادی الرمان"، وتوزيع أفرادها على مجموعات منها مجموعة الجزائر- الساحل، ويطلق عليها مجموعة "المتيجة". والتي خططت لتفجيرات فندق الأوراس، ومقر الاتحاد النسائي ومطار هواري بومدين وقصر العدالة ومصنع البيرة في الحراش، وتوزعت مجموعات أخرى في قسنطينة وسطيف وسكيكدة، وعنابة، وبلدة الخروب وأرسلت منشورات إلى العديد من المساجد والسفارات ومقراتها هي مسجد السنة في باب الواد، ومسجد العاشور، وقد أعدت تنظيمات صغيرة في الأحياء لا يزيد عدد أفرادها على ثلاثة، وحصلت على سلاحها من القواعد العسكرية، وأبرز رجال هذه

الحركة أحمد كرفاح، عباس مدنى محمد السعيد، أحمد سحنون، والى عبد العزيز، قشى سعيد، رابن كمال، مهيه مبروك، كدار محمد، بن ميرادى محمد، حمودى الهادى، مراح محمد، مصطفى معيزى، ومصطفى حمزة. والأخيران يتتمان للمجموعة "١٥"، ولا شك أن حركة بويعلى هى الإطار الذى احتضن التنظيم الأكثر سرية وفعالية فى نسيج الحركات المسلحة، وبعد اغتيال مصطفى بويعلى أشرف على هذه الحركة عيسى مسعودى المعروف باسم الطيب الأفغانى، الذى قاد الهجوم على ثكنة غمار عام ١٩٩١، وقام باغتيال ثلاثة من حرس الحدود، وألقى القبض عليه بعد عامين، وقتل.

□ ثانى حركات العنف الأفغان الجزائريون أو القنابل المتحركة، ثوريون متطرفون، عاشوا فى أفغانستان وبيشاور وعادوا إلى الجزائر عام ١٩٨٨، من خلال شبكات مختلفة وعددهم الإجمالى عشرة آلاف مسلح، عاد معظمهم إلى الجزائر، عبر السودان وإيران بعد ما اكتسبوا فنون الحرب الميدانية، ضد نظام كابول والجيش الروسى، وهم تبعاً لذلك يقدمون خدماتهم لكل فصائل العنف فى الجزائر، ويشاركون فى عمليات التفجير النوعية، ويقومون فى بلدة. صوامع، التى تقع فى الجزء الشمالى من الجزائر، كما أن معظمهم يوجد فى جبال الشرق الجزائرى، فى الأوراس وأريس، وشليه وأوراس النمامشة، وجبال جرجرة، والأصنام، ويقاثلون الجيش وقوى الأمن. ويتبعون فى القتال نفس الأسلوب الذى اتبعه رجال جبهة التحرير الوطنى الجزائرى، فى حربهم مع الفرنسيين، ويؤكد رجال الأمن أن الكثيرين من هؤلاء الأفغان فى حالة ترقب، ولم ينضموا بعد فى عمليات استنزاف منتظرين اللحظة المناسبة، وهم إخصائيون فى الألغام البلاستيكية الأمريكية المضادة للدبابات، وصواريخ ستنجر، ومدفعية الهاون، ويسعون إلى تغيير نظام الحكم من خلال خلايا صغيرة. ويستخدمون مسجد كابول الذى يقع فى حى بلكور مقر الهم، وأبرز هذه المجموعات الأفغانى هى مجموعة "النقابة الإسلامية" وعددها خمسمائة عنصر، يرأسهم عبد الرحمن دهان الذى قتل عام ١٩٩٢. والأفغان الجزائريون يرتدون زيا خاصا بهم يميزهم عن جميع الفصائل الإسلامية الأخرى، وقد شاركوا فى حرب اليمن، والصومال،

والبوسنة، ويتلقون دعماً من إيران ومن جبهة الترابى فى السودان، وكذلك أحد أكبر مموليهم أسامة بن لادن، من خلال صديقه قمر الدين خربان، وقد عملت هذه الفصائل مع قوات حكمتيار، ومسعود شاه.

□ وثالث حركات العنف، جماعة التكفير والهجرة، ويعتبر هذا التنظيم العمود الفقري فى الجناح المسلح للحركة الإسلامية، ويرجع تشكيله إلى أكثر من عشرين عاماً، ففي عام ١٩٧٤ وزع أعضاء هذا التنظيم منشورات تدعو إلى انتفاضة مسلحة ضد نظام الرئيس الراحل هواري بومدين، مركزين على أولوية الدولة الإسلامية التى تفضح الانحرافات فى كافة الميادين وفى الثمانينيات، استطاع هذا التنظيم تدعيم صفوفه، ووسع قاعدته من خلال حركة استقطاب مكثفة، وفى ديسمبر ١٩٨٩ نفذ أولى عملياته ضد حكم الرئيس الشاذلى، وكلفت بالعملية جماعة الشيخ "حسناوى". بالاشتراك مع خولاس حسين، وبودو مسعود، وعاشورى سمير، وخديمي بن الشيخ وآية عبد السلام، ورمضانى حسين وأبو زرايب محمد، وقاد هذه الخلية الأمير كمال أسامر، وقد جند عدداً من الأفغان الجزائريين العائدين من بيشاور بهدف الاستفادة من خبراتهم فى تكوين الفدائيين، ونشطت الاتصالات للتنسيق بين تنظيمى التكفير والهجرة، وجبهة الإنقاذ من خلال ضابطى اتصال هما قمر الدين خربان الذى يقيم حتى الآن متنقلاً بين الدول الأوروبية وبيشاور حيث إنه متزوج من شقيقة مسعود شاه. وهو يعمل رئيس مكتب المجاهدين العرب فى كابول وبيشاور، ومساعد السعيد مخلوف الذى ألف كتاب «العصيان المدنى» وهو موجود حالياً فى الأردن، ويعتبر على بلحاج الزعيم الروحي لهذا التنظيم بالإضافة إلى الهاشمى سحنونى الذى انشق على جبهة الإنقاذ مع البشير الفقيه وأحمد المراقى، وكان مسجد النور فى العاصمة الجزائرية هو معقل هذا التنظيم، ثم بعد مطاردة الدولة لعناصره انتقل إلى البرج البحرى فى ولاية بومرداس.

□ ورابع هذه التنظيمات، تنظيم الباقون على العهد. وتنشط هذه المجموعة فى حى القصبة فى الجزائر العاصمة، وهو من أكثر الأحياء الشعبية الفقيرة كثافة فى السكان، ويعتبر الباقون على العهد هم الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد والذى

يقوده عبد القادر الشكندى، الذى اعتقلته السلطات الجزائرية، وقد نجح الباقون على العهد فى فبراير ١٩٩٢ فى تحويل حى كامل فى الشرق الجزائرى يسمى بحى باطنة إلى معقل مسلح مما اضطر الجيش الجزائرى إلى استخدام طائرات الهليكوبتر للهجوم على هذا الحى ولكسر دفاعات التنظيم، ورغم الخسائر التى تكبدها الجيش نتيجة لهذا الهجوم إلا أن التنظيم أعيد تنظيمه إلى مجموعات صغيرة ضاربة ومسلحة، تتخذ من الكر والفر أسلوبا لها.

□ التنظيم الخامس هو كتائب القدس، وهذا التنظيم ينشط فى مدينة البليدة، وفى المورادية، بالإضافة إلى ضواحي العاصمة وهو متحالف مع تنظيم آخر يدعى السنة والشريعة، وينشط فى ولايات الغرب الجزائرى، ويشرف عليهما معا محمد زيتونى، وجميع أفراد هذا التنظيم دربوا فى أفغانستان، وحاربوا فى الشيشان والبوسنة، ويضم التنظيم أيضاً بعض المتسللين الشيعة.

□ التنظيم السادس هو، حزب الله الجزائرى، وخلافا لما يتبادر إلى الذهن فهذا التنظيم ليس إیرانى النزعة، بل باكستانى، تشكلت أولى خلاياه عام ١٩٩٠، ورجاله يستخدمون القتل بالخنجر والسكاكين ولا يستخدمون الرصاص، وتنسب إليه جميع عمليات القتل التى تمت فى الجزائر العاصمة، وخاصة قتل الصحفيين والرهبان السبعة، ويتميز تفكيرهم بسلفية مفرطة فى معتقدات متداخلة وبالخرافات والشعوذة، ويوجدون فى أماكن واحدة مع الأفغان الجزائريين فى حى القصبة وبلكور وباب الواد.

□ التنظيم السابع هو تنظيم الجهاد الإسلامى، وهم البقية الباقية من تنظيم مصطفى بويعلى ويشرف على هذا التنظيم كمال أسمر، الفار حاليا، ويرتبط ميدانيا بمجموعة تطلق على نفسها اسم «المرابطون».

□ التنظيم الثامن هو القوة الإسلامية العالمية، وهو تنظيم قريب من جبهة الدعوة الإسلامية التى يرأسها الليبى محمد الشريف، وهى البديل للأصوليين الذين يطاردتهم النظام الليبى، وقد تم حل هذا التنظيم فى ليبيا مؤخرا، إلا أن امتداداته الخارجية تحاول الاستمرار من خلال تحالفات مع الأنشطة الأصولية، فى

الدول العربية، وخاصة دول الخليج ويحصل على مصادر دخل بديلة لما كان يحصل عليه من بعض أطراف النظام الليبي.

وإذا كان من الصعب رصد خريطة وتركيبه المجموعات الأصولية النشطة نظرا لطابعها السرى وتداخلاتها وابتعادها عن أية صفة تنظيمية محددة فإن رجال الأمن فى الجزائر يجمعون على أن فصائل الحركة الإسلامية كانت فى حدود ١٢ تنظيما خلال الأشهر الستة لعام ١٩٩٢، لكن هذا العدد قد تناقص نظرا لأنه عندما كان يموت أمير إحدى الجماعات أو يسجن فإن جماعته كانت تذوب فى حركة أخرى أكثر قدرة على الاستقطاب، فالجناح العسكرى لجهة الإنقاذ يتشكل من حركة الشبيبة الإسلامية وميليشيات الحماية والأمن التابعة لمجلس الشورى، والمعروف أن قيادة الإنقاذ كانت تضم إلى جانب تشكيلها الأساسى، مجلس شورى يتكون من ٣٨ شخصا لم يعرف منهم سوى عدد قليل، مثل على بلحاج، الهاشمى سحنون الذى نسبت إليه جماعة التكفير والهجرة، وهما أيضا من أنصار المواجهة الحاسمة لإسقاط النظام، خلافا لعباس مدنى الذى راهن على التدرج واتباع أسلوب المراحل، واحتواء التيارات المتصارعة فى جبهة الإنقاذ، وتعتبر خلية الشرق الجزائرى هى الأكثر حركة ودموية وتنشط فى ولاية سطيف وهذه المجموعة كانت وراء جميع عمليات العنف الأكثر دموية. والاستيلاء على الأسلحة من الثكنات العسكرية وهى تنسق عملياتها مع شبكة الدعم الخاصة بالحركة الإسلامية المسلحة، وهى تتحرك على رقعة واسعة مما يكسبها قدرة على التمويه والتخفى، كما أنها تضم ٥٠٠ شخص هم الأخطر على مستوى الولايات الجزائرية.

وتطارده حتى الآن قوات الأمن الشيخ رابح كير الذى تمكن من الفرار من منزله فى مدينة القل، حيث كان موضوعا تحت الإقامة الجبرية وغادر منزله إلى مدينة بروكسل ومنها إلى الولايات المتحدة واستقر أخيرا فى ألمانيا الغربية ویتقل أحيانا إلى لندن، وهناك نحو عشرين من أعضاء المجلس التنفيذى التأسيسى لجهة الإنقاذ تحاول السلطات الجزائرية إلقاء القبض عليهم وهم ينشطون بطريقة غاية فى السرية، على الرغم من المراقبة الشديدة التى تفرضها السلطات. ويعتبر

عبدالقادر حشاني وعثمان عيافي وعبد الرازق رجام الذي يوقع على بيانات الجبهة ويشرف على منشوراتها السرية مثل منبر الجمعة والنفير وهذه المنشورات تصل إلى الجزائر عبر أجهزة الفاكس، وتعلق في المساجد، وقاعات الوضوء، إنها إذن سرية التنظيم وعلانية الحركة، ويرأس كل جماعة أمير تعرف باسمه، فهناك مثلا جماعة الشبوطى فى منطقة الأربعاء بولاية البليدة، وجماعة مليانى فى مليانة غرب الجزائر، وجماعة شكندى فى ضواحي العاصمة.، ويلعب الصف الثانى من أمراء الجماعات والخلايا، دور البديل فى حالة الموت أو إلقاء القبض على أحد القيادات، وتعتبر الأحياء الشعبية هى الخزان البشرى لجبهة الإنقاذ بالإضافة إلى سكان المناطق الريفية والجبلية والصحراوية.

كما تعتمد جبهة الإنقاذ على طلبة الجامعات الجزائرية فى عمليات الانفجارات، وإعداد المنشورات ونسخها وتوزيعها كما يعاد تنظيم المعتقلين بعد الإفراج عنهم وتوظيفهم مرة أخرى، ولكن بحذر شديد، ولكل أمير حرية الحركة، دون الرجوع إلى القيادة العليا إلا لعدد محدود جدا من التنظيمات، ولكل خلية مصادر سلاحها الخاص بها، ويعتمد أفرادها أولا الحصول على السلاح كشرط للانضمام للتنظيم.

ويقوم أمراء الخلايا بشراء أو تطويع أشخاص يقومون بالعمليات الانتحارية أغلبهم عاطلون عن العمل، ويعطونهم مبالغ كبيرة لزراعة المتفجرات فى أماكن يتم اختيارها لهم بدقة، كما يستخدم أمراء الجماعات المسلحة فقر الجزائريين وسخطهم الاجتماعى وبراءتهم فى كثير من الأحيان لتوظيفهم فى أعمال إرهابية، وقد سطا عدد من أفراد الجبهة على عشرات المصارف المالية فى العاصمة الجزائر، وعادوا بملايين الدينارات.

ويعد تنظيم التكفير والهجرة من أقدم التنظيمات المسلحة فى الجزائر وأكثرها انتشارا وتشددا، ثم المرابطون الذين ينتشرون الآن فى ولاية الجلفة، وقد تصدى تنظيم التكفير والهجرة لبرنامج جبهة الإنقاذ واصفا إياه بأنه برنامج انهزامى، لأنه يقبل بالتعددية الحزبية، وقد أصدر أحد زعمائه ويدعى أحمد أبوعمرة فتوى

بتكفير عباس مدنى ومن يؤيد نهجه وأسماءها «الحجج الجلية فى كفر أتباع الجبهة الإسلامية، وكذلك كل من زاول عملية الانتخاب ودخل فى دين الديمقراطية»، وتعمقت القطيعة بين التنظيمين حتى جاءت أحداث يونيو ١٩٩١، المعروفة بأحداث باب الواد . والتي ألقى القبض فيها على شيوخ الإنقاذ فلمت الشمل مرة أخرى بين التنظيمين ، جبهة الإنقاذ والتكفير والهجرة.

وتعتبر التنظيمات الإسلامية فى الجزائر ، أن التكفير والهجرة والأفغان الجزائريين هم العصب الرئيسى لفصائل العنف الأصولى بالإضافة إلى حلقتين رئيسيتين وهما الحرس الإسلامى الذى كان يرأسه على بلحاج قبل سجنه، ويديره الآن عبد القادر الشبوطى، وتيار الجزائر وهما الجناح السياسى فى جبهة الإنقاذ والذى دافع عن مشروع المشاركة فى الانتخابات، وقد تم اعتقال قياداته ويتزعم التيار محمد علالى الذى لقى حتفه ثم خلفه عبد الحق العبادلة الذى وقع فى الأسر على حدود المغرب، وعين مكانه سيف الله جعفر عام ١٩٩٣، وقد عمل تيار الجزائر على اختراق أجهزة الدولة والتسلل داخل الجيش وقوات الدرك.

وقد اعتمدت استراتيجية الحركة الإسلامية فى الجزائر على سياسة المراحل فى تصعيد منهجى ودموى. ورغم خسائرها الكبيرة التى تعرضت لها من قبل الجيش وقوات الدرك الوطنى فقد راهنت على عجز الحكومات المتعاقبة منذ رحيل الشاذلى بن جديد وعلى تفاقم الوضع المعيشى وأكثر من ذلك فقد لعبت على التيارات المتصارعة فى الحكومة والجيش الذى يعد الحاكم الفعلى للجزائر.



بدأت الاتصالات الأولى بين عباس مدنى، ومجموعة من رجال الشاذلى بن جديد عام ١٩٨٨ وبالتحديد بعد أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨، والتي لعبتها جبهة الإنقاذ بذكاء شديد وبالاشتراك مع الرئيس الشاذلى، ففي ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ خطب الرئيس الشاذلى فى الشارع الجزائرى، داعيا الشعب إلى التمرد. وإجراء المقارنة بين حركة المجتمع الجزائرى والمجتمعات الشقيقة المجاورة وخاصة ما تم فى مصر من تعددية حزبية وانفتاح.

وشعر الناس أن هناك خلافا داخل النظام، وأن صراعا بين مراكز القوى الحاكمة - الحزب ومؤسسة الرئاسة - قد بدأ بالفعل في محاولة لإحداث التغيير من الداخل، وقد ظهر الرئيس الشاذلى كمدافع عن معاناة الشعب نتيجة للتأخر - حسب وجهة نظره - فى الإصلاحات الاقتصادية ويحذر الشعب من المستقبل لأنه لا يريد أن يتحمل نتيجة ما قد يقع.

وقد نسى الرئيس الشاذلى أنه خلال سنوات حكمه التسع ظهرت طبقة جديدة غنية أكثر ثراء وانفصالا عن المجتمع الجزائرى، وكان بومدين قد عمل طوال سنوات حكمه على التقريب بين طبقات المجتمع الجزائرى الذى كان السواد الأعظم منه أجراء.

ولأن الرئيس الشاذلى كان يحب حياة الترف والبذخ فقد أراد أن يعيش الحياة السياسية خارج الانضباط العسكرى، وقد عمل الرئيس الشاذلى على نقل قناعاته هذه إلى الشعب، برغم انخفاض أسعار البترول، فقد صرفت الجزائر ملايين الدولارات على الحفلات الغنائية والراقصة، بداية من عام ١٩٨٠ حتى قامت انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨. وقد تم بناء منطقة سياحية أطلق عليها: رياض الفتح، تضم مطاعم الومبى، وماكدونالدز، ومحلات الآيس كريم. ومحلات للملابس الفاخرة. وساحة كبرى ومسرحاً. وآلاف الهكتارات من الغابات التى تمارس داخلها الرذيلة حتى أن الإسلاميين وعامة الشعب أطلقوا عليها اسم «هبل».

وقد اتسم عصر الرئيس الشاذلى بالمظاهرات، فقد بدأت مظاهرات مدن القبائل فى تيزى أوزو عام ١٩٨٢ وبعدها بأربع سنوات عام ١٩٨٦ خرجت مظاهرات الشرق الجزائرى فى قسنطينة والجزائر العاصمة، وبعدها مظاهرات مدن الغرب فى وهران، ورجله فى الجنوب وقد طالبت جميع المظاهرات بضرورة البحث عن واقع اقتصادى جديد أو للدفاع عن التنوع الثقافى داخل المجتمع الجزائرى.

وكان يساند الرئيس الشاذلى فى قناعاته مجموعة كبيرة داخل اللجنة المركزية للحزب، وكان هناك جناح آخر معارض بقيادة محمد الشريف مساعدية الذى

كان يدعو إلى اتخاذ الخطوات على مراحل، وضرورة تهيئة الشعب، والحد من المديونية الجزائرية والأخذ في الاعتبار طبيعة الشعب الجزائري، وموقع الجزائر الاستراتيجي.

وقد اصطدم الرجلان مراراً، ورغم الضغوط المكثفة التي كانت تدفع بالرئيس الشاذلي لاتخاذ إجراءات حاسمة إلا أنه لم يكن مستعداً لذلك. وذلك لأن الجناح المعارض كان قوياً، ولعدم توافر المعلومات عن موقف الشعب، وقد خاف الرئيس الشاذلي أيضاً من أن تكون القواعد الشعبية لمنافسيه أكثر وأقوى.

ولقد أعدت جماعته سيناريو أحداث ١٩٨٨. وقد تحرك الشارع وأدرك الجميع أن الصراع داخل السلطة قد بدأ وخاصة عندما أعلن الرئيس نبأ قبوله استقالة محمد الشريف مساعديه منسق الحزب ورئيس اللجنة المركزية وقد كان الرجل في مهمة في المغرب وقد سمع نبأ قبول استقالته وهو في مطار هواري بومدين في طريق عودته إلى منزله، وقد عمد الرئيس الشاذلي إلى تحويل إقالة بعض القيادات السياسية إلى مطلب شعبي، وبالرغم من أن تحرك الشارع كان قوياً إلا أنه لم يكن واعياً بما يفعله، وسيطرت الشائعات على الشارع الجزائري واتهم البعض زوراً بالاختلاسات.

وقد أتاح نظام الرئيس الشاذلي كل شيء فتزايد عدد المساجد مقابل فتح العديد من أماكن اللهو والخمارات، وأتيحت الفرصة للدروس الدينية خلال المساجد والشرائط والكتب الدينية مقابل الأغاني الهابطة وموجة أغاني الراي، وانتشار أفلام الفيديو واستشرى لبس الحجاب مقابل العري الظاهر في شوارع المدن الكبرى.

وكان كل الكلام مباحاً وكل الأفعال ممكنة شريطة أن تبتعد عن المقدسات. والمقدسات في نظر السلطة ليست الدين ولكن رئيس الدولة. وعندما كانت السلطة الجزائرية تشعر في الخطاب الديني بلهجة التحدي تلقى القبض على أصحابه مباشرة، وقد اعتقل الدكتور عباس مدني أكثر من مرة عام ١٩٨١ عندما

خرجت مظاهرة إسلامية لاختبار قدرة السلطة وكانت بقيادة الشيخ سحنون، تم إلقاء القبض على مجموعة من الجماعة الإسلامية، حكم عليهم بالسجن، وعندما زادت الفوضى على حدها في أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨ استنجد الشاذلي بالقيادات الإسلامية وأطلق سراح شيوخهم بما عرف وقتئذ بالعفو الرئاسي والذي اتضح فيما بعد أنه لم يكن عفوا رئاسيا بقدر ما كان توظيفاً سياسياً، وكانت الشعارات التي رفعها المتظاهرون أن الشاذلي مجرم، ورفعت النساء أكياس الدقيق الفارغة محل الأعلام الجزائرية على واجهة المباني الحكومية والمنازل، وخرج الرئيس الشاذلي إلى الشعب عبر شاشات التلفزيون وهو يبكي، ولم يفهم الشعب الجزائري حالة الرئيس إلا عندما تقدم لترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية، وبمجرد أن رأى المواطنون الرئيس وهو يبكي خرجوا في مسيرات مؤيدة له.

وبعد عملية البكاء، قام باتخاذ عدة خطوات كشرط أساسي لاعتلاء المناصب العليا وهي إلغاء عضوية حزب جبهة التحرير، وقام بتكليف قاصدي مرباح بتشكيل الحكومة، وطرح مسألة التعددية الحزبية، بعد أن أبعد منافسيه عن الحكم، وبذلك يكون الرئيس الشاذلي قد حقق هدفين: الأول هو إرضاء الشعب والثاني هو إبعاد منافسيه بعد حملة تشهير شديدة ومؤلة وغلق الأبواب أمامهم مستقبلاً للقيام بأية محاولة سياسية.

والحق أن التغيير كان ضرورياً، لأن معاناة الشعب كانت كبيرة، لكن بدل الإصلاح الاقتصادي الذي انتظره الشعب الجزائري فاجأ الرئيس الشاذلي الجميع بإصلاح سياسي، ودخل الشعب منذ ذلك التاريخ في دوامة المشاكل، وتعمقت الأزمة الاقتصادية لتتحول إلى أزمة سياسية لتكبر مع الأيام، لتصبح أزمة أمنية.



بدأت الاتصالات الأولى بين عباس مدني، ومجموعة من رجال الرئيس الشاذلي عام ١٩٨٨، وكان رئيس الحكومة في ذلك الوقت قاصدي مرباح ووزير الدفاع خالد نزار، وكان قاصدي مرباح قد رأس جهاز المخابرات الجزائرية طوال فترة حكم الرئيس بومدين لمدة تزيد على ثلاثين عاماً، وكان قاصدي مرباح أحد

شباب الثورة الجزائرية، فقد التحق بالجيش وعمره سبعة عشر عاماً، وهو من مواليد عام ١٩٣٧، ولمؤهلاته الشخصية ولذكائه الحاد تقلد العديد من المناصب القيادية حتى رأس الحكومة الجزائرية بعد أحداث أكتوبر، وقد قام بتشكيل حزب اسمه «الحركة من أجل العدالة والتنمية» ضم جميع العناصر التي عملت في أجهزة الأمن الجزائرية سابقاً، كانوا رفاقاً له طوال سنوات عمله، وكان قاصدي مرباح يملك الأوراق الخاصة بالحكم في الجزائر لثلاثة عقود، وكان ينوي تأليف كتاب عن المخابرات الجزائرية، وكان يعمل قبل اعتقاله على إنهاء الأزمة الجزائرية بين الجيش والجماعات المسلحة - وقد اعتقل بعد لقائه ببعض الجماعات الإسلامية المسلحة كما قابل العديد من رجال المعارضة الجزائرية في الخارج، مثل حسين أبو أحمد وأحمد بن بيللا. والتقى مع الشيخ الحسين السلحاني أحد أكبر قادة تنظيم جبهة الإنقاذ لإيقاف نزيف الدم في الجزائر وكانت خطواته تحظى باهتمام كبير وخاصة من رجال الجيش.

وقد رأس الحكومة الجزائرية لبضعة أشهر فقط، وكان قاصدي مرباح قد رفض الإقالة واعتبرها غير شرعية وبقي لعدة أسابيع منتقداً لسياسة الشاذلي. وأصر على عدم إقالته وكان قاصدي مرباح يملك العديد من ملفات الفساد وخاصة في عصر الشاذلي بن جديد.

وجاءت فترة لقاء قاصدي مرباح - ويتكليف من الشاذلي - مع الإسلاميين وكان خالد نزار وزير الدفاع أحد المشاركين في الحوار في بعض مراحله وظن الشاذلي أن قاصدي مرباح يحاور الإسلاميين من أجل الشاذلي وحكمه، ولكن بعد عشرة أشهر من الحوار الذي كان يتم بين العاصمة الجزائرية ولقاءات سرية داخل القصر الجمهوري، وفي منازل أعوان الرئيس كالعربي بلخير ومولود حمروش وكانت بعض اللقاءات تتم في باريس، وقد كثفت اللقاءات مع جبهة الإنقاذ بعد أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨، عندما كانت جموع الشعب الجزائري تزار في ملاعب الكرة «الجيش والشعب مع على بلحاج ومساعدة سرق المالية».

انتهى الاتفاق الأول بين الشاذلى وعباس مدنى على تهدئة الأوضاع، وخطب الشيوخ فى الجوامع لتهدئة الشعب الذى سرعان ما استجاب لخطبهم. ووافق الشاذلى على مطالب الإنقاذ بإلغاء الحزب الواحد والأخذ بالتعددية الحزبية وتعديل الدستور، قد وعد الرئيس الشاذلى جبهة الإنقاذ بإجراء انتخابات جديدة. طالب الإسلاميون أن تكون تشريعية، فجاءت الانتخابات البلدية، والتي كشفت عن قوة التيار الأصولى فى الجزائر عندما نجحوا فى الحصول على ٨٥٣ بلدية، من أصل ١٥٠١.

وبعد الانتخابات البلدية ركز الرئيس الشاذلى على ضرورة تكملة الاتصالات مع الإسلاميين وأخذ يستقبل عباس مدنى فى قصر الرئاسة فى لقاءات متكررة وعندما كان يُسأل من طرف القيادات العسكرية عن طبيعة لقاءاته مع عباس مدنى كان يقول: لا بد من الحوار، وكان بن جديد يقصد من هذه الحوارات المناورة وكسب الوقت وتقديم الوعود التى ماتلبث أن تتأجل، فتعود جبهة الإنقاذ للضغط على الرئيس مرة أخرى من خلال المظاهرات والمسيرات، بينما كان الجيش يتدخل لدى الرئيس حتى جاءت أحداث يونيو ١٩٩١ التى أدت إلى إقالة وزارة مولود حمروش واعتقال قادة الإنقاذ وفرض حالة الطوارئ وتأجيل الانتخابات البرلمانية، لكن الشاذلى رفض مقترحات العسكريين بحل الجبهة تاركاً الباب مفتوحاً للحوار معها.

وبعد فوز الإسلاميين الساحق فى الدورة الأولى اندلع الصراع الخفى بين الشاذلى بن جديد والجنرال خالد نزار وزير الدفاع، بالرغم من الخدمات التى قدمها الشاذلى لخالد نزار بتعيينه وزيرا للدفاع متخطيا بذلك التقاليد العسكرية الجزائرية التى كانت قائمة منذ حكم الرئيس هوارى بومدين، واعترض يومها على تعيين خالد نزار وزير الدفاع الأمين زروال الذى قدم استقالته.

يوم ٢٥ مايو ١٩٩١، شرعت جبهة الإنقاذ فى إضراب مفتوح استمر عشرة أيام وبدأت تحديدها للدولة، وخرج على بلحاج مرتدياً زياً عسكرياً ليتظاهر مع مجموعة من رجاله أمام وزارة الدفاع، خرج خالد نزار وزير الدفاع لاستقبالهم

وهو يرتدى الزي المدني، واعتبر خالد نزار أن ارتداء على بلحاج للزي العسكري إشارة إلى أن الجيش الإسلامي سيتولى السلطة، وحاولت جبهة الإنقاذ السيطرة على الجماهير الغفيرة التي خرجت إلى أهم الساحات الوطنية الكبرى في الجزائر العاصمة، وهي ساحة الشهداء. ساحة أول مايو.

وقد اعتبرت الحكومة الجزائرية أن الإضراب الشامل والمسيرات غير قانونية إلا أنها لم تتدخل لفرض القانون، واكتفت أن دعت المواطنين للانصراف وقد امتلأت شوارع العاصمة بالمخلفات والأوساخ وأمام هذا الوضع اضطرت الحكومة أن تعطى أوامرها لقوات الأمن لفض الإضراب.

لكن اتصالات الرئيس الشاذلي بمسؤولي الإنقاذ لم تتوقف رغم الإضراب، وكان الوسيط هو عبد العزيز بلخادم رئيس المجلس الشعبي الوطني، وكانوا في الأيام الأولى يتوافدون على مقر رئاسة الجمهورية حتى أن على بلحاج قال مرة، عند خروجه من قصر الرئاسة: «لقد استقبلنا هذه المرة الحلاق في قصر الرئاسة، ولا ندرى من سيستقبلنا في المرات القادمة». وكان الحوار يدور بين جبهة الإنقاذ وممثلي الرئيس على ثلاث نقاط، الإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة وإلغاء قانون الانتخابات وإعادة العمال المضربين إلى أعمالهم وتعويضهم عن أيام الإضراب.

وكان آخر اللقاءات التي تمت بين الرئيس الشاذلي وعباس مدني يومي ٤ - ٥ يونيو ١٩٩١، ورفض الجناح المتشدد مطالب الشاذلي وأصابه الغرور، مما دفع بإصدار التعليمات لحكومة مولود حمروش بوقف الإضراب ولو بالقوة، وقد فرضت قوات الأمن الحصار على أنصار جبهة الإنقاذ، وألقي القبض على عباس مدني وجماعته ثم ألقى القبض على على بلحاج. عند مدخل التلفزيون الجزائري، وجاء إعلان حالة الطوارئ، وتأجيل الانتخابات، ووجهت للشيوخ تهمة التآمر المسلح ضد الدولة وقد تشككت الجماهير في أقوال أحمد مدني وبشير عقبة - وهو من الأعضاء المؤسسين لجبهة الإنقاذ في الحزب الجزائري - وقد عمل أحمد مدني في منصب مكلف بمهمة لدى رئيس الحكومة في وزارة أحمد

غزالي، ثم عين وزيراً للشئون الدينية في حكومة أحمد أويحيى في يناير ١٩٨٦،
واتضح أنه أحد العناصر التي اخترقت جبهة الإنقاذ لحساب الدولة.

وبعد اجتماع باتنة في شرق الجزائر قامت السلطات الجزائرية بحظر إصدار
نشرة المنقذ والفرقان،. لسان حال جبهة الإنقاذ، بتهمة نشر بيانات للعصيان المدني،
وإثارة العنف ضد أمن الدولة.

كانت اللافتات التي حملها المتظاهرون هي المصحف الشريف و«لا دستور
لاميثاق، قال الله، قال الرسول، وتسقط الديمقراطية والتليفزيون الجزائري و
CNN»، كما أطلقوا لافتات تعبر عن أن الرئيس الشاذلي هو مسمار جحا،
وأطلقت قوات الأمن إنذاراتها عبر مكبرات الصوت، ولكن الجماهير الغفيرة
رفضت إخلاء الساحات.

ثم جاء إطلاق النار، وسقط عدد كبير من الضحايا وفتحت خراطيم مياه
عربات الحريق وسجلت جبهة الإنقاذ ما حدث على شرائط الفيديو وأخذت
تعرضها فيما بعد على المواطنين على اعتبار أن ما حدث هو إحدى جرائم النظام
العظمى ضد الشعب.

من هنا بدأ نزيف الدم الذي لم يتوقف حتى الآن في الجزائر.

ورغم ذلك استمرت الحوارات مع قادة الإنقاذ، وعندما كانت قيادات الجيش
تسأل الشاذلي عن سر هذه اللقاءات كان يقول: لا بد من الحوار، وكان الشاذلي
يتعمد خلال هذه الحوارات المناورة وكسب الوقت، وتقديم وعود بانتخابات
تشريعية ما تلبث أن تتأجل فتعود جبهة الإنقاذ إلى الضغط، وكان أصدقاء الرئيس
الشاذلي قد أقنعوه بأن الحوار مع الإنقاذ سيساهم في إيجاد حل، ويكون الشاذلي
قد أمسك بزمام الجيش من خلال أصدقائه في المؤسسة العسكرية، ويملك الشارع
الجزائري من خلال جبهة الإنقاذ، وكان في ذات الوقت قد قضى على حزب جبهة
التحرير وقيادته التي تمثل في مجموعها رموز الثورة الجزائرية، وتعددت لقاءات
الحوار بين أنصار الرئيس الشاذلي وممثلي جبهة الإنقاذ، وبالتالي تجمعت الشكوك
لدى القادة العسكريين أن ثمة تحالفا قويا بين الإنقاذ والرئيس الشاذلي.

أما جبهة الإنقاذ بفتحها الحوار مع الرئيس فقد كان هدفها الوصول إلى غطاء شرعى وسياسى يسمح لها بتحسين صورتها وتسويق نفسها وطمأنة الخائفين والمتخوفين من انقضاؤها على السلطة، وكان عباس مدنى دائما ما يكرر أمام منتقديه فى قيادة جبهة الإنقاذ، أنه يفعل ذلك كتكتيك مرحلى حتى يتمكن الإسلاميون من التغلغل فى مؤسسات الدولة، وعليهم بعد ذلك فرض أنفسهم.

وبعد اللقاء العلنى الذى تم بين الرئيس الشاذلى وعباس مدنى كثرت اللقاءات السرية، وبدأت وفود مشتركة من الجانبين من جماعة بن جديد والإنقاذ تنتقل إلى بلاد أوروبية وعربية معلنة بتطورات الوضع فى الجزائر ولطمأنتها من عدم وجود أى خطر من تحالف السلطة الجزائرية مع الإنقاذ، وأن أى شىء فى الجزائر لن يتغير، وكانت هذه الوفود تغتنم الفرصة للعب على حساسية بعض الدول الغربية كفرنسا تجاه خطر تسلم العسكريين للسلطة، وانعكاساته السلبية على عملية الديمقراطية؛ لتؤكد على حسنات الائتلاف مع الإسلاميين، الأمر الذى دعا فرنسا لتأييد الإسلاميين، واحتجت على الرئيس الشاذلى عندما ألغى المرحلة الثانية من الانتخابات وكذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية والمغرب.

ورغم ذلك كانت هناك طبخة بين الرئيس الشاذلى وعباس مدنى تسوى على نار هادئة، وقد بدأت تظهر فى الأفق لولا رسالة سرية تسلمها خالد نزار من أحد رجال المخابرات العسكرية العاملين فى سفارة الجزائر فى باريس، فى هذه الرسالة روى الضابط تفاصيل ما تم من مؤامرات واتفاقيات بين جماعة الشاذلى وجماعة الإنقاذ بعيدا عن السفارة الجزائرية، وفى غياب أية مشاركة من الحكومة، وتضمنت الرسالة محاضر الاجتماعات التى حدثت فى باريس والتى تحوى أن اتفاقاً سرياً ما بين بن جديد وعباس مدنى للمشاركة فى الحكم، أى يلزم الإسلاميون بعدم المنافسة على الانتخابات الرئاسية، ومساعدة جبهة الإنقاذ للتجديد للرئيس مرة أخرى على أن تكون رئاسة الحكومة المدة الثالثة لجبهة الإنقاذ الوطنى.

وكانت المخابرات الفرنسية هي التي سربت الأشرطة والوثائق لضابط الاتصال في السفارة الجزائرية الذي قدمها بدوره لوزير الدفاع.

وصباح اليوم التالي تسلم خالد نزار الرسالة واستدعى كبار العناصر القيادية في الجيش والمستشار الخاص بالرئيس - وكان في ذلك الوقت العربي بلخير الذي عين وزيراً للداخلية في حكومة سيدي أحمد غزالي - وتلا على أسماعهم ما ورد في الرسالة السرية التي بعث بها ضابط الاتصال، وجاءت قناعة القيادة العسكرية بعد تلاوة التقارير أن الشاذلي يعد لمؤامرة ضدهم، كانت القيادة العسكرية بعد تلاوة التقارير قد أبدت تخوفها من أن يصبح عباس مدني رئيساً للحكومة، ويقوم بالتغلغل في الجيش، وبالذات تغيير وزير الدفاع خالد نزار على طريقة ما حدث في السودان، وقد أدى ذلك الموقف إلى إرغام الرئيس الشاذلي على الاستقالة بعد أن أحاطت به قوات الجيش، وحاصرت مبنى رئاسة الجمهورية، وقد كان لقاء عنيفاً بين الرجلين الشاذلي وخالد نزار حتى تدخل العربي بلخير وأقنع الشاذلي بقبول الاستقالة، بعد أن همس في أذنه بوضع كلمات لم يعرف محتواها حتى الآن.

وعن طريق إذاعة خبر في التليفزيون الجزائري علم الشعب الجزائري باستقالة الشاذلي، وقد خاف الجميع من إقبال الجزائر على حالة من الفوضى وخاصة أن الشاذلي كان قد حل المجلس الشعبي الوطني قبل استقالته بأيام قلائل.

وخرج الشاذلي إلى الشعب عبر شاشات التليفزيون، وكان يبدو متعباً، ونطق بكلمات قصيرة أمام أعضاء المجلس الدستوري الذي استقبلهم يوم ١١ يناير ١٩٩٢، بمقر الرئاسة ولفترة قصيرة، وفي نفس مقر الرئيس في القصر الجمهوري، وداخل غرفة موازية لمكتب الرئيس كان قادة الجيش، العماري وخالد نزار وتوفيق مدني وعباس غزيل وفضيل ومحمد تواتي ينتظرون استقالة الشاذلي بفارغ الصبر، وقد قدم الرئيس الشاذلي استقالته مكتوبة لأفراد القيادة العسكرية.

وجاءت كلمته القصيرة لأعضاء المجلس الدستوري قائلاً: «بعد تفهمي للوضع وتفكير طويل في المرحلة الراهنة والتطورات التي تمر بها البلاد وحتى لا أكون

عائقا أمام تفكير تُحفظ من خلاله وحدة الأمة واستقرارها قررت أن أعلن أمامكم استقالتي من رئاسة الجمهورية ابتداء من اليوم ١١ يناير ١٩٩٢ وأعلن من خلال الرسالة المكتوبة والموقعة بإمضائي. أن يبلغ الرأي العام الجزائري. وهذا القرار ليس تهرباً من المسؤولية بل على العكس أراه ضرورياً نظراً لمصلحة البلاد ووحدة الشعب. وحتى أجعلكم في الصورة فإنني أخذت إعلان استقالتي أمامكم لأنني قمت بعد آخر جلسة للمجلس الشعبي الوطني بحل البرلمان، والمجلس الدستوري هو الهيئة الدستورية الوحيدة التي بقيت بعد رئاسة الجمهورية».

وبعد استقالة الشاذلي عادت الجزائر لتستنجد بتاريخها، ولجأت هذه المرة إلى محمد بوضياف أحد الأعضاء الستة الذين فجروا ثورة الجزائر عام ١٩٥٤.

فكيف جاء، وكيف رحل؟!.



أحب الرئيس الشاذلي الحياة، أحب النساء، والجولف، والترف فلم يتردد في أن ينجو من الموت، وترك السلطة عندما طلب منه ذلك وجاء بعده الرئيس بوضياف، جاء بعد ٢٨ سنة قضاها في المنفى بين المغرب وباريس وبعد أن أدرك أن الحياة أثمن من السلطة وأن رقبته أغلى من الحكم. لكنه عندما عاد مرة أخرى إلى الجزائر ووجد نفسه في السلطة لم يتردد هذه المرة وتمسك بها بكلتا يديه، وأسنانه، كان قد تجاوز السبعين بقليل، ولم يعد قادراً على التمتع بالحياة فلم يجد ما يخسره، وهو يلعب في هذه السن اللعبة الخطرة، ثم إنه لم يدفع شيئاً في السلطة التي جاءت إليه في مكالمة تليفونية استجاب لها وبعدها أصبح حاكماً لدولة، البقاء فيها للأقوى،. للأشد،. للأكثر عنفاً!!.

ولم يكن ذلك مقبولاً في دولة بهذه المواصفات، ولكن الذين أتوا به تصوروا أن دوره محدود وأن عمره في السلطة مرهون بإرادتهم وأن خلعه يمكن أن يكون بنفس السهولة التي تم بها تنصيبه رئيساً للجمهورية، كما أنهم تصوروا أنه سيكون مجرد فترينة، أو رمز تاريخي من رموز الثورة والكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، يمكن الاستفادة منه في هذه الفترة التي يتفجر فيها العنف والقلق،

وتتسم بعدم الاستقرار، فإذا ما عبرت البلاد كل ذلك يمكن الخلاص منه، وربما إعادته إلى المنفى من جديد.

والمقصود بعودة بوضياف فترة قدرها البعض بستة أشهر فقط، تنتهى قبل يوليو ١٩٩٢، وعبر البعض عن ذلك فى رسالة حملتها معى إلى القاهرة التى كانت تراقب عن كثب ما يجرى فى الجزائر

محمد بوضياف «أحد المؤسسين الستة لثورة الجزائر عام ١٩٥٤، وعضو المجموعة ٢٢ التى قادت الثورة حتى الاستقلال اسمه الثورى الطيب الوطنى وهو من مواليد عام ١٩١٩ بمدينة المسيلة، تزوج مرتين الأولى من سيدة تسكن العاصمة، قبل بداية ثورة التحرير وأنجب منها نور الدين عام ١٩٥٢، والذى توفى عام ١٩٨٥ وفلة عام ١٩٥٤ وناصر عام ١٩٥٥، ثم تزوج امرأة ثانية تدعى فتحية وهى التى عاشت معه حتى وفاته وأنجبت له الطيب عام ١٩٦٥ فى المغرب، وتوفى عام ١٩٦٧، ورشيد عام ١٩٧٥.

وقد غادر محمد بوضياف الجزائر عام ١٩٦٣ فارا من بطش أحمد بن بيللا الذى كان أول رئيس للجزائر المستقلة. وبعد أن أجرى التليفزيون عدة حوارات مع مفجرى الثورة بمناسبة العيد الأول لثورة التحرير، وعندما استقال الشاذلى من الحكم خرجت جريدة العهد - وهى لسان حال التجمع الجزائرى الذى يمثل التيار البومدينى برئاسة محمد سعدى - وقامت بإجراء حوار معه تضمن الحوار نقطتين: الأولى. ضرورة موافقة الشعب الجزائرى على عودته، والثانية إجماع الأحزاب الأخرى على العودة.

وبالفعل بدأت الاتصالات مع بوضياف، كان قد تجاوز الثانية والسبعين من العمر،

وأحيانا يسعفنا الأدب فى حل أَلغاز السياسة، وفى إحدى روايات الكاتب الطاهر وطار، وهو جزائرى. ومن جيل الثورة.

قال فى أحد كتبه «إن من يحب السلطة لا يكره الموت، السلطة لعبة لا تتوقف

مع التوتر والحذر، إنها امرأة شرسة لاتخضع إلا لرجل ميت القلب وربما ميت الجسد أيضا!!!».

وقد سافرت إلى الجزائر بعد عودة بوضياف بأيام قليلة، كانت حالة الطوارئ قد أعلنت في كافة أنحاء البلاد، وكان من الطبيعي أن أسعى للقاءه وخاصة أنى لم ألتق به منذ عام ١٩٦٣- عندما سافر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لحضور أول عيد لاستقلال الجزائر كان بوضياف يومها رئيسا للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير وكان بوضياف هو أحد الستة الذين ألفت السلطات الفرنسية القبض عليهم ورفض بعد الإفراج عنهم عام ١٩٦٢ أن يعود مع رفاقه عن طريق القاهرة وفضل العودة مباشرة إلى الجزائر، وطلبت من وزير الداخلية في ذلك الوقت العربى بلخير وقد كان يعمل أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية، ومديراً لمكتب الرئيس ، وكان العربى بلخير أيضاً أحد الذين ساهموا في المفاوضات في عودة العلاقات بين الجزائر ومصر، وحتى الأخضر الإبراهيمى الذى شغل منصب وزير الخارجية عندما أبديت لهم الرغبة فى لقاء بوضياف لم أجد عندهم الحماس الكافى.

وقد جاء إلى بعض رجال الأمن ليقنعونى، قالوا لى: أليس من الأجدى أن تجرى حواراً مع وزير الدفاع.

وفهمت الرسالة.

أما الذى قام بتحديد موعد لى مع الرئيس الراحل بوضياف والذى نشرته مجلة روز اليوسف فى ١٦ مارس ١٩٩٢، فقد كان شقيق زوجته، أمين، كان يعمل مديراً لمكتبه، وقد التقيت معه بالصدفة فى فندق سفير حيث كنت أقيم.

فى نفس البيت الذى التقيت فيه مراراً مع الرئيس الراحل هوارى بومدين ومع الرئيس السابق الشاذلى بن جديد أقام بوضياف، وقد لاحظت عند دخول مقر الرئاسة أن الحراسة لم تكن بهذا التشدد الذى تعودت عليه كلما دخلت قصر الشعب، بل تركونى أذهب إلى منزل الرئيس وحدى دون مرافق وكدت أضل طريقى، ولم ينقذنى سوى الصدفة التى قادتنى وجها لوجه أمام الرئيس وابنه

الأكبر، وحول مائدة مليئة بالفاكهة، وفي صالون جلست فيه مرارا، ومع أكواب الشاي الأخضر، سجلت الحوار على شريط كاسيت مازلت أحتفظ به حتى الآن.

وقد قال لى الرئيس بوضياف عندما سألته عن انطباعاته عن الجزائر التى تركها منذ ٢٨ عاماً، قال: أشعر أنى محبوس داخل هذا القصر، وأنه لم تتح لى الفرصة رغم مرور شهر على عودتى للجزائر أن أخرج خارج تلك الجدران.

وكانت أولى جولاته خارج الجزائر العاصمة إلى عنابة، بلد الرئيس الشاذلى، وكانت الجولة الأولى والأخيرة وكان من المقرر أن يقوم بزيارة مدن الشرق الجزائرى قسنطينة سكيكدة وبياتنة وسطيف على أن يزور المسيلة مسقط رأسه يوم ٥ يوليو، أى فى يوم عيد الاستقلال الثلاثين، ولكنه قتل يوم ٢٩ يونيو ١٩٩٢.

واغتيال بوضياف فى عنابة له مغرى، فهى إحدى مدن الشرق الجزائرى والشرق هو منطقة نفوذ جبهة الإنقاذ، علاوة على أن عنابة هى مسقط رأس الرئيس الشاذلى بن جديد. وكانت عنابة مسرحا لمسلسل العنف الكبير الذى راح ضحيته أكثر من ألف شخص خلال عامين، وأدى إلى اعتقال أكثر من ٢٢ ألفا آخرين، منهم مائتان من قيادات الإنقاذ، فهل كان الاغتيال جزءا من مؤامرة اتهام الإنقاذ أم رجال الرئيس الشاذلى؟!

وكانت آخر كلمات الرئيس قبل إطلاق الرصاص أنه ينبذ العنف فى تصفية الخلافات السياسية، وكان ينكر ربط الدين بالقتل عندما انفجرت القنبلة الأولى داخل القاعة، وكان آخر ما قاله، وهو يتلقى الرصاصات القاتلة فى ظهره، إن الإسلام يدعونا للعمل، العمل الذى سبقتنا إليه الدول المتقدمة - وكأنه كان يحدد بما قاله الجانى، ولكن القاتل الذى أطلق عليه الرصاصات من خلف المنصة كان أحد رجال القوات الخاصة بالتدخل السريع، حرس الرئاسة، وهو ما شكك فى اتهام الإنقاذ إلا إذا كانت الإنقاذ قد اخترقت الحراسة الخاصة للرئيس بوضياف وجندت القاتل لتبرير إعدام قادة الإنقاذ وتصفياتهم فى جو عدائى عام، يتقبل فكرة الانتقام بعد أن تلصق التهمة بالإنقاذ.

لكن سيبقى سؤال هو: لولم تقتله الإنقاذ فمن الذى فعلها؟!.

من المؤكد أن الرئيس بوضياف لم يتعامل مع السلطة العسكرية التى أتت به معاملة «الفرينة» أو الرمز التاريخى. ولم يتصرف على أنه حاكم مؤقت وإنما سعى إلى الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من القوة والوجود، والنفوذ وقد نجح فى الحصول على قدر كبير منها، بتأييد الشعب الجزائرى، ولكن والدليل على ذلك جاء بعد فوات الأوان وهو خروج الملايين التى سارت فى جنازته.

يضاف إلى ذلك الصراع الذى دار بينه وبين أحمد غزالى، ثالث رئيس وزراء للجزائر بعد أحداث ١٩٨٨.

لم يكن الشارع الجزائرى يريد حكومة أحمد غزالى، فوعد بوضياف الشعب بالتغيير، ولكن الموت منعه من ذلك، أو كان الموت على ما يبدو ضرورة لمنعه من التغيير أو منعه من الاستمرار فى محاكمة الفساد المتورط فيه الشاذلى ورجاله، وبعضهم لا يزال فى الجيش والسلطة، وكانت محاكمة الفساد ستكشف المسئول وطبعا كانت ستزيد من شعبية بوضياف وهو مالم يكن مسموحا به.

ومن العوامل التى أزعجت القادة العسكريين الخلاف والصراع الخفى بين الرئيس بوضياف ورئيس الحكومة أحمد غزالى، وقد سعى كل منهما لتقوية جناحه تمهيدا للانتخابات الرئاسية، واتهمت القيادة العسكرية بوضياف بالعمل على تصفية حسابات قديمة من خلال مطالبته بملاحقة القيادات السياسية السابقة والتى نهبت ثروات البلاد، كما اتهمت أحمد غزالى. بالعمل على تكوين تحالفات سياسية، وإنشاء حزب جديد وعدم قدرته على إخراج البلاد من أزمتها المزمنة.

وقد قتل القاتل مما زاد الاغتيال تعقيدا، ولكن شريكه فى العملية قبض عليه حيا، وبالرغم من ذلك ليس من السهل معرفة الحقيقة، إنها طبيعة الاغتيالات السياسية، الغموض واختفاء الحقائق.

والغريب أنه عندما أعلنت رحلة الرئيس إلى الشرق الجزائرى - والتى بدأت يوم ٢٧ يونيو - كان ذلك التاريخ الذى بدأت فيه محاكمة شيوخ الإنقاذ.

وقد استمرت المحاكمة لمدة ثلاث دقائق فقط، لتؤجل بعد ذلك للنظر فى ٢٢ يوليو ١٩٩٢ .

وفى مؤتمر صحفى اتسم بالتشدد أعلن وزير الدفاع خالد نزار أنهم سيشنون حربا بلا هوادة ضد المتطرفين وأنهم لن يتوقفوا عن هذه الحرب قبل القضاء عليهم نهائيا، ونشرت هذه التصريحات إلى جانب اغتيال الرئيس محمد بوضياف!.
كان ذلك جزءاً من سيناريو الاغتيال!.

ولو كان لجهة الإنقاذ مصلحة فى اغتيال بوضياف فما هى مصلحة الآخرين؟.
لقد كان بوضياف صارماً وحازماً فى التعامل مع جبهة الإنقاذ فاعتقل المئات من أنصارها، ومعظم رموزها ووضعهم فى معتقلات بنيت خصيصا فى الصحراء الجزائرية، ومنع استخدام المساجد فى إلقاء الخطب السياسية. ومنع إقامة الصلوات فى الشوارع، واستبدل أئمة المساجد المنحازين لجهة الإنقاذ بآخرين تابعين لوزارة الشؤون الدينية، وفى أبريل عام ١٩٩٢ صدر حكم المحكمة العليا بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتحريم نشاطها.

أما الاتهامات التى وجهتها المحكمة لقادة الإنقاذ وهم عباس مدنى وعلى بلحاج وعبد القادر بوقمخم وعبد القادر حشاني فعقوبتها الإعدام.
فهل اغتالت الإنقاذ بوضياف لتحذر من إعدام قاداتها، أم اغتاله غيرها؟.

وقد تدخل وزير الدفاع خالد نزار لوقف الصراع بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وقد لاحظ المراقبون أنه فى الأسبوع السابق على اغتيال بوضياف أن أحمد غزالي قد كف عن صراعه مع بوضياف وأنه أعد له برنامج الزيارة الميدانية لكى يروج بوضياف لفكرته عن التجمع الوطنى رغم أن الظروف الأمنية لم تكن تسمح بذلك وكانت عناية هى المكان وهى معقل الإنقاذ، وبلد الرئيس الشاذلى الذى طالب بوضياف بتقديمه للمحاكمة، واسترجاع ٢٦ مليار دولار ضاعت على البلاد فى السنوات الثلاث الأخيرة لحكم الشاذلى.

والمبلغ كبير جدا، ويسمح للرئيس الشاذلى أن يدخل طرفا فى مؤامرة التخلص من بوضياف.

والمعنى، إذا فتشت عن المستفيد من الجريمة، تضع فى قفص الاتهام، الجيش، الشاذلى، جبهة الانقاذ، وحزب جبهة التحرير، والحكومة، ولكن بدرجات متفاوتة حسب حجم وقوة كل منها فى طريقة الصراع على السلطة فى الجزائر.

إن اتهام ضابط بالاغتيال، وإعلان انتسابه لجبهة الإنقاذ لعبرة، إن العملية ستظل مزدوجة الفهم وسيكون من الصعب كشفها بصورة قاطعة، وإن كان من الممكن استخدامها على الجانبين، جانب تصفيات الجيش، والجانب الآخر تصفيات قادة الإنقاذ، ومهما كانت درجة الثقة فى هذه الاحتمالات فإنه لا شىء يمكن أن يستمر على حاله فى الجزائر، وكل شىء متوقع فالسلطة لعبة خطيرة مع الموت.

البيارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

5

اعتقال ياسر عرفات

دار الخيال

«ثكنة الحلو» تقع مقابل السفارة الروسية في بيروت، وهى الثكنة التى استولت عليها عناصر جيش لبنان العربى بعدما أعلن الملازم أول أحمد الخطيب انشقاقه عن الجيش اللبنانى، ثم لم تلبث فصائل المقاومة الفلسطينية التابعة لحركة فتح أن سيطرت على هذه الثكنة فى أحداث لبنان ١٩٧٨ .

وقال لى ماجد أبو شرارة - مسئول الإعلام الفلسطينى الموحد التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية - أن ياسر عرفات قد سجن فى هذه الثكنة عام ١٩٦٥ ، لمدة أسبوعين، ويومها نظر من نافذة زنزانته التى سجن فيها؛ نظر إلى السماء، وقال: «لابد أن نحكم فى لبنان، لابد للثورة الفلسطينية من أن تحول الأرض اللبنانية إلى ساحة رئيسية للمعركة مع إسرائيل».

أما عن حادث اعتقال ياسر عرفات فى ثكنة «شارل حلو».. فقد كنت أعمل فى مجلة الحوادث فى لبنان، بأمر تكليف من الرئيس جمال عبدالناصر، وكان قد مضى على وجودى عامان - أما لماذا الحوادث. فقد كانت المجلة المدعومة من النظام المصرى وكان سليم اللوزى يحصل على مبلغ ٤٨ ألف ليرة لبنانية سنويا وكانت المجلة الناطقة باسم مصر فى لبنان، حتى مبنى الحوادث فى كورنيش المزرعة، مصر هى التى بته لسليم اللوزى، ومبنى الحوادث كان يضم خمسة

طوابق. الأرضى كان للمطابع ، والدور الأول للمحررين ومكتب رئيس التحرير وصالة التحرير ومكتب رجاء النقاش، وكان مكتبي مقابل لغرفة الأرشيف، ومفتوح على مكتب اللوزى. وكان الدور الثانى للإدارة - المالية - والدور الثالث كان مؤجرا لأحد المهندسين والدور الرابع والدور الخامس كانا سكنا خاصا لسليم اللوزى وأسرته - المكونة من زوجته أمية اللوزى وثلاث فتيات صغار هن: منى وربيعة وهدى، من زوجة أخرى ولم تكن أمية قد أنجبت بعد، وكانت قد تزوجت من سليم اللوزى عام ١٩٦١.

وأرجع إلى قصة اعتقال ياسر عرفات فى ثكنة «شارل حلو» ، كان لبنان فى بداية عهد شارل حلو قد حصل على قرار من مؤتمر القمة العربى الثانى - الذى عقد فى قصر المنتزه بالإسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤ - على قرار بمنع الفدائيين الفلسطينيين من التسلل على الحدود اللبنانية حتى لا تتسبب عملياتهم العسكرية - داخل إسرائيل - لرد فعل قد يقوم به الجيش الإسرائيلى داخل الأراضى العربية.. وبذلك تستدرج القيادة العسكرية العربية المشتركة.. وهى القيادة الموحدة التى أعلن عن تشكيلها فى أول مؤتمر قمة دعى إليه الرئيس عبدالناصر فى أوائل عام ١٩٦٤، وعقد فى فندق هيلتون والجامعة العربية، وكان يطلق عليها. «مجلس الدفاع المشترك» - «تستدرج إلى معارك لم تستعد لها ولم تهين لها الظروف المطلوبة والاستعدادات الكافية.

ولكن مجموعات الفلسطينيين التى أعلنت عن وجودها تحت اسم العاصفة - الجناح العسكرى لحركة فتح - فى بداية عام ١٩٦٥ لم تتقيد بقرارات القيادة العسكرية العربية المشتركة، واستمرت فى التسلل على الأراضى السورية واللبنانية إلى داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة، لتقوم بعمليات فدائية، ثم تعود عبر الحدود، إذا قدر لها أن تعود سالمة.

وبدأ المكتب الثانى اللبنانى «المخابرات اللبنانية» بمكافحة عمليات التسلل. فألقى القبض عام ١٩٦٥ . على مجموعة من الفدائيين كان عددهم ١٢، ووضعوا فى ثكنة «شارل حلو» ببيروت.

وقد سبق رئيسهم إلى التحقيق أمام ضباط المكتب الثانى أكثر من مرة ، وكان من بين هؤلاء الضباط: الكولونيل سامى الخطيب الذى ترأس قوات الردع فى لبنان عام ١٩٧٥ والكولونيل جابى لحود - رئيس المكتب الثانى - وقد أعجب ضباط المكتب الثانى بشجاعة قائد المجموعة الفدائية، وكان أكثر ما أثار إعجابهم فى ذلك الوقت، هو أن رئيس المجموعة يدخل الحدود الإسرائيلية ويقا تل على رأس رجاله، وهى ظاهرة كان يتفرد بها الإسرائيليون!.

وقد بقى أفراد هذه المجموعة فى ثكنة شارل حلو، حوالى أسبوعين قامت المخابرات السورية خلالهما ببذل جهود كبيرة من أجل إطلاق سراحهم، وعندما تم تسليمهم على الحدود السورية - اللبنانية عرف ضباط المكتب اللبناني أن اسم رئيس المجموعة هو «ياسر عرفات».

عام ١٩٧٤ قمت بزيارة لبنان - فقد كان أخى الأصغر يشغل منصب مستشار السفارة - وكنت فى طريقى إلى دولة الإمارات ومنها إلى عمان، ثم الكويت، فقد كنت أعد كتابا عن مستقبل البترول العربى، عندما زرت لبنان - وجاء أخى يستقبلنى فى المطار، وكان أول حاجز. قد وضع على طريق المطار، فقد بدأت بوادر الحرب الأهلية تأخذ شكلها المخيف فى لبنان.

وبين الفترة الزمنية التى كان ياسر عرفات يتسلل على رأس رجاله. عبر الحدود اللبنانية ليقوم بعملياته داخل الأراضى المحتلة، وبين هذه المرحلة أصبح أبو عمار الحاكم الفعلى لـ ٨٠٪ من المناطق اللبنانية التى أحتلها الفلسطينيون وحلفاؤهم اليساريون اللبنانيون تسعة أعوام.

أما أول مناقشة علنية، لاستراتيجية الثورة الفلسطينية فقد تمت فى يونيو ١٩٦٥، على هامش المؤتمر الأفريقى الآسيوى والذى كان مقرا عقده فى الجزائر فى شهر يونيو، عندما قام الكولونيل هوارى بومدين بصيحة افتتاح المؤتمر يوم الخامس من يونيو بانقلاب على الرئيس أحمد بن بيللا. ولذلك تعطلت أعمال المؤتمر، وتحول إلى اجتماعات جانبية بين أعضاء الوفود، وقد ظهر لأول مرة فى ذلك المؤتمر أبو اللطف أو «فاروق القدومى» ممثل حركة فتح، والذى يشغل الآن منصب رئيس

الدائرة السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية، وجرّت مناقشة الاستراتيجية الفلسطينية للحركة الثورية الجديدة، التى أعلنت عن نفسها قبل ذلك بحوالى أربعة أشهر من مجموعة من المفكرين الثوريين الذين جاءوا إلى الجزائر لحضور المؤتمر. وكان أبرز نقطة قد نوقشت يومها هى فلسفة توريط الأنظمة العربية فى المواجهات العسكرية مع إسرائيل، وكان الاعتراض على هذه الاستراتيجية، أنها رهان على نقاط الضعف فى العالم العربى - لا على النقاط المتماسكة فيه، وعندما تفسخ الدول الضعيفة التى تستند عليها استراتيجيتهم فلا بد أن يؤدى ذلك إلى تفسخهم وإضعافهم جذرياً، كذلك لا يمكن الرهان على نتائج غير مرئية، ولا يمكن حسابها لعمليات توريط الأنظمة، فقد يؤدى التوريط إلى مجيء أنظمة أكثر رجعية من الأنظمة الحالية، وقد يؤدى ذلك إلى مجيء أنظمة أكثر ثورية، ومثل هذه الاحتمالات لا يمكن اعتمادها لضمان مستقبل أية دولة ثورية.

وقد أبدى بومدين رأيه فى ذلك، قائلاً:

إن من الخطأ أن يتصور الفلسطينيون وحدهم أنهم مصدر السلم والحرب فى المنطقة، هذا انفراد، ومحاولة فرض وصاية على العالم العربى، العمل الفلسطينى ضمن استراتيجية عربية صحيح، والفلسطينيون يجب أن يشكلوا الطليعة بالنسبة للعرب، وفريق صدام يمكن استخدامه بنجاح، ولكن عندما تكون له استراتيجيته الخاصة فسوف يصطدم مع الاستراتيجيات العربية الأخرى. ويتحول العمل الفلسطينى من موقع الصدام مع إسرائيل إلى موقع الصدام مع الأنظمة التى سيتناقض معها، وتساءل بومدين يومها: من الذى سيحرر الأرض؟. هل العمل الفلسطينى؟ ولم يستطع أحد أن يجيب بنعم.

وهنا أكمل بومدين حديثه، إن فى استطاعة الفلسطينيين أن يحركوا القضية، ولكن السؤال هو متى يجب أن يتم هذا التحريك؟ إذا تم فى وقت لم تكن الأمة العربية فيه مستعدة للتحرير سيتحول التحريك من عملية تحرير إلى عملية إجهاض!.

وجاء رد الفلسطينيين في الجزائر سافرا، قائلين «أين هي الاستراتيجية العربية التي تريدوننا أن ننسق معها؟. إن لكل نظام استراتيجيته الخاصة»، وجاء جواب بومدين، إن على العمل الفلسطيني أن يسعى إلى إيجاد هذه الاستراتيجية الموحدة، لكي تتوفر الظروف الموضوعية؛ من أجل انطلاق الثورة الفلسطينية.

ويروى بعض الرسميين في الحكم السوري، وقتذاك أن قصة العلاقة التي قامت بين ياسر عرفات وصلاح جديد رئيس سوريا في ذلك الوقت، تعود إلى الظروف الغامضة التي أحاطت بمقتل يوسف عرابي أحد مؤسسي قوات الصاعقة، «الجناح العسكري لفتح»، كان يوسف عرابي يقود مجموعة من المقاتلين في هضبة الجولان، والذين كانوا يتسللون من الأراضي السورية إلى الأراضي المحتلة وبعد إحدى الغارات أطلق بعض الفدائيين الفلسطينيين النار على يوسف عرابي وقيل يومها أن الذين أطلقوا عليه النار هم من جماعة أبو عمار و خليل الوزير «أبو جهاد»، ويقول المسؤولون السوريون الذين أشرفوا على التحقيق أن يوسف عرابي قد اتهم عرفات و خليل الوزير، أثناء نقله إلى المستشفى، فأوقف الزعيمين الفلسطينيين وظلا في السجن طيلة خمسة أشهر، تدخل بعدها صلاح جديد! ليقنع أركان حزب البعث السوري بأنه لايجوز أن يبقى مناضلان كبيران مثل عرفات والوزير في السجن من أجل شبهات لم تثبت عليهما.

وبعد فترة، التقى الرئيس هوارى بومدين ببعضه صحفية من جريدة «لوبوان» الفرنسية، وكانت الفكرة الشائعة في الأوساط الأوروبية أن بومدين أحد أكبر المؤيدين للمقاومة الفلسطينية والداعمين لها، لذلك كانت المفاجأة كبيرة عندما سئل بومدين عن رأيه في المقاومة الفلسطينية فقال: «لقد بدأت بشوار حالمين وانتهت بمغامرين أغبياء؟!».

البيارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

6

بومدين وأول اتصالات
مع الإسرائيليين

دار الخيال

في أعقاب حرب أكتوبر، اجتمع الرئيس هواري بومدين بياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت الحرب قد خلقت أجواءً جديدة في الشرق الأوسط، وقدم بومدين، وهو السياسي المتمرس بعض النصائح لأبو عمار.

قال بومدين: أنه طوال حرب التحرير الجزائرية كانت جبهة التحرير الجزائرية تجرى مفاوضات مع الجماعات المقربة من الحكومة الفرنسية، لأن معرفة التيارات والاجتهادات عند العدو ضرورية جداً ومفيدة، وبهذا الكلام، اقترح بومدين على عرفات أن على الفلسطينيين أن يفكروا في عقد لقاءات مع الإسرائيليين وإقامة حوار غير مباشر معهم.

وعملاً بنصيحة بومدين، ذهب ياسر عرفات إلى موسكو، حيث قابل ثلاثة من أعضاء المنظمة الإسرائيلية للسلام التي هي فرع من منظمة السلام العالمية التي يرعاها الاتحاد السوفيتي، وكانت هذه الخطوة هي بداية لتعبيد الطريق للاتصال بالإسرائيليين، كما أعلن ياسر عرفات في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣، «أن الشعب الفلسطيني يتحرك لاتخاذ قرار تاريخي»، وتلك الخطوة كانت تهدف إلى استراتيجية جديدة لإيجاد حل سلمي للمشكلة الفلسطينية، وبعد انتهاء مؤتمر القمة في الجزائر، قررت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد اجتماع عقده مع بعض الفلسطينيين الذين ليسوا أعضاء

فى منظمة التحرير الفلسطينية. إنشاء فرقة جديدة مهمتها الاطلاع الدائم على سير الأحداث فى إسرائيل، وعين كل من السيد محمود عباس «أبو مازن» و خليل الوزير «أبو جهاد»، العضوين فى اللجنة المركزية رئيسين لهذه المجموعة، وكان من بين أعضاء المجموعة، السيد حبيب قهوجى، رئيس تحرير مجلة الأرض، والتى تصدر فى دمشق، والسيدان صبرى جرجس وعصام سرطاوى، وبعض ممثلى منظمة التحرير فى أوروبا، وكان تأليف هذه المجموعة بمثابة الخطوة الثانية للتحضير للمحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لكن الفلسطينيين لم يكونوا قد تفاهموا بعد على كيفية البدء بهذه الاتصالات، فبينما هم اتفقوا على تأسيس دولة مستقلة فى الضفة وقطاع غزة من خلال مؤتمر جنيف، إلا أنهم اختلفوا حول عقد مباحثات مباشرة، ويجب أن يتم ذلك مع القادة الإسرائيليين فقط وليس مع ممثلين عنهم، أما البعض الآخر فقال إن الاتصالات الأولى يجب أن تتم بين ممثلين من الدرجة الثانية، وأخيرا اتفقوا على شرط أن لا يكون الممثلون الفلسطينيون فى المرحلة الأولى من الاتصالات من القادة، بل من الصف الثانى أيضا.

فى نفس الوقت وفى أماكن أخرى من العالم كانت تتخذ خطوات ضرورية للترويج للاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية، وبدأت التحركات الأولى فى لندن حيث قام سعيد حمامى. الممثل الرسمى لمنظمة التحرير فى العاصمة البريطانية، بكتابة مقالين فى جريدة «التايمز» اللندنية فى نوفمبر وديسمبر ١٩٧٣ حيث صرح لأول مرة عن استعداد منظمة التحرير بالقبول بتأسيس دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك ضمن التسوية الشاملة للسلام فى المنطقة.

هذه المبادرة تلتها حلقات أخرى، عندما قام المجلس العربى - البريطانى، لتطوير التفاهم بتنظيم ندوة خاصة فى مارس ١٩٧٥. حيث جلس سعيد حمامى مع المتحدث الإسرائيلى «دان جيلان» على المنصة، وكان عنوان الندوة: استراتيجية فلسطينية للتعايش السلمى. أما موضوع دان جيلان فقد كان ثلاثة آراء حول القضية الفلسطينية تطرح فى حلقات الإسرائيليين الرسميين.

وقوبل حديث سعيد حمامى، بعاصفة من الاعتراضات خاصة من جبهة الرفض الفلسطينية. ولكنه لاقى استحسانا كبيرا لدى الإسرائيليين، خاصة رأى العام الإسرائيلى رغم أن الصحافة الإسرائيلية بما فيها الصحف الليبرالية. كمجلة «نيو أوف لوك» اتخذت موقف التشكك من المعادلة التى قدمها سعيد حمامى فى حديثه.

وفى أبريل ١٩٧٥، عقد السيد عبدالله حورانى العضو الدائم فى المؤتمر الأمريكى للسلام والعدل فى الشرق الأوسط اجتماعا فى باريس مع «ناتان يلين مور»، عضو منظمة السلام الإسرائيلية، وبينما كانت هذه الفكرة قد لقيت استحسانا لدى اليهود البارزين فى أوروبا، كان لايزال هناك عدم وجود أجواء مشجعة للقبول بالمبادرة الفلسطينية داخل إسرائيل.

وفى يوليو ١٩٧٥، بدأت الفكرة تتبلور وتجد قبولا فى إسرائيل، فقد قام المستشار البروفيسور يوسف أميتاى والسيد يورى آفينيرى العضو السابق فى البرلمان الإسرائيلى ورئيس تحرير جريدة «هاعولام هازيه»، والسيد أموسى كينان الفنان والصحفى البارز فى إسرائيل، قاموا بتأسيس المنظمة الإسرائيلية للسلام الفلسطينى - الإسرائيلى، وقامت هذه المنظمة بتقديم تقرير من ١٢ بندا تعترف فيه بالواقع حيث تقول: إن هذه الأرض هى الوطن الأم لكل من الشعبين الإسرائيلى والفلسطينى العربى، واللذين لهما حق تقرير المصير، وزاد التقرير أن العلاقات بين الشعبين يمكن تسويتها بواسطة اجتماعات واتصالات بين ممثلين عن الفريقين - إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

البيارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

7

مسالم ينشسر عن
قمة الرباط
مؤتمر القمة السابع ١٩٧٤

دار الخيال

معظم العرب يعتقدون أن القمم العربية ولدت في القاهرة عام ١٩٦٤، والحقيقة أن أول قمة عربية عقدت في مدينة أنشاص لإنشاء الجامعة العربية، والتي يعتبرها المؤرخون صيغة بريطانية لمنع الوحدة العربية، وكل القمم العربية جاءت كردود فعل، وليست مبادرة عربية، ودائما كان جدول أعمالها القضية الفلسطينية، وقد جاءت أولى هذه القمم في يناير ١٩٦٤ في القاهرة، كرد فعل على سرقة إسرائيل لمياه نهر الأردن.

كانت المرة الثانية التي أحضر فيها اجتماعات القمة في الداخل، الأولى، عندما حضرت ثانى مؤتمر للقمة عقد في فندق فلسطين، والمرة الأخرى التي حضرت فيها قمة عربية من الداخل كانت في الرباط، وكانت هي المرة الأولى والأخيرة التي سمحت لى السلطات المغربية بدخول المغرب. نظرا لعلاقتى الوثيقة مع الجزائر، ثم بعد ذلك بجهة البوليزاريو.

لقد حضرت ثمانية من مؤتمرات القمة، أولها، في فندق هيلتون القاهرة عام ١٩٦٤. وآخرها مؤتمر القمة الذى عقد في يونيو ١٩٩٦، في فندق الميرديان، فى الماضى كنت أتابع الجلسات من الخارج، حيث يحتشد الصحفيون، وتتسرب لهم المعلومات ناقصة أو مبتورة أو موجهة، وكان أكثر ما يقلقنى عندما وصلت إلى الرباط، أن أجد نفسى محشورة تحت الخيمة الممتدة حول حمام السباحة فى فندق

هيلتون الدار البيضاء، حيث يعقد المؤتمر السابع للقمة، تماما كما حدث لى مرات عديدة، وكان عادة يحضر تلك المؤتمرات مالا يقل عن ٤٠٠ صحفى، يجيئون من كل أنحاء العالم لتغطية المؤتمر، وكانوا عادة مايقضون أيام المؤتمر فى البرد أو الحر، حسب تاريخ انعقاد المؤتمر، وفى عزلة تامة، دون أن يتنبه أصحاب الجلالة أو أصحاب الملايين التى عادة ما تدفع للخارج، أن ممثلى الصحافة موجودون محتقرون مهملون ويعاملهم رجال الأمن على أنهم متهمون ومشبهوهون - حتى يثبت العكس.

قبل المؤتمر بثلاثة أشهر، كنت فى زيارة صحفية للجزائر بدعوة من وزير خارجيتها فى ذلك الوقت عبدالعزيز بوتفليقة، وعند لقائى به فى مكتبه بوزارة الخارجية، سألتنى، هل ستحضرين القمة السابعة فى الرباط؟! أجبتة سيادة الوزير لا أعتقد. فالمغاربة لن يعطونى تأشيرة دخول، فى وقت المؤتمر وجدت نفسى فى الرباط، عضو وفد رسمى، لم أكن أنا الوحيدة التى أصابها الحظ، فقد كان هناك المرحوم سليم اللوزى صاحب مجلة الحوادث، ورئيس تحريرها، عضوا فى الوفد السورى، وكذلك ميشيل أبو جودة، الكاتب فى جريدة النهار عضوا فى الوفد اللبنانى، وليفون كشيبيان مراسل الأهرام فى الأمم المتحدة. كان عضوا رسميا فى الوفد السعودى، والأغرب من ذلك كان هناك رئيس تحرير مجلة نيوزويك الأمريكية وأشهر صحفى فى العالم، بورشجريف، كان عضوا رسميا فى الوفد الأردنى.

ساعتها تذكرت الكاتب الصحفى الأستاذ محمد حسنين هيكل أنه كان دائما أكثر الصحفيين دقه فى تقييم ما يحدث داخل مؤتمرات القمة التى حضرها، لأنه كان يحضرها بصفته المستشار الصحفى للرئيس الراحل جمال عبدالناصر.

وأذكر فى مؤتمر القمة الإسلامى والذى عقد فى لاهور عام ١٩٧٢ - اشترك بعض الصحفيين المسيحيين فى المؤتمر بصفتهم أعضاء فى وفد حكومة قطر - وكانوا لبنانيين.

كان سليم اللوزى أكثر الصحفيين غيرة، وقد كانت الأنانية تتغلب على سلوكه خاصة فى العمل، وبالتالي أخذ يسألنا الواحد تلو الآخر، كيف حصلنا على بطاقة عضو رسمى؟!

وسألته أنا بدورى: أستاذ سليم: سألتنا عن بطاقتنا، لكنك لم تخبرنا أنت كيف حصلت على بطاقتك؟! ضحك وقال: أنا سألتنى عبدالحليم خدام وزير خارجية سوريا أن أنضم للوفد السوري، لأكتب عن المؤتمر، وكان الشيخ صباح وزير خارجية الكويت يقف بجانب عبدالحليم خدام وهو يعرض على الانضمام للوفد السوري، فإذا به يضحك ويقول لخدام، يبدو أنك تملك قبلة تريد أن تفجرها فى المؤتمر وأجابه عبدالحليم خدام، بل لدينا رؤية للحاضر والمستقبل ونريد أن نطرحها على المؤتمر، لقد أعددت ورقة عمل استغرق إعدادها أربعة أسابيع قبل المؤتمر. ونوقشت على كافة المستويات الحزبية والحكومية.

وأضاف سليم اللوزى، أن قيس الزواوى وزير خارجية سلطنة عمان عرض عليه أيضا الانضمام إلى وفد عمان برتبة مستشار.

واكتشفت أن الاجتماعات العربية من الداخل تختلف عن متابعتها من الخارج، واقتنعت أن السرية التى تطبع اجتماعات الجامعة العربية تخفى كثيرا من الحقائق التى لا يمكن اعتبارها أسرارهم إسرائيل.

كان عدد الدول العربية التى حضرت المؤتمر عشرين دولة بعد انضمام الصومال، بجانب حرص عيسى أمين رئيس دولة أوغندا على ألا يفوته اجتماع عربى منذ أن اكتشف أن عداؤه لإسرائيل يساوى بئرا من البترول.

فى الطريق إلى الرباط، هبطت طائرة الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت فى مالطا، وكان فى استقباله وزير التربية، وقال الوزير المالطى للشيخ صباح: «إن الرئيس مانتوف قرر الانضمام إلى جامعة الدول العربية، لأن مالطا الآن تقوم بدور فعال للقضية العربية ولكن أصدقاءه نصحوه بتأجيل هذا الموضوع فى الوقت الحاضر».

أحد الوزراء، علق على الإيمان المفاجئ بعدالة القضايا العربية. والذى ملأ قلوب الدول الفقيرة فى آسيا وأفريقيا. قائلا: من فاته قطار الإسلام، لا يريد أن يفوته قطار الغاز».

وقد أعدت المغرب خطة لاستقبال ألف من المدعوين، ففوجئت أن عدد الوفود

وصل إلى أكثر من ١٨٥٠ عضواً، فقد كان عدد الوفد السعودي، ١٨٠ فرداً، والوفد المصري ١٦٠ فرداً، والوفد اللبناني ١٢٠ فرداً، وتحول المؤتمر إلى مهرجان، حتى اضطرت الحكومة المغربية للتدخل، ومطالبة رؤساء الوفود، بتسمية عشرة أعضاء لحضور الجلسات. وكان أصغر الوفود هو الوفد الجزائري.

وكانت الوفود تتحرك بصعوبة في أروقة فندق هيلتون الرباط، وفي الجلسات التي حضرتها، كنت أسمع تعليقات بعض الزملاء الصحفيين مخالفة تماماً لما يحدث داخل قاعة المؤتمر.

كانت المناقشة قد احتدت بين فاروق قدومي، والوفد الأردني، فسألني أحد الصحفيين الفرنسيين، قائلاً: هل صحيح أن فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، هجم على زيد الرفاعي، ولولا تدخل الوزراء لوقع صدام بينهما، (؟)!

ونفس الشيء قيل عن إسماعيل فهمي - وزير خارجية مصر - وعبد الحليم خدام - وزير خارجية سوريا، - والحقيقة إن وزيرى خارجية كل من مصر وسوريا، كانا من اللباقة والذكاء والمرونة، بحيث إن كل منهما كان يوجه التحية للآخر، كلما وقع نظرها على بعض. أو كلما سجل أحدهما نقطة ضد الآخر، فقد كانت بينهما مناورات دبلوماسية ذكية، وكانت لعبة كل منها مكشوفة ومع ذلك لم يخطئ أحدهما في حق الآخر، بل كانا يخرجان من الجلسات وعلى وجه كل منهما ابتسامة عريضة تماماً كما يفعل الرياضيون.

ولم يكن سرا، أن نصف الخلاف الذى وقع على هامش مؤتمر جنيف بين مصر وسوريا، كان سببه الكلام غير الدقيق الذى كان يتنقل بين العاصمتين، القاهرة ودمشق، حتى أن عبدالحليم خدام قال لعبد المنعم الرفاعي فى عتاب على كلام نقل على لسانه إلى المسئولين فى القاهرة، «علينا أن نضع آلات التسجيل فى اجتماعاتنا حتى لا يحرف الكلام. أنا لم أهاجم أية دولة عربية ولم أتعرض لأحد. وأجابه عبد المنعم الرفاعي، يبدو أن آلات التسجيل يجب أن تعمم، نحن لم ننقل شيئاً على لسانكم».

فى إحدى الجلسات أراد عمر السقاف وزير خارجية السعودية أن يتخلص من العدد الكبير فى أعضاء الوفود، حتى لا تتسرب المعلومات التى أعلن عبدالحليم خدام، أنه يريد كشفها عن محادثات كيسنجر فى جولته الأخيرة فى المنطقة، فاقترح أن تقتصر الجلسة على رؤساء الوفود وحدهم، واعترض عبدالحليم خدام. قائلاً: معى مختصون فى القضايا التى أريد بحثها، ولا أستطيع الاستغناء عنهم. واحتدت المناقشة بين عمر السقاف وبين عبدالحليم خدام، السقاف يريد أن يقتصر الاجتماع على وزراء الخارجية فقط لأن هناك أشياء خطيرة، لا يجوز إعلانها إلا على وزراء الخارجية. وعبدالحليم خدام معترض، وهو يقول: لماذا تريدون إخفاء الحقائق عن الرأى العام؟ وانتهت المناقشة برفع الجلسة لمدة خمس دقائق، تنازل بعدها عبدالحليم خدام عن قراره، والتزم بقرار الأغلبية. بقصر حضور الجلسات على رؤساء الوفود.

وبعد انتهاء الجلسة المغلقة، سرب أكثر من وزير خارجية نص المذكرة السورية على الأصدقاء الصحفيين، فلما عرف عبدالحليم خدام كيف تسربت مذكرته ابتسم وقال: كنت واثقاً أنها ستنقل إلى الصحفيين، ولم يكن لدى مانع، ولكن الذى لا أفهمه هو الإصرار على السرية والتمسك بالجلسات المغلقة، وقصر حضور الجلسات على رؤساء الوفود.

ولعل أسوأ ما كان يحدث فى تسريب وقائع الجلسات المغلقة إلى الصحفيين هو الفهم الخاطىء.

ولكن ما حدث فى الجلسة المغلقة والتى ناقش فيها وزراء الخارجية مشاريع القرارات التى تقدمت بها كل من مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، يمكن أن يكون صورة نموذجية لمستوى الفهم عند أعضاء الوفود، لقد قدم رئيس الجلسة الدكتور أحمد العراقى وزير الدولة للشئون الخارجية المغربية مشروعاً بتأليف لجنة صياغة للتوفيق بين مشاريع القرارات الثلاثة، وقال: من يوافق على تأليف اللجنة «فليرفع يده»، ورفع ثلاثة من رؤساء الوفود أيديهم.

وتدخل عبدالحليم خدام - وزير خارجية سوريا - وقال لزميله المغربى: يا أخى

اقلب الآية واطرح المشروع على أساس من يعارض تأليف اللجنة فليرفع يده، وعندئذ سنرى أن المشروع سيوافق عليه بالإجماع»، وفعلًا، عاد وزير خارجية المغرب واطرح القرار بالصورة التي اقترحها عبدالحليم خدام، وقال من يعارض فليرفع يده، ولم يرفع أحد يده، ومر المشروع بإجماع الأصوات.

وقد علق الصحفيون الأوروبيون على ذلك، قائلين: إن حضرات الأعضاء - وزراء، وسفراء، ومستشارين - لم يتعودوا أن يعارضوا شيئاً، وبذلك جرى التصديق على القرار.

والملفت للنظر، أن خطب رؤساء الوفود بدأت متشابهة، بعبارة «نظراً لخطورة المرحلة وأهميتها!». أو «هذه الفترة الحرجة من تاريخ أمتنا». أو «إننا نقف على مفترق طرق تاريخي»، وفي كل الخطابات استخدمت عبارة المرحلة الحاسمة، وأظن أنها مازالت تستخدم حتى الآن!

بعض المراقبين علق قائلاً:

إن مؤتمرات وزراء الخارجية العرب والتي تسبق القمة، ليست في الحقيقة إلا حرب مناورات، أما الحرب الحقيقية، فهي التي تجري على مستوى الملوك والرؤساء، وقد حدث عندما فشلت الجهود الوزارية، في التوفيق بين الموقعين الفلسطينيين والأردني.

انبرى زيد الرفاعي رئيس وزراء الأردن وقال للمؤتمرين: يا جماعة.. لماذا لاترك قصة العلاقات الفلسطينية الأردنية للملوك والرؤساء ليجدوا لها حلاً يتفق عليه الجميع؟! «نحن مجرد سواح». ونظر إلى عبدالحليم خدام وسأله ضاحكاً «مش هيك يا أبو جمال»، وابتسم عبدالحليم خدام دون تعليق.

وفي إحدى الجلسات السرية، قال عبدالحليم خدام: إن جهود الولايات المتحدة الأمريكية، تتجه إلى إجهاض التضامن العربي، لقد مضت سنة كاملة على نهاية حرب تشرين، جاء كيسنجر إلينا خلالها مراراً ثم عاد لواشنطن، وجاء بعدها مع رئيسه السابق نيكسون، وكلا الرجلين أعطى وعوداً كثيرة، فماذا نفذ منها؟.

عندما زار الرئيس نيكسون سوريا قال «إن السلام في الشرق الأوسط كما يفهمه، يعنى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب يونيو، والبحث عن حل عادل لحقوق الشعب الفلسطيني» وقد كرر الوزير خدام كلمة حقوق الشعب الفلسطيني، وقال إن الرئيس نيكسون استعملها خلال زيارته لسوريا، ولم يستعمل مصالح الفلسطينيين كما قال في مصر.

ثم قال: عندما جاء إلينا الدكتور كيسنجر أخيراً، سألناه. الآن وبعد أن اجتمعت مع الإسرائيليين والعرب في الشرق الأوسط وفي واشنطن وفي نيويورك، ما هو فهمكم للموقف؟ رئيسكم السابق، قال عندما زارنا في دمشق الانسحاب الكامل، هلاً لاتزالون عند كلامكم؟

وقال كيسنجر: ليس عندي خبر.

كيف ما معك خبر؟. هناك محاضر، وكنت أنت موجودا عندما قال نيكسون هذا الكلام؟ أم هل تريدون الآن التحلل من الالتزامات التي أعطها رئيسكم السابق؟.

وفهمنا من كيسنجر أن أمريكا لاتستطيع والأصح لاتريد أن تفرض تصورها للسلام على إسرائيل، وأن حكومة إسحاق رابين عندها استعداد لانسحاب «ما» من سيناء، كرر كلمة «انسحاب ما»، وحديث مجرد حديث عن فك الارتباط في الضفة الغربية شرط أن تكون المفاوضات مع الأردن لا مع منظمة التحرير الفلسطينية وسألنا كيسنجر، و«الجولان»؟

قال: إسرائيل ترفض البحث في أي انسحاب من الجولان قبل أن تنتهي من ترتيباتها الجديدة مع مصر.

وهنا قال له الرئيس الأسد: كلامك يعنى أن السلام أصبح بعيد المنال عن المنطقة، فطريق السلام معروف وهو الانسحاب الكامل، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

والتفت خدام إلى زميليه إسماعيل فهمي وزيد الرفاعي وقال: هل هناك معلومات مختلفة عن التي عرضتها؟.

ولم يجبه أحد. ومع ذلك فروايته تختلف عن الرواية الأردنية التي نشر بورشجريف، قسماً منها فى مجلة نيوزويك، والقسم الآخر، كان يلف على الوفود ليرويه لهم خلال مؤتمر الرباط، ثم ينفرد بالصحفيين الذين يعرفهم ليهمس به فى آذانهم، وخلاصة كلامه، أن الرئيس الأسد كان له موقف مختلف قبل الصدام الذى وقع بينه وبين كيسنجر عن الموقف الذى اتخذه بعد الصدام، كان الأسد يقول إن للملك حسين دوراً، وإن لياسر عرفات دوراً آخر، وفى إمكان سوريا أن توفق بين الدورين، ولكن بعد أن أبلغه كيسنجر أن الإسرائيليين لن ينسحبوا من الجولان، قال الرئيس الأسد: إذن هى الحرب. فأجابه كيسنجر: الذى سمعته إن الإسرائيليين لن يسمحوا بأن يكون غيرهم هو البادىء بالمعارك هذه المرة. ورد الرئيس الأسد:

أنا بانتظاركم؟

وبعدها يستطرد بورشجريف تغير الموقف السورى، وتشدد وتصلب، وهذا ما يفسر أهداف القنابل التى يلقيها عبدالحليم خدام فى المؤتمر، والحقيقة أن الموقف السورى لم يتغير، بل كان ولا يزال يعتقد أن للأردن دوراً، وللمنظمة التحرير دوراً ولا بد من التنسيق بينهما، نفس الرواية عرضت من زاوية مختلفة من خلال الوفد المصرى، قال الدكتور أسامة الباز، والذى كان عضواً فى الوفد حيث كان يشغل منصب مدير مكتب وزير الخارجية إسماعيل فهمى. قال: إن الدكتور كيسنجر قال بصراحة، إن وضع الإدارة الأمريكية تعبان فى الوقت الحالى وأنه ليس بالإمكان ممارسة ضغط كاف على إسرائيل لانسحابات جديدة قبل انتهاء انتخابات الكونغرس فى شهر نوفمبر ١٩٧٤ وأن إسرائيل لا تريد مواجهة انسحاب آخر فى الجولان، بل تفضل أن تنسحب إلى مابعد الممرات لأن سيناء تقع فى أطرافها وليست فى قلبها كما هو الوضع بالنسبة للجولان حيث إن المنطقة السورية المحتلة تبلغ ثلاثين ك.م. بينما المساحة المصرية التى تحتلها إسرائيل تبلغ أكثر من ٢٠٠ ك.م. من الضفة الشرقية إلى العريش، وقد أدركت سوريا هذه الحقيقة، ولذلك كان أهم هدف سعى إليه عبدالحليم خدام هو سد الطريق أمام قبول مصر بأى انسحاب إسرائيلى جديد من سيناء.

وعندما جرت مناقشة ورقة العمل المصرية. والتي ورد فيها أنه لا يجوز الموافقة على أية حلول نهائية. أصر خدام على النص بأنه لايجوز الموافقة على أية حلول انفرادية لأن كلمة نهائي، قد تسمح لمصر بترك سوريا، والمفاوضة على انسحاب مرحلي جديد.

وقد سألت إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري، هل الخريطتان التي نشرهما بورشجريف في مجلة نيوزويك، عن الانسحاب المرحلي من سيناء كما تريده إسرائيل والانسحاب المرحلي كما تريده مصر صحيحتان؟.

أجاب الوزير: إنها أقرب إلى الصحة تماما كما تكون عندك قضية وقد رسمت لها مخططا من عندك، إسرائيل تريد الاحتفاظ بآبار النفط، وهي تقول إن إعادتها لمصر تخسرها ٦٠٠ مليون دولار في السنة. ومصر تصر على استعادة آبار النفط في مرحلة الانسحاب المرحلي القادم، بل وتصر على أن تعوضها إسرائيل عن كل دخل النفط الذي استولت عليه طيلة السنوات الماضية.

وأن فك ارتباط جديداً يجرى في سيناء وتنسحب بموجبه إسرائيل من أراض جديدة لايعنى حلا سياسيا، ولا حلا انفراديا أو جزئيا، بل هو اتفاق عسكري شبيه بالاتفاق الذي تم في مفاوضات الكيلو ١٠١ .

وأذكر أنه في مؤتمر القمة الرابع الذي عقد في الخرطوم. في أغسطس ١٩٦٧ ، والذي عرف بمؤتمر اللاءات الثلاث. «لاصلح، لامفاوضات، لا اعتراف بإسرائيل» . وقد تمت مصالحة الملك فيصل وعبدالنصر في هذا المؤتمر، كان أحمد الشقيري رئيسا لمنظمة التحرير، وقد طلب أثناء صياغة قرارات القمة، عدم انفراد أية دولة عربية بحل جزئي إلا بالاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. تماما كما يطالب السوريون الآن. فإذا بالرئيس عبدالناصر يتصدى للشقيري. قائلا: إنت عايزنى أرجع أستشيرك قبل ما أحرر أى حنة أرض؟ لايابيه، كل واحد يقدر يخلص أى شبر من الأرض المحتلة يبقى بطل ولازم نصفق له كلنا، ما حدش يعتبر نفسه أكثر وطنية من الآخر، كلنا مسئولون. أنا ما أقبلش حد بيعمل وصى على. ويربط إيدى، الاجتهاد مفتوح طالما نحن متفقون على الهدف النهائي، تحرير كامل الأراضي المحتلة.

وجاء تعليق بعض الوزراء الحاضرين: ده كان عبدالناصر، ولكن السادات يختلف عن عبدالناصر فى الأسلوب، إنه لا يريد أن يقول للسوريين ما قاله عبدالناصر للشقيرى. بل أثر أن يكون أكثر دبلوماسية، فعندما حاول السوريون خلق مشكلة حول نص الحل الجزئى أو الحل النهائى، وقف إسماعيل فهمى ليقول، لسنا هنا للبحث فى مثل هذه القضايا الهامشية، نحن هنا فى مؤتمر يجب أن يطلق عليه اسم مؤتمر فلسطين، وعلينا أن نحصر المناقشات فى القضية الفلسطينية.

وكان الوفد المصرى، قد أخذ المبادرة، عندما عرض الفلسطينيون ورقة العمل التى قدموها، فتبنتها مصر، وقال إسماعيل فهمى: نحن مع الفلسطينيين فى كل الطلبات التى يقدمونها.

ودار نقاش حاد آخر بين فاروق قدومى - رئيس الدائرة السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية - وزيد الرفاعى - رئيس وزراء الأردن - فى نادى الجولف الملكى بالرباط، قال زيد الرفاعى:

إذا وافق مؤتمر الملوك والرؤساء على تخلى الأردن عن مسئولية المفاوضات لاسترجاع الضفة الغربية، وأعطاكم المسئولية، فنحن مستعدون، وفى هذه الحالة سنفضى أيدينا من القضية كلها وسنرفض القرار ٢٤٢ .

ورد فاروق قدومى: مافيش مانع، انسحبوا ونحن نقرر ما يجب أن نفعله! وعاد زيد الرفاعى ليقول: ولكن بعض الدول العربية تعارض أن ننسحب من مسئولياتنا!.

ورد عبد المحسن أبو مبرز - عضو الوفد الفلسطينى - فقال: لتكشف هذه الدول عن نفسها، لقد قالت كل الدول العربية فى مؤتمر القمة بالجزائر عام ١٩٧٣، حددوا أهدافكم ونحن معكم، هكذا جاء فى المقررات، وقد اجتمعنا وحدنا وحددنا أهدافنا بالمبادئ العشرة التى أعلنها، ابتداء من رفض القرار ٢٤٢، وانتهاء بإقامة السلطة الوطنية على الأراضى الفلسطينية التى يتم تحريرها، فهل هناك الآن محاولة للتملص من هذا الالتزام .

ورد زيد الرفاعي قائلاً: هل أفهم من هذا أنكم ضد فك الاشتباك في الضفة الغربية ؟

قال أبو مبرز: لماذا تتولون أنتم عملية فك الاشتباك بدلاً من أن يتولاها أحمد إسماعيل بصفته القائد العام لقوات المواجهة؟

وأجاب زيد الرفاعي: موافقون، ولكن خلافتنا ليس حول من يتولى فك الارتباط، بل حول هوية الإدارة التي ستتولى المسؤولية في الأراضي المحررة، لدينا ستة آلاف موظف فلسطيني في الضفة الغربية .

وقال أبو مبرز: إذا كان الأمر كذلك ، فالكويتيون أحق منكم بتولى هذه المسؤولية لديهم خمسة عشر ألف فلسطيني وفي سوريا آلاف الفلسطينيين.

واستطرد عبد المحسن أبو مبرز قائلاً: لعلك تعرف أن قائد السلاح الجوي في سوريا فلسطيني، وأكمل: يا أخي.. أليس عيباً أن تشغل العالم العربي بخلاف كان لا يجب أن يكون بين الفلسطينيين والأردنيين؟ لماذا تطرحون أنفسكم خصوماً للفلسطينيين؟ نحن لا نعتبركم أعداء . أنتم لم تخرجونا من يافا ولا من حيفا، ولا اللد ولا من الرملة، ونحن وأنتم في مركب واحد، أنتم تعتقدون أننا نريد الهرب من الملك حسين هذا غير صحيح، نحن نريد أن نهرب من المخطط الأمريكي - الإسرائيلي الذي يريد اللعب على المتناقضات العربية، وطرح الأردن كوطن بديل للفلسطينيين!!

وعبد المحسن أبو مبرز ، هو أحد المفكرين الفلسطينيين الذي قضى كل عمره يأكل ويشرب ، وينام والقضية الفلسطينية هي شاغله الأوحده، وكان في كواليس المؤتمر، أشبه بميرابو الثورة الفرنسية ، وكان يقوم بزيارات متوالية لكل رؤساء الوفود ليشرح لهم أسباب الصلابة الفلسطينية ، فكان يقول لهم : إذا كان فك الارتباط سيكون مشروطاً بتفويض الأردن للمفاوضات مع إسرائيل ، فهذا سيكون حلاً إسرائيلياً هذا من حيث الشكل، أما من حيث الأساس، فنحن نرفض التسوية التي سيكون ثمنها تجريد الضفة الغربية من السلاح وطرح الأردن كوطن بديل.!

وفى الجلسة الثانية التى عقدها الملوك والرؤساء فى القصر الملكى - وكان ذلك يوم أحد - كانت المناقشة بين الملك حسين، وياسر عرفات تدور حول نفس النقاط، الأردنيون يوافقون على إعادة الأراضى التى ستحرر فى الضفة الغربية إلى الشعب الفلسطينى ، على أن يجرى استفتاء لاختيار قيادة هذا الشعب، بينما ترفض منظمة التحرير، مبدأ الاستفتاء، وتعتبر أن مجرد قبولها لهذا المبدأ تشكيكاً بمنظمة التحرير الفلسطينية.

ورد بومدين قائلاً: كل منظمات التحرير التى تناضل من أجل إعادة السيادة، هى التى تتولى عادة مسئولية القيادة ، فلماذا يريد الملك حسين استثناء منظمة التحرير الفلسطينية من هذه القاعدة؟!

ورد الملك حسين: لأننا نحن فى الأردن ستولى مسئولية التحرير، لقد أخذت الأرض منا، ونعتقد أن من واجبنا استردادها، وبعد ذلك الشعب الفلسطينى هو الذى يقرر من الذى سيتولى أمره، والطريق الذى سيختاره.

ورد ياسر عرفات قائلاً: هذا هو المخطط الأمريكى الإسرائيلى الذى نريد إسقاطه، لن نسمح للذين حاولوا فى الماضى ولا يزالون يعدون فى الحاضر ، أن يطرحوا الأردن كوطن بديل للفلسطينيين وأن يتولوا مسئولية التفاوض نيابة عنا، والارتباط بالتزامات لا يمكن أن نقبل بها، فبعد أن وصلت القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة ، يريدون قطع خط الرجعة عن كل محاولة تستهدف حرمان منظمة التحرير من أن تكون هى المسئولة عن الإنسان والأرض الفلسطينية ، لقد حرصنا عندما عرضنا قضيتنا على الأمم المتحدة، أن تطرح القضية على أنها قضية فلسطينية وليست قضية الفلسطينيين، فقد تكون هناك قضية فلسطينيين فى أى مكان فى العالم العربى، ولكن ليست هناك قضية فلسطينية إلا من النافورة حتى رفع، إن القضية ليست خلافاً بين الأردن والفلسطينيين كما تريد أمريكا، وإسرائيل أن تطرحها الآن، بل القضية هى قضية صراع مع إسرائيل، وفى ضوء هذا الفهم لطبيعة الصراع تتحدد الوسائل، وتقيم ويحكم عليها إما بضرورة الابتعاد أو بضرورة القبول .

ورد الملك حسين: إذا كان المؤتمر يقر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على أن الأردنيين ضالعون مع أمريكا ، وإسرائيل في مخطط لاحتواء الوطن الفلسطيني ، فنحن مستعدون للانسحاب من مسئولية التفاوض لتحرير الأراضي المحتلة، وهذا يعنى إتاحة الفرصة أمام إسرائيل للبقاء في الضفة الغربية ! فهل هذا ما يريده العرب والفلسطينيون ؟!

ورد عليه الرئيس هوارى بومدين قائلاً: ما يريده العرب هو أن تعترف الأردن كما اعترفت ١٠٥ دولة فى الأمم المتحدة بمنظمة التحرير كممثلة وحيدة للشعب الفلسطيني،. وأنت تريد استغلال الموقع الجغرافى للأردن، وشروط أمريكا وإسرائيل لعدم التفاوض على انسحاب جزئى من الضفة إلا معك، لتفرض علينا القبول بك كمفاوض عن الفلسطينيين، معرضاً بذلك كل المكاسب التى أحرزتها منظمة التحرير الفلسطينية فى الميادين الدولية للسقوط.

وهنا انفع أبو عمار قائلاً: نحن واضحون . لم يكن النظام الأردنى أميناً على التراب الفلسطينى ، ولا يمكن التنسيق بين الموقفين الأردنى والفلسطينى ، لأنهما موقفان متناقضان، الأردن قبل القرار ٢٤٢، ونحن رفضنا هذا القرار، لأنه رفض الاعتراف بقضيتنا إلا على أساس أنها قضية لاجئين، وعلى العرب أن ينجروا إلى المخطط الأمريكى الذى يريد تميع القضية ، وتحويلها من قضية تحرير أرض وتقرير مصير، إلى قضية نزاع حدود بين العرب وإسرائيل ، إن جوهر القضية هو فلسطين، وقضية فلسطين لم تنشأ بعد عدوان ١٩٦٧ ، ولذلك فإن استرداد الأراضي العربية التى ذهبت عام ١٩٦٧ ، لا يعفى العرب من مسئوليتهم تجاه القضية الأساسية التى هى القضية الفلسطينية.

هذه خلاصة الأقوال التى قيلت فى الجلسات المغلقة للمؤتمر ، بعضها قيل بانفعال، وحدة وبعضها قيل بهدوء وقناعة وقد عقد زيد الرفاعى ، مؤتمراً صحفياً فى جناحه بفندق هيلتون بعد العرض الذى قدمه الملك حسين فى جلسة الملوك والرؤساء المغلقة.

كذلك عقد ياسر عبد ربه الناطق باسم الوفد الفلسطينى عدة مؤتمرات صحفية

ردد ما قاله أبو عمار داخل المؤتمر وقبل انتهاء أعمال المؤتمر ، سألت الدكتور أسامة الباز ، هل كان هنرى كيسنجر ذكياً عندما قال «ماfish جنيف» ، ابتسم وقال : «كل الذين يعرفون طبيعة الخلافات العربية، كانوا يرجحون نبوءة كيسنجر. الاتحاد السوفييتى نفسه كان يعتقد أن مصر هى التى لا تريد أن ينعقد مؤتمر جنيف ، واضطرت القاهرة أن تنتظر حتى ذهب إسماعيل فهمى إلى موسكو، وشرح للسوفييت الموقف، فمصر ليست ضالعة مع الأمريكين لتعطيل مؤتمر جنيف ، كما كانوا يعتقدون، بل الخلاف الأردنى - الفلسطينى هو وحده الذى يعطل جنيف ، وقد راهن كيسنجر على استمرار الخلاف ، وسوف يخسرون بدون شك ، لأن وزير الخارجية الأمريكية، مثله مثل كثير من رجال السياسة فى الغرب، يعتمدون على حسابات الكمبيوتر فى تقديرهم للمواقف العربية، وسيرى كيسنجر، ويرى معه عباقرة الكمبيوتر أن العقدة الفلسطينية - الأردنية ستحل وسيولد واقع جديد فى المنطقة سيضطر الجميع أن يعيدوا حساباتهم على أساسه.

وفى الجلسة المغلقة التى عقدها الملوك والرؤساء يوم الإثنين فى مقر الضيافة ، قال أبو عمار: العرب يتحكمون بمصير العالم الغربى كله، فإذا لم يستطيعوا اليوم الحصول على حقوقهم فلن يستطيعوا أن يحصلوا على شىء غداً ، علينا أن لا نستجدى الحل من أمريكا وإسرائيل ، بل علينا أن نفرضه عليهما فرضاً، ليحزم مؤتمر كم أمره، وسترون أن أمريكا وإسرائيل سترضخان للتفاوض مع منظمة التحرير على أساس التقسيم عام ١٩٤٧ لا على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧، وحزم المؤتمر أمره.

ولم يكن فى استطاعة الملك حسين أن يقبل بالعزلة العربية، فخرج على الإجماع العربى، واتخذ القرار الذى لم يكن من السهل أن يتخذه ملك هاشمى ، فخطورة القرار لم تكن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطينى وحققها فى إقامة السلطة الوطنية على أراضى الضفة الغربية، بل كانت خطورته فى التخلّى عن مدينة القدس، لقد كانت أولى القبلتين، وثالث الحرمين بالنسبة للملك عبد الله؛ البديلة عن مكة، والذى قتل الملك عبد الله فى

المسجد الأقصى كان شاباً من بيت أمين الحسيني ، والذي انتزع الضفة الغربية الآن في مؤتمر القمة السابع في الرباط ، هو من بيت الحسيني ، فقد لا يعرف إلا القليلون، أن ياسر عرفات من عائلة الحسيني ، وقد صفق الملك حسين ، لياسر عرفات، عندما ألقى كلمته في الجلسة الختامية للمؤتمر، عندما قال: إن هذا المؤتمر كان انتصاراً قوياً للعرب والفلسطينيين!

وهكذا طويت في الرباط صفحة كاملة من التاريخ العربي كانت مليئة بالمآسى. وعلق بورشجريف رئيس تحرير مجلة نيوزويك الأمريكية على انتهاء المؤتمر قائلاً: «لقد انتهت حرب الملك حسين، وياسر عرفات، لتبدأ حرباً ثانية بين الفلسطينيين أنفسهم»، وقد كانت.

وقد علق وزير خارجية سوريا، قائلاً: هل تعرفون قصة الصيادين الذين اختلفوا على جلد الدب قبل اصطياده؟ لقد كان قادة العرب أفضل من الصيادين، لقد اتفقوا على جلد الدب واتفقوا على من يحكم الضفة الغربية ، ولكن بقي أن يصطادوا الدب ويحرروا الضفة الغربية وغزة ويأفوا واللد والرملة .

وخلال انعقاد المؤتمر وقف آرثر بورشجريف - تحت الخيمة الزرقاء ، التي نصبت للصحفيين في حمام السباحة الخاص بفندق هيلتون الرباط، وقف يروي تفاصيل الاعترافات التي سمع تسجيلاتها بأذنيه، والتي أدلى بها بعض الفلسطينيين الذين جاءوا إلى الرباط للقيام باغتيال بعض الملوك والرؤساء وقال: إن سلطات الأمن في الرباط اعتقلت مجموعة فدائية بينها بعض اليابانيين جاءوا إلى المغرب لاحتجاز رهائن من الوفود المشاركة، لمفاوضة السلطات المغربية من أجل الإفراج عن المجموعة التي تم اعتقالها مسبقاً.

في هذا الجو المرعب والمخيف انعقد مؤتمر القمة السابع في الرباط وقد بلغت إجراءات الأمن حداً لم يعرفه أحد من قبل في مؤتمرات القمة في العالم، حتى أن رجال الأمن كانوا يحملون بطاقات عليها صورهم وكانت هذه البطاقات تستبدل كل صباح من أيام المؤتمر، وكذلك كان الأمر بالنسبة للصحفيين، فقد كانت التصاريح تجدد لهم قبل الظهر وبعده وأحياناً قبل النوم وبعده، على حد تعبير أحد الأعضاء، وكذلك كان الأمر بالنسبة لأعضاء الوفود الرسمية.

ولم تقتصر إجراءات الأمن على أرض الرباط، بل شملت مطارات العالم التي كانت تأتي منها طائرات الوفود إلى المغرب، فقد أغلق مطار الرباط طيلة أيام المؤتمر. وكان العبور إلى الدار البيضاء ثم الرباط أصعب من العبور في قناة السويس، فقد وافقت سلطات الأمن على أن يشترك رجال الأمن المرافقون للملوك والرؤساء، لتأمين حماية إضافية لهم، فوصلت طائرات خاصة من كل عاصمة عربية تحمل قوات أمن مزودة بأحدث وسائل الاتصال اللاسلكي، وحصرت مسؤولياتها حول الفيللات التي خصصت للملوك والرؤساء.

وقد روى عبدالحليم خدام - وزير الخارجية السوري - حادثة طريفة وقعت عندما أقام له الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي حفل غداء تكريماً له. حضرها بعض كبار موظفي الخارجية الأمريكية كما حضرها «سايون» - وزير المالية - وقد أثرت في الحفلة قضايا النفط والأسعار، وضعف القدرة العربية على استيعاب الفوائض النقدية، فأجابهم عبدالحليم: ثقوا أننا نريد صادقين أن ننمي علاقتنا مع أمريكا ولكنكم تسدون طريق التعاون، إن هناك تسلطاً صهيونياً واضحاً على الحياة السياسية الأمريكية، وإلا هل تستطيعون أن تفسروا لنا أسباب ابتزاز المستر جاكسون عضو الكونجرس الأمريكي لصالح إسرائيل، ما هي مصلحة الشعب الأمريكي في أن تكذب عليه. وتقول له أن العرب هم سبب التضخم المالي في العالم؟ وكلنا نعرف أن مجموع دخل النفط العربي أقل من ثلث ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية، وأن الاتفاقات الخارجية الأمريكية تبلغ ضعف دخل النفط العربي كله، فكيف يحملون العرب مسؤولية وهمية ولمصلحة من؟.

ورد وزير خارجية الجزائر قائلاً: إن الأمريكيين تعودوا على رؤية العرب وهم يركبون الحمير في السابق، الآن يركب العرب أحدث أنواع السيارات والطائرات. والأمريكيون يحتاجون إلى وقت طويل حتى يتعودوا على هذا الوضع الجديد، لقد أصبحت قرارات العرب تقرر مصير الاقتصاد الدولي، والجو في الأمم المتحدة قد تغير، من كان يصدق أن الولايات المتحدة الأمريكية تعجز في الحصول على أكثر من من صوتين في الأمم المتحدة ضد العرب؟ لقد كان الصوتان يمثلان أصغر دولتين في الأمم المتحدة، عند التصويت على مناقشة القضية الفلسطينية، وهما

الدومينيك وبوليفيا، فى الماضى كان أربعون دولة على الأقل ترفع يدها، عندما يرفع المندوب الأمريكى يده، دون أن نسأله لماذا رفع يده.. لو كانت هناك جهات تستطيع أن تحاسب هنرى كيسنجر على فشله فى السياسة الخارجية الأمريكية لاستطاعت أن تحاسبه حساباً عسيراً، وفى رأى أن حملة التهويش والإرهاب التى يقودونها ضدها، يجب ألا تترك فى نفوسنا أثراً وسأل وزير آخر: إن مجلة نيوزويك الأمريكية نشرت أن تهديدات صريحة وجهت لرؤساء دول عربية، هل هذا صحيح، وما هو نوع هذه التهديدات؟

أجاب وزير رابع: لنفرض أن هذه التهديدات صحيحة مع أن معلوماتى تؤكد أنها ليست صحيحة، وأن كل ما نشر فى مجلة نيوزويك الأمريكية هو جزء من حملة التضليل والتهويش والبلبة والإرهاب، فعلياً، ماذا تستطيع الولايات المتحدة أن تفعل؟ إما أن تتولى هى عملية احتلال آبار النفط العربى وإما أن تسند هذا الدور إلى إسرائيل، ولأننى لا أريد أن أجرح شعور إخواننا العراقيين، لا أعتقد أن هناك احتمالاً، ولو واحد بالمائة أن تشترك إيران فى مثل هذه العمليات، فماذا ستكون النتيجة؟ يقول البعض، إن استيلاء أمريكا على حقول النفط عملية صعبة لأن الشركات الأجنبية ما زالت تسيطر سيطرة فعلية على الآبار فلنعتبر هذه التقديرات سليمة، وتمت عملية احتلال الآبار بسهولة، فمن يحمى الأنابيب؟ ومن يحمى الموانئ؟ إن أمريكا ستكون فى وضع أسوأ من وضعها فى فيتنام، وحرب فيتنام بالنسبة لها ستكون نزهة.

وسأل أحد وزراء خارجية الخليج، وإذا قامت إسرائيل بالحرب الخامسة، ورد بوتفليقة قائلاً: مهما كانت النتيجة، هذه الحرب، ستكون نتائجها أعمق وأخطر بكثير من حرب يونيو ٦٧، فى حرب يونيو اشتركت أمريكا مع إسرائيل بنسبة ٥٠٪.. هذه المرة إذا شنت الحرب فستكون هذه الحرب أمريكية مائة بالمائة، وستدفع أمريكا هذه المرة مصالحتها فى المنطقة ثمناً لهذه المغامرة المجنونة إذا ارتكبت، أنا أقدر تماماً أنه ليس من السهل على إسرائيل القبول بمنظمة التحرير كطرف وحيد فى المواجهة معها، لأن ذلك سيعيدها ٢٧ سنة إلى الوراء، إلى قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، والذى قضى بإنشاء

دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، إسرائيل تعتقد وهي محقة في اعتقادها، أن إجبارها على العودة إلى حدود التقسيم عام ١٩٤٧، وهو نتيجة طبيعية لاعترافها بمنظمة التحرير سيكون بداية انهيار الدولة الصهيونية التوسعية، وعندما تتغير طبيعة إسرائيل سيرحل، الصهاينة القابضون على مقاليد الحكم في إسرائيل إلى بيوتهم.

وعلق مستشار الرئيس المصري للشئون السياسية، رداً على بوتفليقة قائلاً: أعتقد أن علينا عدم المبالغة في الحديث عن هزيمة أمريكية في الأمم المتحدة، إن من نتائج حرب أكتوبر، والبعض يقول من نتائج حرب يونيو ٦٧ أيضاً كسر طوق الاحتكار الأمريكي لمعالجة مشكلة الشرق الأوسط، لقد أصبح الاتحاد السوفيتي على مستوى الولايات المتحدة في المسؤولية ولو نظرياً، وما يجرى الآن هو محاولات مستميتة لعدم الاستفادة من فرق هذا الاحتكار، في نفس الوقت الذي نبذل محاولات مستميتة أيضاً لتطويق أى مكسب جديد، قد يحققه الاتحاد السوفيتي في المنطقة وتجري هذه المحاولات ضمن إطار الوفاق، وهذا الوفاق هو الذي سهل اعتراف أمريكا بموسكو كطرف في أية تسوية في الشرق الأوسط وفي أخذها لمواقف السوفييت بعين الاعتبار، وموسكو الآن معترفة بمنظمة التحرير الفلسطينية، فهل تستطيع واشنطن أن تتجاهل ذلك؟ أو هل واجهت الحكومة الأمريكية مثل هذا المأزق مع الصين الشعبية؟ استطاعت أن تتجاهلها في عهود الحرب الباردة! ولكن عندما قررت واشنطن البدء في سياسة الوفاق، لجأت إلى الأمم المتحدة لتحل لها هذه العقدة ولم تطالب حلفاءها بالتقيد بموقفها، صوتت ضد الصين، وسمحت للآخرين بحرية الاختيار، وهكذا عادت الصين إلى المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة، وهكذا الحال بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إن أفضل مدخل لإقرار وجود المنظمة في الحل السياسى هو هيئة الأمم، أمريكا تدخل الأمم المتحدة طرفاً أساسياً، عندما تريد أن تغير مواقفها الدولية، فواشنطن لا تستطيع أن تعترف بياسر عرفات كما فعلت موسكو، نظراً لعلاقتها الخاصة مع إسرائيل، ولكن إذا جاء عرفات إلى نيويورك، فلا أحد يستطيع إبعاد احتمال انفتاح الطريق إلى واشنطن ثم اعتراف الأمم المتحدة، وصدور قرار جماعى موحد من الدول العربية، بأن منظمة التحرير الفلسطينية

هى الممثل الوحيد الشرعى للشعب الفلسطينى ، سيقويان التيار المعتدل داخل إسرائيل، فكما أن ولادة حقيقية جديدة عام ١٩٤٧ ، داخل الأمم المتحدة قد كرس وجود إسرائيل، فإن ولادة حقيقية أخرى عام ١٩٧٤ اسمها منظمة التحرير الفلسطينية سيكرس وجود الشعب الفلسطينى، كما اعترف الرئيس الأمريكى السابق بأن لعرب فلسطين مصالح خاصة، وكلمة مصالح تصل إلى معنى الحقوق، بل إلى معنى الوطن، كما فجر الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان كلمة الحقوق وأعطاهها هذا المعنى، كل هذا سيوصل إلى اعتبار منظمة التحرير نظاماً قائماً، كأغلبية النظم العربية، له وجوده فى عملية التسوية أو فى المواجهة العسكرية .

وقد طرحت ورقة العمل السورية مشروع إقامة قيادة واحدة لقوى المواجهة، وتحقيق مواجهة سياسية موحدة، ورفض العمل السياسى من خلال المصالح القطرية، بل انطلاقاً من قومية القضية ووحدتها.

وقد تساءل الوفد المصرى، ما هو هدف هذا الإلحاح السورى الجديد ؟ هل المطالبة بتحويل القيادة الموحدة والموجودة نظرياً، إلى قيادة موحدة تمارس صلاحياتها الكاملة، هو هدف استراتيجى أم هو مجرد هدف تكتيكى يرمى إلى منع مصر من تحقيق فك اشتباك جديد فى سيناء إلا إذا قابله فك اشتباك فى الجولان.

قال إسماعيل فهمى وزير خارجية مصر: إن القيادة العسكرية الموحدة والموجودة بين مصر وسوريا لم تمارس حتى فى أيام الحرب عملها لقد اقتضت الممارسة على الاتفاق على موعد الحرب وساعة الهجوم، وبعد ذلك لم تمارس القيادة الموحدة أى عمل مشترك لا على صعيد العمليات الجوية، ولا على صعيد تنسيق الهجوم والدفاع على الجبهتين، ولا حتى على موعد وقف إطلاق النار ومع ذلك كان هذا الحد الأدنى من وحدة القيادة خيراً وبركة، على العرب ، وجئنا بعد وقف إطلاق النار إلى مرحلة فك الاشتباك، وقد طلب المشير أحمد إسماعيل من القيادة السورية أن تزوده بأسماء الأسرى اليهود، فلم يجب طلبه، والذى صدم

القيادة العسكرية المصرية، أن قائمة الأسرى التى لم تسلم إلى المشير أحمد إسماعيل، قد سلمت إلى الدكتور كيسنجر.

ورد السوريون، هل هناك شك فى أن توحيد القيادة بين دول المواجهة، مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير هو أفضل وسيلة لمواجهة أخطار الحرب الخامسة التى تنتهياً لها إسرائيل، ثم لنفرض أن ليس هناك حرباً - فتوحيد القيادة يجعل الموقف العربى أقوى أثناء المفاوضات - كل دولة عربية منفردة ستأخذ أقل بكثير من الوضع عندما تكون جزءاً من قيادة مشتركة موحدة.

ورد إسماعيل فهمى قائلاً: هناك إمكانية لفصل قوات جديدة فى سيناء بالنظر إلى اتساع الرقعة وبعدها عن الأمن الإسرائيلى. وهذا الفصل المحتمل للقوات كان يمكن أن يتم فى المرة السابقة، ويمضى فى حدود الاتفاقيات العسكرية، ولا علاقة لذلك بأى حل جزئى أو تسوية سياسية، وعلينا الآن أن نتفق على نقطة مهمة.. نحن نفهم القيادة العسكرية الموحدة على أنها نظرة موحدة للأراضى المحتلة فى مصر وسوريا والأردن وفى الضفة الغربية.. فإذا تيسر إرغام إسرائيل على انسحاب جديد فى الجولان، وتيسر لها انسحاب آخر فى سيناء.. أو فى الضفة الغربية.. فعلينا أن نقبل بحرية العمل.. معتبرين أن فى ذلك مكسباً للجميع، لا مكسباً لمصر فقط، فطالما أن الاتفاق قد قام على أساس استراتيجية عدم الانفراد بحل سياسى، فعلينا أن نوافق على حرية التكتيك، دون أن نعتبر أن فى ذلك خسارة لسوريا وكسباً لمصر أو لمنظمة التحرير، فإذا اتفقنا على هذه النقطة وهى نقطة مبدئية، إذاً لايجوز أن يطالبونا بقيادة موحدة، ويمنعونا من التحرك، ففى الإمكان بعث الروح فى القيادة الموحدة وضم الأردن، والمنظمة إليها.

كان ذلك الحديث يدور علناً فى مؤتمر وزراء الخارجية، وأحياناً أخرى كان يدور همساً، ولكن عند بدء القمة العربية واجتماع كل من الرئيس الأسد والسادات تم الاتفاق على أشياء كثيرة كانت عالقة، وأزيلت غيوم كثيرة كانت ملبدة فى سماء البلدين.



قبل خمس سنوات وفى نهاية ١٩٦٩ . وفى شهر ديسمبر بالتحديد عقد فى الرباط مؤتمر القمة الخامس، والذي دعا إلى تعبئة القوى العربية ضد إسرائيل. وكان جدول أعمال القمة يتكون من موضوعين الأول: هو حشد الطاقات العربية من أجل معركة التحرير، والموضوع الثانى هو دعم الثورة الفلسطينية. فى هذا المؤتمر اختلف العرب حول الخطة العسكرية التى قدمها الفريق محمد فوزى - وزير الحربية المصرى، من أجل إزالة آثار العدوان ، فاعترض العراق على الخطة المصرية، وطلب أن يربط موضوع تحرير الأراضى العربية، بموضوع تحرير فلسطين كلها، لأنه لا يجوز وضع خطة مجزأة، والعراق لا يقبل المشاركة بخطة ليس فيها أفق تحريرى كامل.

وبدأ الخلاف يدب فى أروقة المؤتمر، وانقسم العرب إلى عدة جبهات، مع، ونصف مع، ونصف ضد، حتى وقف الرئيس جمال عبد الناصر، وقال: «يا جماعة نحن ندور فى حلقة مفرغة، الحرب ليست خطباً ولا شعارات نظرية، ولا أداءً عاجزاً حتى عن الصمود، فكيف بالتحرير الكامل».

وصاح عبد الناصر يومها، وهو يغادر قاعة الاجتماع قائلاً وهو غاضب: «أنا مش عاوز فلوس، أنا عاوز رجال تتحمل المسئولية».

تذكرت هذه الأيام، وأنا داخل أروقة المؤتمر، ترى من الذى سيقف غداً السبت أول يوم للملوك، ليردد كلاماً قريباً من الكلام الذى قاله عبد الناصر، فى مؤتمر الرباط ١٩٦٩، هل سيكون الرئيس الأسد الذى يشعر هذه الأيام أن هنرى كيسنجر قد نجح فى فك الاشتباك المصرى الإسرائيلى؟ أم ياسر عرفات الذى يتحمل ضغطاً حتى من أصدقائه الجزائريين للموافقة على تأليف وفد عربى موحد للتفاوض فى جنيف؟

إن الكلام الذى جاء هنرى كيسنجر ليردده فى كل من مصر وسوريا وجدة، والجزائر، والرباط، لم يعد سراً، وعندما التقى هنرى كيسنجر بالملك الحسن، يوم الثلاثاء ١٥ أكتوبر ١٩٧٤، شرح له الموقف من المفاوضات العربية الإسرائيلية بنفس الخطوط تقريباً، التى سبق أن شرحها لكل من الرئيس أنور السادات

والرئيس حافظ الأسد، والملك حسين، والملك فيصل والرئيس هوارى بومدين، وخلاصتها أن الأمل العربى فى استعادة قسم من أراضى الضفة الغربية لن يتحقق، إذا صدر عن مؤتمر القمة قرار يحصر فيه تمثيل الشعب الفلسطينى فى منظمة التحرير، ولا يعطى الملك حسين تفويضاً للتفاوض مع الإسرائيليين.

وقال كيسنجر: إن إسرائيل تبحث عن مبرر تكسب به الوقت وتؤجل أى نوع من المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية، وهى تقول أنها أخذت أراضى الضفة الغربية من الأردن، وأنها لن تتفاوض إلا مع الأردن.

وقد روى أرنولد بورشجريف والذى اصطحب كيسنجر فى رحلته الأخيرة إلى الشرق الأوسط، قال: إن الرئيس حافظ الأسد طلب ضمانات أمريكية لانسحاب الإسرائيليين من كل الأراضى السورية، التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧ كشرط للموافقة على تحديد وجود قوات الأمم المتحدة، على الجبهة السورية، وكانت المدة تنتهى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٤.

ورد كيسنجر: إن أمريكا على استعداد لإعطاء ضمانات شفوية بانسحاب إسرائيلى مرحلى من أراضى الجولان، ولكنها لا تستطيع إعطاء ضمان بانسحاب إسرائيلى كامل.

ويروى بورشجريف، باقى القصة، إن الرئيس السورى، انفعل وظهرت على وجهه أمارات الغضب، وقال للدكتور كيسنجر: أخشى ألا نصل إلى نهاية شهر نوفمبر، حتى يجد العرب واليهود أنفسهم فى حرب جديدة.

فى ظل هذه الحقيقة اجتمع مؤتمر القمة العربى فى الرباط، وقد قال لى أحد وزراء الخارجية العرب: إن القاهرة عرضت مجدداً فكرة كانت قد رفضتها المقاومة وبعض الدول العربية الأخرى فى الماضى، تقضى هذه الفكرة، بتأليف وفد عربى موحد لىفاوض إسرائيل فى جنيف، ويبدو أن هذه الفكرة بعد الشرح الذى قدمه كيسنجر - عارضاً وجهة النظر الأمريكية - قد عادت مجدداً، لتطرح على بساط البحث. فقد أعطى العرب فرصة لأمريكا لإيجاد حل على أساس قرارات

مجلس الأمن، ولا يجوز أن نعطي الأمريكيين، والإسرائيليين حجة شكلية يتمسكون بها للتحلل من التزاماتهم أمام المجتمع الدولي، بالقول لا مفاوضة على الضفة إلا مع الأردن ، لأن الأراضي أخذت منه لا من منظمة التحرير؟

هذه المرة ، وبعد النجاح الذي أحرزته منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة ، لم يرفض ياسر عرفات فكرة الوفد العربي الموحد، ونزل المسؤولون العرب الذين تحدثوا معه في هذا الموضوع يستنتجون بأنه سيقبل الاشتراك في وفد عربي موحد لمؤتمر جنيف شرط أن يعطى الملوك والرؤساء ضمانات، بأن يقتصر دور الأردن على بداية فك الارتباط ، وعلى أن تأتي إدارة عربية تتولى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي التي ستسحب منها إسرائيل.

وجاءت الكلمة الفاصلة للجزائر، فالرئيس بومدين كان موضع ثقة للفلسطينيين. وخلال مناقشته مع كيسنجر في الأسبوع السابق قال : إن العرب قادرون على تسوية الخلاف بين المقاومة والملك حسين وأن المهم هو ألا تستمر إسرائيل وتسكت أمريكا على محاولاتها في التهرب من تنفيذ التزاماتها بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

وجاء الموقف السوري ، ليقول، إن تجربة الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية لحمل إسرائيل على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة قد فشلت، وأن أخطر ما في هذه الثقة التي منحناها للدكتور كيسنجر هو اطمئنان إلى نتائجها، وقد طلب السوريون وضع استراتيجية جديدة لمواجهة الدول العربية لإسرائيل ، مختلفة عن استراتيجية حرب أكتوبر، ولا سيما أن حرب النفط قد جعلت قسماً كبيراً من الرأي العام ضدنا، كما زادت ثروات الأغنياء من العرب، وأفقرت فقراءهم.

واعتبر المؤتمرون أن مجرد حضور الرئيس أحمد حسن البكر أو نائبه صدام حسين، تطور إيجابي نحو سياسة مؤتمرات القمة، لقد رفض البكر حضور مؤتمر القمة السابق في الجزائر عام ١٩٧٣ ، وعلل رفضه بأن المؤتمر قبل مسبقاً بالتسوية السلمية ولن يخرج عنها، والعراق يرفض أي تسوية ويعتبر أن القبول بها خيانة للقضية الفلسطينية.

كذلك سجل العراق خطوة إيجابية في اتجاه قبول منطق الأكثرية للدول العربية، عندما رفض اقتراح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «الدكتور جورج حبش» بإقامة منظمة تحرير رافضة للتسوية السلمية لمواجهة منظمة التحرير التي قبلت التسوية، والدليل أن المنظمة الفدائية التابعة للعراق «جبهة التحرير العربية» لم تنسحب من منظمة التحرير الفلسطينية كما انسحبت الجبهة الشعبية.

وكان العراقيون يقولون نحن باقون في موقع الرفض المبدئي للتسوية وقد جئنا إلى الرباط من أجل طرح وجهة نظرنا في أساس موضوع القضية الفلسطينية، وللحوار حول خطورة التسوية ومضاعفاتها لا على أساس بحث التسوية، وسوف نسأل الدول العربية التي قبلت إعطاء الدكتور كيسنجر فرصة الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ماذا فعلتم خلال السنة التي جربتم بها أمريكا؟

وقد طالب العراق بتعديل استراتيجيته التسوية، واستبدالها باستراتيجية أخرى، وهم يأملون أن تأخذ القاهرة بوجهة نظرهم بعد عودة الحرارة إلى العلاقات المصرية السوفيتية.

البيارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

8

حادث الشرفسة في
أبو ظبي ومقتل
الوزير سيف غباشي!

دار الخيال

جريمة الشرف في «أبو ظبي». والتي استهدفت عبدالحليم خدام وزير خارجية سوريا في ذلك الوقت كانت جريمة فردية، حتى أن الشاب الذي أقدم على ارتكاب الحادث. وهو لم يبلغ بعد العشرين من العمر ظل يردد حتى صباح فجر اليوم الثاني لارتكاب الحادث أنه قتل عبدالحليم خدام.

من مكتب على الشرفا - مسئول الإعلام في حكومة أبو ظبي - وصلنا إلى مطار «أبو ظبي» حيث كانت آثار تسع رصاصات ظاهرة في شكل ثقوب كبيرة في زجاج الصالة الكبرى المؤدية إلى قاعة كبار الزوار، وكانت الأبواب مغلقة مما اضطرنا إلى الدخول إلى قاعة الشرف من أرض المطار الذي كان مغطى بالمصفحات والسيارات العسكرية.

في القاعة الشرفية كان يجلس الوزير عبدالحليم خدام وبجانبه مهدي التاجر - الذي كان يشغل منصب مستشار الشيخ زايد - وبدأنا نسمع التفاصيل.

كان المفروض أن يسافر الوزير عبدالحليم خدام في الساعة الحادية عشرة والنصف مستقلاً الطائرة السورية الخاصة من طراز مستير إلى الدوحة في قطر، ولكنه اتصل بهم وأبلغهم أنه سيأتي مبكراً قليلاً، وكان المفروض أن يودعه الشيخ أحمد خليفة السويدي وزير خارجية الإمارات في ذلك الوقت، ولكن الشيخ السويدي كان مرتبطاً بموعد مع مجلس صندوق النقد، فاعتذر من الوزير

السورى واعداء أن يلحق به فى المطار، وتوجه المرحوم الوزير سيف غباشى إلى فندق هيلتون - حيث يقيم عبدالحليم خدام - واجتمع معه فى غرفته، وقد طال الاجتماع بينهما على غير ما هو متوقع، ويقول موظفو الخارجية فى «أبو ظبى» أن هناك بعض الموضوعات التى أراد سيف غباشى بحثها مع عبدالحليم خدام قبل سفره إلى سوريا.

ثم توجه الوزيران سيف الغباشى وعبدالحليم خدام إلى مطار «أبو ظبى»، ودخلا القاعة الكبرى التى كانت قد أخلت من الركاب والضيوف، وفى الطريق إلى قاعة الشرف وعلى باب القاعة بالضبط - دخل فواز القدسى - مدير المراسم - وعدد من المرافقين، بينما تقدم سيف غباشى الذى كان على يمين عبدالحليم خدام، وتقدم خطوة ليدعو الضيف إلى الدخول.

فى هذه اللحظة كان المتهم يقف فى الشرفة أو «فندق الباتان» كما يسميه العرب، نظرا للعدد الهائل من أبناء الدول الآسيوية، وخاصة الهند الذين ينامون فى هذا الفندق كل ليلة بالمجان، وهذه الشرفة مفتوحة على المطعم، وتطل على الصالة الكبرى للمطار فى شكل حدوة حصان، وهكذا كان الوزيران أمام الدرج الذى يعترض باب قاعة الشرف، وهو خطأ هندسى، ولكنه أنقذ الوزير السورى.. انحشر الوزيران أمام الباب بين المودعين، والصحفيين ورجال المراسم والعديد من الذين يحشرون أنفسهم فى كل مناسبة، وبين حرس الوزير الخاص وحرس قاعة الشرف.

وفى أعلى الشرفة وقف الرجل الذى كان يحمل فى يده مدفعا، نمساويا من طراز «شتاير» عيار ٩ ملميمتر، وقيل إن القاتل كان يخفيه فى جراب معلق بساقه، كما كان يحمل قنبلتين واحدة معدة للإطلاق، و«إن صح ذلك فهى قدرة غير عادية أن يمسك شخص بقنبلة مفتوحة، ثم يتمكن من إطلاق «٢٥» طلقة من مدفع رشاش وتغيير الخزنة بيد واحدة، وأيضا مسدس معلق فى حزام حول بطنه مخبأ تحت الجلباب.

أطلق المتهم تسع عشرة رصاصة على حشد متكدس، وعلى طول مساحة

طولها أقل من عشرة أمتار، ومن ارتفاع خمسة أو ستة أمتار، فلم يصب أحد بخدش إلا المرحوم سيف غباشى - على سبيل الخطأ - وقد علق أحد الدبلوماسيين الغربيين وهو السفير الفرنسى فى «أبو ظبى» أن هذه الحادثة تذكرنا بحادث محاولة اغتيال رئيس وزراء فرنسا فى الحرب العالمية الأولى، - «كليمانصو»، فلما سأله عن رأيه، قال: «إنه لا يريد أن يعاقب الجانى على محاولة اغتياله، بل على فشله».

كان يمكن للمتهم - إلقاء القنبلة. فيحدث بها إصابات فادحة وشاملة. وقال المتهم إنه كان يدخر القنبلة ليخطف بها طائرة تؤمن هروبه، فالذين رسموا له الخطة قالوا له «تقتل عبدالحليم خدام، وتخطف طائرة وتيجى تلحق العشاء». وقد استطاع ضابط الأمن أن يقنعه بتسليمها.

أذهلت المفاجأة الحرس الخاص للسيد عبدالحليم خدام وحرس المطار، فلم تطلق رصاصة واحدة من جانبهم - بعكس رواية شهود العيان التى نقلت إلى الصحف - وكل الذى حدث - وفق رواية عبدالحليم خدام فى قاعة الشرف - أنه فور إطلاق الرصاص لاحظ حركة إخراج المدفع الرشاش فتحرك بالغريزة - «فاحتميت بالجدار، واندفعت إلى داخل غرف الشرف»، ولأن سيف الغباشى كان يغطيه. فقد تلقى الرصاصة القاتلة من أعلى الكتف الأيمن لتنفذ من الجانب الأيسر محدثة تهتكات قاتلة فى الأنسجة الداخلية.

وقد حاول عدنان الصافى القائم بالأعمال السورى مطاردة القاتل فصعد على الدرج المفضى إلى السلم ولكن رصاصة من القاتل صوبت فى اتجاهه جعلته يضطر إلى الانبطاح أرضاً، وفى هذه الفترة، كان ذكاؤه قد دفعه للاحتماء. بغرفة المقهى داخل القاعة الشرفية مزيجاً من طريقه مصورا ومراسلا لجريدة الاتحاد بينما انشغل الموظفون بحمل الوزير الجريح، فر الجانى فى اتجاه المطعم، وفى طريقه إلى المطبخ الخاص بالطائرات أسر ثلاثة من اللبنانيين، ثم أضاف إليهم ستة أفراد من أبناء القارة الهندية، والبلوش، واتجه أولاً نحو الطائرة السورية، ولكنها كانت مغلقة، فاتجه نحو طائرة كانت تحمل لحوماً، وكان طيارها يجلس فى مقدمتها، وقد

فتح الباب، ودلّ دل ساقيه على سلم الطائرة. يستنشق الهواء ويتأمل استعداد وداع الضيف الكبير، وفجأة سمع صوت الرصاص ورأى أمامه مسلحاً يسوق تسع رهائن، ويتقدم نحو طائرته فبادر بسرعة، وقذف بالسلم بعيداً، وأدخل رجليه، وأغلق باب الطائرة، وهكذا لم يجد المتهم أمامه سوى الاحتماء بسور الرهائن، ومحاولة المساومة، ولكن قوى الأمن كانت قد أحاطت بالمطار فى دقائق، وأصبح المتهم تحت رحمة القناصة.

وسمعنا فى المطار روايات عديدة عن الطريقة التى استسلم بها وهى تترواح بين شجاعة رجال الأمن، وبين احتمال أن يكون المتهم تحت تأثير عقار مخدر، أو معالجة خاصة جعلته شبه منوم - تماماً كما كان الحال مع قاتل الملك فيصل، فقد استسلم بهدوء - وسحب ضابط الأمن من يده الرشاش والقنبلة وأخذه إلى إدارة المخبرات للتحقيق.

فى قاعة الشرف اتصل الشيخ صباح الأحمد - وزير خارجية الكويت - من الكويت بالوزير السورى، الذى روى له القصة. ثم سمع خدام يقول لابد من دفع الثمن «يا أبو ناصر». ولم يعرف ماذا يقصد.

واتصل السفير السورى فى الدوحة، حيث طلب منه عبدالحليم خدام الاعتذار من الأخوان، فقد كان قد تحدّد موعداً مع ولى العهد الشيخ حمد بن خليفة نظراً لوجود الأمير فى باريس، ولذلك فالوفد القطرى الذى جاء إلى «أبو ظبى» للعزاء كان برئاسة وزير الأشغال، كما تم اتصال مباشر مع البحرين.

ورغم وفاة الوزير سيف الغباشى، وزير الأشغال فى دولة أبو ظبى.. فقد حرص المسئولون على إخفاء النبأ حتى آخر لحظة فلم يعرف به عبدالحليم خدام فور وصوله إلى المطار العسكرى.

وقد حضر الشيخ العقيد سلطان بن زايد إلى القاعة الشرفية وهو الذى تلقى المعلومات الأولية عن اسم القاتل وسنه وأنه جاء من بغداد، وكتب هذه المعلومات وأعطائها للوزير السورى، وهى التى استند إليها عبدالحليم خدام حين وصل إلى دمشق، وألقى أول بيان عن الحادث.

وقرر عبدالحليم خدام التوجه إلى دمشق مباشرة، ولذلك طلب طائرة أخرى. وقد توجهت الطائرة إلى الكويت، ومنها إلى عمان ثم دمشق. وطلب مهدي التاجر طائرة من دبي، جاء على متنها الشيخ محمد بن راشد وزير الدفاع في دولة الإمارات. ونزلت البوينج ٧٠٧ في المطار العسكري في «أبو ظبي» وسافر عبدالحليم خدام من هناك إلى دمشق. وفي مطار دمشق أعلن الوزير السوري أن المجموعة التي جاءت لتنفيذ عملية الاغتيال جاءت من بغداد، وكان لذلك أثره الإعلامي، فقد صدرت كل الصحف والإذاعات الخليجية، باستثناء دولة الإمارات تحمل العراق الاتهام.

وقد صدر من الكويت، بيان لمنظمة التحرير الفلسطينية يقول إن المتهم صالح محمد خالد؛ من مواليد بغداد، ومن «أنصار أبو نضال»، «صبرى البنا». المنشق عن حركة فتح، وكانت الصحف قد نشرت في اليوم السابق عن الحادث:

«إن العراق قد رفض وساطة فلسطينية لإصلاح العلاقات مع سوريا، وإن هذا الرفض قد بنى على تقييم أجواء مؤتمر حزب البعث في العراق، وخرج منه باستبعاد اللقاء مع النظام السوري».

وقد جاءت تعزية العراق متأخرة بعض الشيء، مما أثار تساؤل الكثيرين في الدول العربية، حتى صدر بيان رسمي عن الحادث من «أبو ظبي» لا يشير إلى الجهة التي جاء منها القاتل إلا أن انتشار القناعة بوجود صراع عراقي - سوري خلف الحادث، كان له أثره الإيجابي لوضع الفلسطينيين.

وقد تردد أن جهاز أمن الثورة الفلسطينية كان على علم بدخول المتهم لغرض مشبوه، ولكنهم توقعوا عملاً ضد الفلسطينيين، ولذلك راقبوه ليمسكوا بكل الخيوط، أما الأكيد فإن قضية إشراف الأمن الوطني على كل المقيمين في «أبو ظبي» قد أثرت على أعلى المستويات بين الطرفين المعنيين - أبو ظبي والفلسطينيين.

البارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

9

اغتيال الملك فيصل
٢٥ مارس ١٩٧٥

دار الخيال

مثل كل الذين فاجأهم نبأ اغتيال الملك فيصل ، أذكر أنني كنت داخل أروقة الجامعة العربية لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب، والذي عادة ما كان يسبق مؤتمر القمة العربية ، وكان اليوم هو الخامس والعشرون من شهر مارس ١٩٧٥ عندما اندفع وزراء الخارجية العرب من قاعة الاجتماع مهرولين في الطرقات، والدموع في أعين البعض منهم.

وبدأت وكالات الأنباء وأجهزة المخابرات الدولية النشاط منذ الساعات الأولى، لتوظيف الجريمة في مخططاتها، المخابرات الإسرائيلية تحركت بسرعة داخل الولايات المتحدة ، مطالبة بالتحرك الفوري وضرب منظمة الدول المصدرة للبترول ، واستدرج أحد عملاء وكالة المخابرات الأمريكية السابقين ليصرح لوكالة «يونييتد برس» بعد بضع ساعات من انتشار خبر اغتيال الملك، بأنه يأمل في ألا تكون وكالة المخابرات الأمريكية متورطة في عملية اغتيال الملك فيصل ، ولكنه أضاف: «كل شيء ممكن».

وصادف بعد حصول وكالة يونيتد برس للأنباء ، على تصريح العميل السابق للمخابرات، أن دعا الدكتور هنري كيسنجر إلى مؤتمر صحفي في مكتبه بوزارة الخارجية في واشنطن ليتحدث عن سياسة أمريكا الخارجية، بعد فشل مهمته في الشرق الأوسط فإذا بأحد الصحفيين يسأله عن الإشاعات المنتشرة بأن المخابرات

المركزية على علاقة بمقتل الملك فيصل ، فإرد كلسنجر عليه فى منتهى الثقة، بأنه واثق تماماً بأن لا أحد فى الولايات المتحدة له أية علاقة بمقتل الملك السعودى.

فى نفس الوقت سارعت وكالات الأنباء الأمريكية فى نشر معلومات عن الأمير السعودى القاتل، مأخوذة من ملفه، عندما كان طالباً فى جامعة كولورادو، وتصريحاً لصديقه الأمريكية، تقول إنها عاشت معه خمس سنوات، وإنه شاب وديع، ولا تصدق أنه يقدم على مثل هذا العمل الذى نسب إليه بينما جاءت المصادر الأخرى لتقول بأن الأمير فيصل الذى قتل عمه الملك كان يتعاطى المخدرات، وأنه مصاب بلوثة، وأنه عولج عام ١٩٦٩ فى مستشفى للأمراض العقلية، فى «نيون» وهى قرية تقع بين جنيف ولوزان، وأنه كان يسهر فى الأندية ولا يدفع الحساب، وأنه أشهر مسدسه فى المحال العامة أكثر من مرة.... وأن....!!

كل هذه المعلومات سرعان ما استخدمت للإيماء بأن الأمريكين العقلاء، هم الذين استغلوا جنون الأمير السعودى، وغسلوا رأسه، وحرصوه على قتل عمه - الذى أهدر دم أخيه - وفتح المملكة العربية السعودية لرياح الإلحاد التليفزيونى، وبدع الحضارة الغربية.

ولأول مرة تنشر صحيفة البرافدا، تصريحات توخى بأن الأمريكين وراء حادث الاغتيال، وذكرت الصحف الروسية أكثر من عشرين شخصية عالمية، وكانت صديقة للولايات المتحدة.. ومع ذلك عمدت وكالة المخابرات المركزية إلى اغتيالهم عندما رأت أن دورهم قد انتهى.

وذكرت إحدى الصحف اليسارية - تذكر الناس - بتصريحات السيناتور «تشرش» والذى قال فى إحدى مقابلاته التليفزيونية: يجب أن نتخلص من هذا الرجل الذى لا يساعدنا على تحقيق مهماتنا فى الشرق الأوسط.

وبدأت أجهزة الإعلام الأمريكية والسوفيتية، بحملة مركزة لتوظيف جريمة اغتيال الملك فيصل، وهكذا اختلطت الحقائق المبتسرة بالأكاذيب، وأصبحت جريمة اغتيال الملك فيصل مادة مثيرة لحرب إعلامية بين أجهزة المخابرات الدولية،

فإذا ما أضيف لذلك الظروف التي وقعت فيها الجريمة، والتوقيت مع بدء مهمة كيسنجر للسلام في الشرق الأوسط واتجاه الأنظار إلى الملك فيصل لمعرفة رد فعله على الإدارة الأمريكية، التي تعهدت له، بإرغام إسرائيل على الانسحاب التدريجي من الأرض العربية المحتلة خارج مؤتمر جنيف، أدركنا الأسباب التي جعلت معظم المهتمين بالشرق الأوسط يقولون إن الجريمة مدبرة.



النفط هو أخطر سلاح في العالم، إنه السلاح الذي يعنى كل دولة في العالم، وكل شخص على الأرض، وربما كان الذهب هو السلعة الأخرى التي كادت أن تصبح قوة سياسية لكن ليس بإمكان الذهب تشغيل المصانع، أو تحليق الطائرات، أو تحريك الأساطيل، ولم يقترب الذهب من النفط كعملة سياسية.

والسعوديون يمتلكون ثلث مخزون العالم من النفط وهم أناس محافظون يؤمنون أن النفط هبة الله لبلادهم وقد منحهم الله النفط ليسخروا أموالهم في تحديث حياتهم، ولكن اعتمد الملوك في السعودية على تغيير المجتمع السعودي المحافظ وتحديثه بشكل حذر، فعندما قرر الملك فيصل أن الوقت قد حان لتعليم البنات في السعودية، أقدم على هذا التغيير بمهارة فائقة، رغم أن الشعب كان معارضاً خروج الفتيات للتعليم، وكان التعليم مقتصرأً على الفتيان فقط، كما كان رجال الدين ضد التعليم العالي إلا في مجال دراسة الفقه والشريعة، ولذلك عين الملك فيصل أحد المربين القدامى، لوضع أسس التعليم في المملكة.

وفي عام ١٩٦٥، أدخل التلفزيون إلى السعودية، واحتج بعض المسلمين التقليديين المتزمطين، واعتبروا ذلك خطوة نحو الانحلال، وإهانة بالغة لأي تفسير أساسي محافظ للإسلام.

وقد اضطر الملك إلى وضع بعض اللوائح، حرصاً منه على القوى الإسلامية، والتعاليم الدينية، في المجتمع السعودي، فكانت مشاهد الحب تحذف من الأفلام، والقبلات ممنوعة حتى في الصور المتحركة، ولكن الملك أصر على أن التلفزيون ضرورة ثقافية لشعبه، وأبقاه، رغم معارضة رجال الدين.

أحد الذين اعتبروا التلفزيون وسيلة مخلة للآداب هو خالد بن مساعد، أحد

أفراد العائلة المالكة، وقد أزعجت آراؤه العائلة المالكة بالسعودية، لأنه ابن أخ الملك فيصل وحفيد ابن سعود الخامس عشر.

وظل كذلك إلى أن قاد هجوماً مسلحاً على محطة الإرسال الجديدة لتليفزيون الرياض ووصل البوليس على الفور لقمع المعتدين، لكن خالد وأتباعه رفضوا، وقد تبين لقائد الشرطة أن قائد المشاغبين هو أمير سعودي، فاتصل على الفور بقائد قوى الأمن الذى أسرع وأبلغ الملك فيصل.

فكر الملك ، ثم أصدر تعليماته لا أحد فوق القانون إذا أطلق الأمير النار ، يجب أن تردوا بالمثل . وأطلق قائد الأمن النار على خالد بن مساعد فأرداه قتيلاً .

بعد بضع سنوات سافر فيصل بن مساعد شقيق خالد ، إلى أمريكا للدراسة، بدأ فى جامعة سان فرانسيسكو ثم انتقل إلى جامعة كاليفورنيا - فى بركللى - ومنها إلى جامعة كولورادو فى بولدر ، لكن السنوات التى قضاها هناك امتزجت بتعاطيه المخدرات حتى ألقى القبض عليه فى كلورادو ، بتهمة بيع نوع من المخدرات «L.S.D» .

وبالرغم من رفض الملك فيصل التدخل لدى السلطات الأمريكية ، لصالح ابن أخيه، فقد بدأت الأجراس تدق فى وزارة الخارجية الأمريكية، عندما أبلغ نبأ اعتقاله وطلبت السلطات الأمريكية ، من قاضى كلورادو ، أن يكون رحيماً بالصبي بسبب ارتباطه بالعائلة المالكة السعودية فسمح له بالإقرار بذنبه، وأصدر عليه حكماً مع وقف التنفيذ، ووضعه تحت المراقبة.

وعندما عاد الصبي إلى المملكة عام ١٩٧١ ، أصدر الملك فيصل مرسوماً بمنعه من مغادرة السعودية.

ولكن الشاب الذى بلغ من العمر سبعة وعشرين عاماً، قضى منها خمس سنوات بصحبة شابة يهودية أمريكية، كانت قد استحوذت عليه فكرة أن عمه يجب أن يموت .

وفى صبيحة الخامس والعشرين من شهر مارس ١٩٧٥ حضر إلى الرياض وزير النفط الكويتى الجديد عبيد المطلب الكاظمى - وكان على زكى اليماني

اصطحاب الوزير والوفد المرافق له إلى القصر في زيارة تعارف رسمية للملك فيصل - في الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

وفي الساعة العاشرة وعشرين دقيقة ، غادر زكي اليماني وزير البترول القصر الملكي في الرياض ليستقبل عبد المطلب الكاظمي وزير البترول الكويتي في غرفة الانتظار، خارج مكتب الملك فيصل.

وتقدم الوزير الكاظمي ليقدم أعضاء الوفد الكويتي ، وكان من بينهم شاب دعاه الوزير الكويتي باسم الأخ فيصل بن مساعد ولم يتعرف عليه الشيخ زكي اليماني، لكنه حسب قوله دهش لأن اسم العائلة سعودى بينما هو أى فيصل بن مساعد، يتكلم بلكنة كويتية. ويقول الشيخ زكي اليماني، «لقد لفت نظري توتره الظاهر، توتراً شديداً، لكن كان من الواضح أنه على علاقة وثيقة بالكاظمي، وبدا وكأنه ينتمى إلى الوفد الكويتي، ويقول زكي اليماني لم أفكر في المزيد.

وبينما كان الوفد في انتظار وصول الملك فيصل وعد زكي اليماني الوفد الكويتي أن الملك سيكون في مكتبه في تمام العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين، وأكد لهم زكي اليماني أن الملك فيصل دقيق جداً في مواعيده، وقال لهم وهو يضحك بإمكانكم ضبط ساعاتكم حسب تحركاته لأنه أدق.

وفي تمام الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين دخل الملك فيصل إلى مكتبه برفقة حارس واحد.

وقد تمكن اليماني، من رؤية الملك في مكتبه من حيث كان يقف في غرفة الانتظار، فاعتذر من الوفد الكويتي الذي بقى مع مدير التشريفات - ليتحدث على انفراد مع الملك للحظات قليلة.

وكان مكتب الملك فيصل متواضع، عبارة عن غرفة ضيقة في آخر الممر تحتوي على مكتب يواجهه كرسيان، وأريكتان متواجهتان، ونافذة واحدة مطلية على الحديقة.

قام زكي اليماني لشرح مهمة الوفد الكويتي ، وكان الملك يشعر بفرحة شديدة

فى ذلك الصبح؁ فتبادل المزاح مع اليمانى؁ ثم غادرا معاً إلى غرفة استقبال متواضعة أيضاً لكنها أكبر من غرفة مكتب الملك؁ ووضعت الأرائك فى محاذاة ثلاثة من جدرانها.

حضر فريق تليفزيونى لتسجيل المقابلة التى كان من المقرر أن تستمر مدة عشر دقائق؁ وخمس عشرة دقيقة تكفى فقط لشرب القهوة والذهاب بالضيف.

وعندما أصبح الملك فيصل جاهزاً لاستقبال ضيوفه؁ وقف اليمانى بقربه؁ كان الرجلان يواجهان كاميرات التليفزيون؁ ثم فتح الباب؁ وأشار رئيس التشرىفات إلى الوفد الكويتى بالدخول.

دخل الكاظمى أولاً. وانتظر أفراد الوفد دورهم بالتوالى.

رحب الملك بالكاظمى؁ وما أن فعل؁ حتى أسرع الشاب ذو اللكنة السعودية؁ باتجاه الملك؁ حدث ذلك بسرعة ووصل الشاب بالقرب من الكاظمى مباشرة وقبل أن يلحظه أحد؁ وأصبح على بعد قدمين من الملك؁ واليمانى؁ سحب مسدس ٣٨ مم؁ من تحت ردائه؁ وبدأ يطلق النار؁ كانت الساعة العاشرة والدقيقة الثانية والثلاثين.

أطلق النار ثلاث مرات؁ وخر الملك فيصل أرضاً وسقط معه زكى اليمانى؁ وانتشر الذعر فى الغرفة؁ ورفع زكى اليمانى رأسه ليرى حارس الملك ممسكاً بالشاب؁ كانا يتصارعان على المسدس؁ كان الحارس يقبض على يد الشاب. مصوباً يده نحو السقف لكن الشاب كان محدقاً فى زكى اليمانى وكانت الطلقات الأخيرة.

وعندها دخل المزيد من الحراس لانتزاع السلاح من الشاب وهرع اليمانى طالباً طبيب؁ وساد الهرج والمرج القصر الملكى؁ فيما تجمع الكثيرون حول الملك فيصل؁ الذى تمدد على السجادة؁ وهو ينزف. وعاد زكى اليمانى مندفعاً؁ يشق طريقه وسط الزحام حتى وصل إلى الملك؁ فانحنى بقربه وهو يبكى حتى وصلت سيارة الإسعاف.

ونقل الملك فيصل إلى المستشفى المركزي لكن الطلقة الأولى كانت قد خرقت
الوريد التاجي.

وفي الساعات القلائل التالية تسرب القليل من المعلومات ، والتزمت الدوائر
الرسمية الصمت، مما ساعد على خلق موجة الإشاعات، ثم جاءت الأخبار لتؤكد
أن الملك أصيب بطلقتين في رأسه ، وثلاث في صدره، من مسافة قريبة.

ثم سرت إشاعة أن الملك أصيب بجراح طفيفة.

لكن عندما أعلنت إذاعة الرياض نبأ وفاة الملك فيصل، أعلن القصر أن القاتل
مختل عقلياً، وتصرف بشكل فردي، وكان واضحاً أن السعوديين أرادوا وضع
حد لأية إشاعات حول وجود مؤامرة ، أو أن الأمير الشاب كان أداة لمجموعة
أعدت انقلاباً على الملك، ثم تلا نبأ إعلان الوفاة تعيين الأمير خالد على العرش
وكان يشغل منصب ولي العهد آنذاك وإعلان وزير الداخلية الأمير فهد ولياً
للعهد.

لم يكن الملك خالد، قد قام بدور نشيط أثناء توليه ولاية العهد، لذلك كان من
المنتظر أن يكون الأمير فهد هو القائد الفعلي للبلاد، بينما يتولى الملك خالد شئون
التشريفات، وكان الملك فيصل قد أدرك منذ سنوات أن الأمير خالد غير قادر على
الحكم، وأنه يفضل الصيد وتمضية الوقت مع البدو، لذلك أقدم على خطوة سابقة
في تعيين الأمير فهد نائباً ثانياً لرئيس الوزراء.

ولكن عندما اعتلى الملك خالد العرش تبين أن له أفكاراً ثابتة .

أمضى الملك الجديد خالد ساعات يستجوب القاتل بنفسه، وعلم الملك خالد
أن القاتل عندما كان يحدد في عيني اليماني ، ثم أطلق النار باتجاه سقف الغرفة ،
كان يعتقد أن مسدسه مصوب إلى اليماني وكان مقتنعاً أنه قتل اليماني أيضاً.

وبعد أن قرر الملك خالد، أنه «ليس للجريمة دوافع خارجية ، سمح لمجلس طبي
إصدار رأيه، في الحكم على القاتل، قال المجلس : وإن كان القاتل مختلاً عقلياً
فإنه كان يتمتع بكامل قواه ساعة حدوث الجريمة.

«فى الثامن عشر من يونيو اقتيد الأمير فيصل بن مساعد، إلى وسط ساحة الرياض الرئيسية أمام قصر العدل. ودار به شرطى أمام الجموع المحتشدة، كان الأمير يسير بخطوات غير ثابتة يرتدى رداءً أبيض ومعصوب العينين.

فدفعه الجندى فخر على ركبتيه أمام منصة الإعدام ثم جاء من خلفه رجل ، حمل سيفاً ضخماً، وبضربة مسنونة، قطع رأسه، وعلق رأس الأمير على وتد، عرض لمدة خمس عشرة دقيقة ثم حملته سيارة إسعاف مع الجثة.

فى ٢٣ مارس وقبل وفاة الملك فيصل بيومين كان زكى اليماني يقيم حفلاً صغيراً فى الحرم المكي، يتم فيه عقد قرانه على تمام العنبر، والعروس ابنة رجل أعمال سعودي ثرى، ورئيس سابق للتشريفات الملكية، ويستقل منصب سفير لبلاده، فى عدة دول لكن كل هذا تغير فى الخامس والعشرين،

فبعد أن نقلت سيارة الإسعاف الملك فيصل إلى المستشفى، حمل اليماني إلى فندق اليمامة حيث يقيم - كان يبدو شاحب الوجه - وقد انتابته صدمة عصبية شديدة، وخلال الأيام التالية، وبعد تأكيد موت الملك فيصل لم يكن اليماني يستطيع النوم وفقد شهيته إلى الطعام، وتدهورت صحته، وتملكه حزن عميق، ويقول زكى اليماني: «لقد مات جزء منى معه فى ذلك الصباح»!

وفى تلك الظروف لم يعد وارداً أن تقيم العائلة احتفالات الزفاف، وألغى كل شىء.

كانت هناك إشاعات مستمرة بأن وصية الملك فيصل، أن يعامل زكى اليماني كواحد من أبناء فيصل، فقد كان الملك فيصل يعامله كذلك وهو على قيد الحياة. ولم يتوقف حزن اليماني على فيصل رغم أن زوجته حملت فى أول أبنائه الخمسة.

لكن عام ١٩٧٥ ، لم يكن قد انتهى بعد، ففى الواحد والعشرين من ديسمبر ١٩٧٥، خرجت وكالات الأنباء ، لتقول أن أحد عشر وزيراً للنفط هم أعضاء منظمة الأوبك قد تم أخذهم رهائن ، وقتل ثلاثة أشخاص فى مقر منظمة الأوبك فى فيينا.

البيارود الضائع
١٠ سنوات في كواليس الأنظمة العربية

10

كارلوس ، صفقة مع الجزائر
٢١ ديسمبر ١٩٧٥

دار الخيال

فى الساعة الحادية عشرة، صباح الأحد ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ كانت مدينة فيينا، تستيقظ من نومها، وكان عيد الميلاد على الأبواب، كانت أنوار العيد تزين الشوارع، وأشجار عيد الميلاد - المزينة - زرعت فى ردهات الفنادق، وغطت واجهات المحال لافتات كبيرة تكرر كلمتى «سنة طيبة».

فى الطابق الأول من المبنى رقم ١٠ - شارع كارل لوجر رينج، حيث تقع منظمة الأوبك، وكذلك سفارة كندا، ومركز شركة تكساكو النمساوية، بدأ الاجتماع لأعضاء منظمة الأوبك بحضور أحد عشر وزيرا للنفط مع نوابهم وأمناء سرهم، عقد الاجتماع فى قاعة كبيرة للمؤتمرات دون نوافذ. يفصلها عن ردهة الفندق حائط زجاجى.

كان جدول الأعمال يتضمن بحث تقلبات أسعار النفط وحصص الإنتاج، والتخطيط لتأسيس صندوق نقد الأوبك الخاص لدول النامية بقروض دون فائدة.

كان من المقرر أن يلقي زكى اليماني خطابا فى بريطانيا يوم الاثنين ٢٢ ديسمبر، وقرر أن يبقى فى اجتماع الأوبك ليضمن سير المفاوضات، كان ينوى أن يتوجه إلى الفندق لحزم أمتعته ويجرى بعض الاتصالات الهاتفية ليستقل بعدها الطائرة فى وقت مبكر من بعد ظهر اليوم.

لكن المناقشات قد احتدت بشدة بين وزيرين نظر اليماني في ساعته. وكانت تشير إلى الحادية عشرة والدقيقة الأربعين تماماً، وعليه أن يغادر لكنه قرر البقاء بعض الوقت كي لاتفوته تلك المناقشة.

ولو غادر قاعة المؤتمر في الوقت المحدد لكان قد تمكن من إلقاء خطابه في بريطانيا ولو أنه غادر المكان في الوقت المقرر ونزل على السلم بدل المصعد كما كان يفعل دائماً لكان قد اغتيل هناك.

ففي تمام الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين دخل مبنى الأويك من الباب الرئيسي - وبشكل عادي - خمسة رجال وامرأة يرتدون معاطف طويلة، ويلبسون على رؤوسهم قبعات ويحملون حقائب رياضية.

مروا سريعاً - من ردهة الفندق الصغيرة - متخطين بذلك مجموعة من الصحفيين المنتظرين ورجلين من الشرطة، واتجهوا رأساً إلى السلم.

سألهم أحد الشرطيين بكل أدب: إلى أين تذهبون؟! ولم يكلف أحد من الستة نفسه بالرد.

وسارعوا في صعود الدرج.

وعندما وصلوا إلى الطابق الأول، بدأت طلقات الرصاص.

كان يقودهم رجل ذو شارب ولحية صغيرة، ويرتدي سترة جلدية بنية اللون وبلوزة رمادية برقبة عالية، وبنطلوناً كاكي اللون، وحذاء بني اللون، وبريهاً بنيّاً أيضاً وسحب جميع الأفراد الستة من تحت معاطفهم أسلحتهم وبدأوا في إطلاق النار في جميع الاتجاهات.

اتجه أحدهم وهو ألمانى الجنسية إلى الهاتف وأطلق النار على الخطوط، فقطعها وأسرع أحد رجال الشرطة إلى الرجل لينزع منه سلاحه، فأسرعت المرأة التي كانت ترتدي - قبة صوفية - رمادية اللون مشدودة حتى عينيها نحو الشرطي، وحدقت في وجهه، ووجهت سلاحها إلى حنجرتة، وضغطت على الزناد.

وأسرع أربعة من رجال العصابة إلى غرفة الاجتماع واستمر إطلاق الرصاص،

وخرج أحد الحراس العراقيين وهجم على المرأة فأطلقت عليه النار، ثم اعترض طريقها أحد الليبيين، فقتل هو الآخر، ولحماية مؤخرتهم ألقى أحد الإرهابيين قنبلة يدوية فى المنور كيلا يتمكن أحد من اللحاق بهم.

فى هذه الأثناء كان الرجل الذى يرتدى البريه البنى ، وثلاثة آخرون يقتحمون مقر المؤتمر. وبدأ الصراخ؛ إذ بدأ أفراد العصابة يطلقون النيران فى سقف الغرفة ، تارة من بنادقهم وتارة من مسدساتهم. وانطفأت الأنوار ، وملأت رائحة البارود القاعة وقذف زكى اليمانى ، بنفسه تحت ترايزة الاجتماع، خرج الرجل ذو البريه البنى وأمر الجميع بالانبطاح أرضاً وتابع الباقون إطلاق النيران باتجاه السقف.

انبطح الرجال والنساء على الأرض، وتجمع البعض فى زوايا القاعة، وتحت الطاولات، وانقلبت المقاعد وتطايرت الأوراق، وأجهش البعض بالبكاء بصوت عال، وكانت إحدى الموظفات تبكى بشكل هستيرى حتى سمح لها الرجل ذو البريه البنى بالانصراف.

وعندما توقف إطلاق النار ، ساد الغرفة صمت رهيب لبعض الوقت، ثم سمع أحدهم يسأل بالإنجليزية: هل عثرتم على اليمانى؟؟!

وزحف أحد الإرهابيين..على الأرض، يحمل مشعلاً يعمل ببطارية صغيرة، وأخذ يسلط النور على كل الوجوه ، ونظر إلى كل شخص يرقد تحت طاولة الاجتماع، وعندما شاهد اليمانى، أدى لهم تحية بشكل ساخر ، وأخبر الآخرين أنه وجدته.

وقام الإرهابيون بزرع شحنات من الديناميت فى كل زاوية من القاعة، وقاموا بتلغيم القاعة فى دقيقتين ، فى هذه الأثناء كانت شرطة فيينا قد أخطرت، فحضرت مطلقة العنان لصفارات الإنذار ، وضربوا طوقاً حول المبنى ، ثم أتى عدد من الرجال يرتدون السترات الواقية من الرصاص، وهم يحملون أسلحة أوتوماتيكية ثم تفرقوا فوق أسطح المباني ، وفى الشوارع.

وعندما حاولوا الاقتراب - من مدخل الفندق - ألقى أفراد العصابة ، الذين

كانوا يقومون بحراسة الممر بمزيد من القنابل اليدوية على السلاالم، وقاعدة المصعد وخلال تبادل إطلاق النار بين الشرطة والإرهابيين جرح أحد الإرهابيين.

وطلب الرجل ذو البريه البنى ، أن ينقل الجريح من أفراد عصابته إلى المستشفى، وأصرت الشرطة أن تتسلم أيضاً الجرحى من الرهائن ، كان أحد أفراد الوفد الكويتى قد أصيب فى كتفه.

وتراجع رجال الشرطة ، وبدأ انتظار طويل، كان المستشار النمساوى الدكتور برونو كرايسكى يقضى عطلة نهاية الأسبوع فى رحلة ترحلق على الجليد، وعاد كرايسكى إلى النمسا ليعقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء.

واختار الرجل ذو البريه البنى الملحق فى السفارة العراقية ليكون الوسيط بينه وبين الشرطة، وقال مخاطباً الملحق العراقى ، «لا شك أنك سمعت عنى، أنا كارلوس الشهير».

قام كارلوس ، بتوزيع الرهائن إلى مجموعات أربع - المجموعة الأولى ، وأطلق عليها «الصديقة» وقد ضمت الجزائر - والعراق - وليبيا وصفت قرب الباب الأمامى فى محاذاة الحائط الزجاجى الذى يفصلهم عن المكتبة، والمجموعة المحايدة، وقد ضمت نيجيريا - والكويت - والأكوادور - وفنزويلا - والجابون ، وصفت أمامهم وسط الغرفة.

أما سائر موظفى الأوبيك، فقد وضعوا فى مقدمة الغرفة، من الداخل، يمين الباب.

وفى زاوية - خلفية - بعيدة عن مدخل القاعة ، وحيث يلتقى الجدار الأسود بالحائط الزجاجى ، وضع كارلوس الأعداء . وقد ضمت هذه المجموعة كلا من السعودية، وإيران، ودولة الإمارات ، وقطر ، وأوثق ربط الجميع، وكنمت أفواههم.

وطوق الأعداء بالديناميت، وجلس أمامهم أحد الإرهابيين يحمل فى يديه سلكين تفصلهما مسافة صغيرة.

وبدأ كارلوس ، يبلغ الشرطة . أنه هو وأفراد عصابته جزء من تنظيم أطلق عليه «ساعد الثورة العربية».

وأعلنت الشرطة اسم المنظمة لوسائل الإعلام ، وبسرعة أعلنت على العالم ، وبنفس السرعة أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية أنها لا علاقة لها بالإرهاب، ولا شك أن الإمبريالية، الأمريكية والصهيونية ، وراء هذه العملية فى محاولة للتقليل من دور الأوبيك.

ولم تعلق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «جورج حبش».

وأبلغ كارلوس مطالبه للنمساويين من خلال الوسيط العراقى ، وطلب تجهيز طائرة ، نقله هو والرهائن إلى أى مكان فى العالم، وشرح أنه أقدم على هذه العملية لمجابهة مخطط عالمى ، يهدف إلى إقرار الوجود الشرعى لليهود فى فلسطين، وقال أنه ينوى مواجهة المؤامرة وضرب مؤيديها، واتخاذ عقوبات ثورية بحق جميع الشخصيات الذين هم على علاقة بهذا المخطط.

وقام بتسليم السلطات النمساوية، خطاباً من سبع صفحات يذكر فيها مطالبه، فى نفس الوقت وردت مكالمة هاتفية من مجهول فى جنيف إلى مقر الأمم المتحدة تقول: إن هناك رسالة باللغة الإنجليزية ، موجودة فى مرحاض الرجال هناك .

وكانت تلك هى المذكرة التى تركها كارلوس قبل توجهه إلى النمسا، وفور العثور عليها حملتها وسائل الإعلام كجزء من الكشف عن هذه المسرحية، وقد وصفت الرسالة إيران بـ «الأداة الإمبريالية»، وسمت مصر السادات بإحدى القيادات الخائنة، وورد مديح للعراق، وسوريا ، والفلسطينيين ووصفهم كارلوس فى رسالته بالتقدميين الذين يطالبون بالسيادة على مخزون النفط لصالح الشعب العربى، وسائر شعوب العالم الثالث، وأصر كارلوس أن تلقى الرسالة من خلال الإذاعة النمساوية.

ثم طلب سيارة نقل تغطى نوافذها بالستائر تكون جاهزة لنقل الرهائن إلى مطار فيينا فى الساعة السابعة من صباح الإثنين، حيث تكون فى المطار طائرة من

طراز «دى. سى ٩٠» مجهزة ومعبأة بالوقود، وطاقم من ثلاثة مضيفين . لنقل الرهائن، وطلب إلى جانب ذلك حبلاً طوله ٢٤ متراً وخمسة مقصات ، وعدة لفات من شريط لاصق، ومائة ساندوتش ، وكمية من الفاكهة بقدر ما تستطيع الشرطة أن تحمل.

كان يتكلم الإنجليزية ، مضيفاً قليلاً من العربية، والكثير من الإسبانية، وكان وزير النفط الفنزويلي يقوم بالترجمة، وهدد كارلوس أنه فى حال عدم تلبية مطالبه سيعدم أموزيجار وزير النفط الإيراني، ثم زكى اليماني، وإذا لم تقبل مطالبه، سيقوم بتفجير مبنى الأوبيك، وقتل جميع من فيه.

واستولى الخوف على زكى اليماني ، وأخذ يرتل القرآن بصوت مسموع، ثم غادر اثنان من الإرهابيين القاعة وحل محلهما اثنان آخران، أما الفتاة التي كانت فى العشرينيات من العمر ، فدخلت إلى القاعة وقالت لكارلوس وهى مبتسمة: قتلت اثنين، فأجابها: أنا قتلت واحداً ، ثم سأله : أين اليماني؟ فأشار إليه .

الفتاة كانت ألمانية، ويدعونها «ندى»، وعرف فيما بعد أن اسمها الحقيقى «جابريل كروشر بندرمان» وهى فى الخامسة والعشرين من العمر، وهى حاصلة على بكالوريوس فى العلوم الاجتماعية، والرجل الثانى فى العصابة، لبنانى يدعى خالد، والثالث فلسطينى يدعى يوسف، أما الجريح فقد كان ألمانياً، والآخر، كان من اليمن الشمالى.

وحوالى الساعة الرابعة ، سحب كارلوس اليماني إلى غرفة مجاورة ، ليتحدث إليه على انفراد.

جلس كارلوس على مكتب بالغرفة، وجلس زكى اليماني على مقعد مقابل، وكانت الغرفة مظلمة.

قال كارلوس لليماني: سوف تقتل ، ثم أضاف أنه يريد أن يقول له، إن ما يقومون به ليس موجهاً ضد اليماني شخصياً .

وعاد كارلوس ليؤكد لليماني ، إننا نحترمك ، لكنك ستقتل لأن ما نقوم به موجه ضد السعودية.

وشعر زكى اليمانى أن كارلوس يساوم على شىء .

وسأل اليمانى كارلوس: ماذا تريد؟!

وأجابه كارلوس قائلاً: سلاحى معى ، وأستطيع قتلك الآن ، أنت تحت رحمتى ، ماذا يمكنك أن أطلب منك؟!

ويقول اليمانى عن تلك الواقعة : «كان الأمر غريباً ، بالنسبة لى ، لكنى فى ذلك الوقت كنت قد هدأت قليلاً ، لأننى رأيت كارلوس لم يكن أحقق ، وقد بدا بارد الأعصاب ، وسيطر سيطرة كاملة على الوضع داخل الأوبىك . لكنه لم يكن أحقق ، وقد تكون لدى انطباع بأنه قد يقدم على عمل متهور ، وكنت على يقين آنذاك أنه لن يقتلنى» .

لكنه وضع خطة فى النهاية تؤدى إلى قتل اليمانى .

وأضاف كارلوس قائلاً: إذا لم يوافق النمساويون على مطالبى فسوف أبدأ الإعدامات ، سأقوم بإعدام نائب اليمانى أولاً : ثم نائب وزير بترول إيران ، وإذا لم تلبى مطالبى ، بعد ذلك سيعدم أموزيجار وزير البترول الإيرانى ، ثم زكى اليمانى ، وإذا لم تحقق مطالبى ، سأقوم بقتل جميع الرهائن . ونفجر الأوبىك . وقتل جميع من فى المبنى .

وأضاف كارلوس : «ما لم يوافق النمساويون على إذاعة مطالبى وإحضار الطائرة سوف أبدأ الإعدامات» ، حتى أنه حدد السادسة بعد الظهر موعداً لاغتيال زكى اليمانى .

وقال لليمانى : «آمل ألا تشعر بأى مرارة تجاهى ، أتوقع من رجل يتمتع بذكائك أن يفهم أهدافنا النبيلة» .

وسأله اليمانى: كيف يمكنك أن تنتظر منى ، ألا أشعر بالمرارة نحوك؟! إنك تحاول أن تمارس على ضغوطاً .

ضحك كارلوس ، وقال : «لماذا أمارس عليك ضغطاً ، إننى أضغط على الحكومة النمساوية . لمغادرة هذا المكان» .

وأضاف: لو جهزت الطائرة سيذهبون أولاً إلى ليبيا، حيث يطلق سراح الوزراء غير العرب ، ما عدا أموزيجار وزير النفط الإيراني ، وكذلك سيطلق سراح الوزيرين - الجزائري وكان في ذلك الوقت بلعيد عبد السلام ، والليبي - ثم تتجه الطائرة إلى بغداد لإطلاق سراح الوزيرين العراقي والكويتي ، وتكون محطتهم الأخيرة عدن.

ووعده كارلوس زكي اليماني .

«فور وصولنا إلى عدن . سنقتلك أنت وأموزيجار».

بعد ذلك رافق كارلوس اليماني عائداً به إلى قاعة المؤتمر بانتظار القرار النمساوي، وأخذ زكي اليماني ورقة وقلماً وبدأ يكتب رسالة أخيرة إلى زوجته، ووالدته ، وأولاده .

في وقت متأخر من بعد ظهر ذلك اليوم ، حل كارلوس وثاق كل من في الغرفة وطلب إليهم القيام عن الأرض، وسمح للجميع بالجلوس على الكراسي، وأضاف أن باستطاعة الجميع التحدث والتنقل قليلاً، الجميع عدا «الأعداء» وحذرهم أنه سيطلق النار على كل من يتحرك من مكانه.

وفي تمام الساعة الخامسة والثلث بدأت إذاعة فيينا بث رسالة كارلوس ، وأرسلت الحكومة النمساوية رسالة إلى كارلوس تقول فيها أنها وضعت طائرة تحت تصرفه.

كان هذا الخبر بالنسبة لليماني تأجيلاً لتنفيذ الإعدام .

وشرحت الحكومة النمساوية موقفها لمراسلي الصحف، إن لدى الإرهابيين قنابل ومتفجرات ، وبنادق كثيرة، وهي تعتقد أنها بسماحتها لهم بمغادرة البلاد مع رهائنهم سيخفف الخطر!!

ووضع كرايسكي شرطين، الأول: إطلاق سراح جميع الرهائن النمساويين ، والثاني ، أن يتعهد كل أجنبي سيرافق الخاطفين على متن الطائرة ، كتابة بأنهم يقومون بهذا العمل طوعاً.

وافق الإرهابيون مضيفون إلى ذلك شرطهم بوجوب إخلاء سبيل الإرهابي الجريح ليرافقهم على الطائرة.

عندها أعلن شاه إيران أنه إذا حُلقت طائرة كارلوس في الأجواء الإيرانية، سيأمر سلاحه الجوي بتدميرها.

وبذلت الشرطة أقصى جهدها لإحضار طعام يكفي لعدد سبعين شخصاً، لكنهم أحضروا كمية من لحم الخنزير والمسلمون لا يأكلون الخنزير، فطلب المزيد من الطعام، وكان مقرراً أن يقام في ذلك المساء حفل استقبال لمنظمة الأوبك في فندق هيلتون دعا إليها خمسمائة شخص، فتذكر أحد الموجودين في الغرفة وليمة الهيلتون، واقترح أن تذهب الشرطة إلى الهيلتون وتحضر الطعام، وبالفعل حدث ذلك، ونقلت كمية الطعام المعدة لخمسمائة فرد، إلى الرهائن السبعين والخاطفين الخمسة.

في تلك الليلة تمكن عدد من الرهائن من النوم قليلاً، رغم الضوضاء العالية الصادرة من أجهزة الراديو التي حملها الإرهابيون.

وغلب النعاس الإرهابي الذي يحمل طرفا السلك لتفجير الديناميت، ولاحظ اليماني أن السلكين كادا أن يقتربا من بعضهما البعض فصرخ في كارلوس: إن هذا قد يقتلنا جميعاً.

وصرخ كارلوس بالتالي في وجه الإرهابي وطلب منه الابتعاد عن شحنات الديناميت، ثم وضع شريطاً لاصقاً على طرف السلك، وأكد لليمانى أن المشكلة قد انتهت.

وفي الصباح كان الجو مختلفاً فقد بدا الإرهاق على الجميع وبدأ الكثيرون مستسلمين لقدرهم، ثم وصلت سيارة خاصة بالبريد النمساوي، عند الفجر وتوقفت خلف المبنى.

كانت الستائر تغطي جميع نوافذها.

وفي تمام الساعة السابعة صباحاً، بدأ كارلوس يشير إلى أفراد جماعته بالتوجه

إلى السيارة عبر السلالم والباب الخلفى للمبنى، استغرق ركوب الجميع الباص مدة نصف ساعة، ولم يكن هناك مكان للجميع . فأطلق كارلوس سراح جميع موظفى الأوبيك، وبعض أفراد الوفود المشاركة. وانطلق كارلوس إلى المطار ومعه أربعون رهينة ترافقه سيارة إسعاف، تقل الإرهابى الجريح وسيارتا شرطة.

عند وصوله إلى المطار، صافح كارلوس مسئولين نمساويين وابتسم وهو يلوح لآلات التصوير، التى جاءت لتبث القصة بثاً حياً.

وعندما أصبحت طائرة «دى. سى ٩٠» التابعة لشركة الطيران النمساوية فى الأجواء، وذلك حوالى الساعة ١٥ , ٩ أعلن كارلوس أن الجزائر دعتهم للهبوط فى مطارها، لذلك لن يتوجهوا أولاً إلى طرابلس الغرب كما كان مقرراً.

بعد فترة حضر كارلوس، وجلس بالقرب من زكى اليمانى وقال له: الجزائر دولة ثورية ولا أستطيع أن أرفض النزول فى مطارهم، ورغم أننى لا أتعاون معهم، فإنهم لا يعيقون مخططاتى.

وسأل اليمانى كارلوس عن الوقت الذى سيقضونه فى الجزائر ، وأجابه كارلوس: ساعتان ! وأكمل حديثه قائلاً: ساعتان أطلق خلالهما سراح بعض الرهائن ، وهم الذين كان من المقرر أن أطلق سراحهم فى طرابلس ثم بعد ذلك أتوجه إلى ليبيا ، وقال كارلوس: عندما نصل إلى ليبيا سيكون عبد السلام جلود فى انتظارنا كما ستكون هناك طائرة «بوينج ٧٠٧» جاهزة لنقلنا إلى بغداد دون توقف، وفى بغداد نطلق بعض الوزراء، ومحطتنا الثانية ستكون الكويت، وهناك نطلق باقى الرهائن ما عدا ، اليمانى ، وأموزيجار.

وكرر كارلوس أنه سيقتل اليمانى وأموزيجار فور وصوله إلى عدن ، ومن عدن سيذهب إلى إحدى الدول الأفريقية.

وقام كارلوس بتسليم وزير البترول الفنزويلى رسالة موجهة إلى أمه.

وبعد ثلاث ساعات، وصلت الطائرة إلى مطار الجزائر ، وبدا كارلوس عصبياً، وطلب من الجميع إنزال الستائر محذراً بإطلاق النيران على كل من يرفعها أثناء وجود الطائرة على الأرض.

ولزم الجميع الصمت، وقام كارلوس بتوزيع مجموعة من الإرهابيين فى الطائرة، وأسلحتهم مصوبة إلى الرهائن تحسباً لأية عملية هجوم يقوم بها الجيش أو القوات الخاصة، وفتح الباب الخلفى، وتمركز كارلوس شاهراً سلاحه، وفجأة صرخ ، ارجع ، ثم صاح مجدداً ، ارجع ، بينما كان عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، يقترب من الطائرة . محاولاً صعود السلم.

فتراجع الرجل.

ولمدة خمس دقائق ، أجرى فيها مفاوضات مع بلعيد عبد السلام وزير البترول الجزائرى ، وأخيراً سمح له بمغادرة الطائرة حاملاً رسالة كارلوس للسلطات الجزائرية. وعاد بعد عدة دقائق ليرافق كارلوس إلى داخل مبنى المطار ، وعندما غادر كارلوس الطائرة ، أغلق الباب الخلفى.

وأمضى كارلوس طيلة بعد الظهر، فى مفاوضات مع الجزائريين الذين حاولوا إقناعه ، بإطلاق سراح الجميع، ووافقوا على تلبية جميع مطالبه، إن هو أخلى سبيل جميع الرهائن، لكن كارلوس رفض، ثم حاول بلعيد عبد السلام، جعل كارلوس يتعهد بعدم إيذاء اليماني، وأموزيجار، لكن كارلوس رفض أيضاً، ثم عاد الجزائريون واقترحوا عليه أن يطلق سراح جميع الرهائن فى بغداد ، ثم يعود إلى الجزائر حيث وعدوه، بإعطائه حق اللجوء السياسى ، واستحسن كارلوس الفكرة. ولكنه عاد ليقول لهم موافق ، ولكن إذا لم أتلق أوامر أخرى بمتابعة طريقى إلى عدن.

ثم عاد كارلوس إلى الطائرة برفقة عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، وأطلق جميع الرهائن من غير العرب إلا أموزيجار.

كما أطلق سراح بلعيد عبد السلام - وزير البترول الجزائرى - ونزل الباقون من الطائرة، تحت تصرف رجاله، ثم عاد مرة أخرى ، لمتابعة المحادثات مع الجزائريين.

وبقى الرهائن طوال اليوم، داخل الطائرة، الرابضة على أرض مطار هوارى بومدين.

ثم عاد كارلوس حوالى الخامسة بعد الظهر، يرافقه بلعيد عبد السلام ، ورغم احتجاج كارلوس أصر وزير البترول الجزائرى ، على البقاء مع زملائه الوزراء العرب.

أغلق باب الطائرة، وأقلعت الطائرة إلى طرابلس كان على متن الطائرة عشرون رهينة ، من بينهم الوزراء الستة، وفور إقلاع الطائرة سمح للرهائن برفع الستائر ، وتناول الطعام.

استغرقت الرحلة ساعتين إلى طرابلس، وكتب كارلوس خلالها رسالة ثانية، وسلمها لأحد مساعدى اليمانى ، كانت موجهة إلى صديق لكارلوس، يعيش فى لندن، وقد استخدمت هذه الرسالة فيما بعد لمعرفة خط كارلوس ، وبصماته.

وصلت الطائرة إلى طرابلس، وأخبر كارلوس أن المقدم عبد السلام جلود لم يصل بعد. أمر كارلوس بإبقاء باب الطائرة مغلقاً ، وكان الطقس ممطراً وبارداً ، وانتظر الرهائن داخل الطائرة حوالى ساعة ونصف، وعندما حضر عبد السلام جلود غادر وزير النفط الليبى الطائرة برفقته خالد، الرجل الثانى فى العصابة.

وظل كارلوس ينتظر عودة الرجلين وزير البترول وخالد ساعة سمح خلالها للرهائن بحرية الحركة داخل الطائرة ، ودخول دورات المياه ، دون إذن.

وعاد خالد ، ووزير النفط الليبى ، يرافقهما المقدم جلود الذى جال بالطائرة ، وتكلم مع الرهائن، ولكن عندما وصل جلود إلى زكى اليمانى، وأموزيجار رحب بهما ببرود. ثم اختلى بكارلوس فى المقصورة الأمامية من الطائرة، وشرح لكارلوس أنه قد يضطر للبقاء فى مطار طرابلس مع رهائته لمدة طويلة وأخبره أن الطائرة البوينج ٧٣٧ ، التى جهزت له موجودة فى مطار طبرق.

ولما كان كارلوس يعلم أن طائرة بوينج ٧٣٧ لا يمكنها الوصول إلى بغداد دون توقف للتزود بالوقود، فى مكان ما قبل دمشق، احتدم النقاش بين جلود، وكارلوس، ولم يحاول جلود تهدئته، وطالب كارلوس الليبيين بتنفيذ وعودهم، فقال له جلود إنه سيحاول الحصول على طائرة بوينج ٧٠٧ من شركة طيران عالمية أو عربية.

ولم يكن أمام كارلوس سوى الانتظار.

وحاول كارلوس الطيران إلى طبرق، ورفض الطيار النمساوي الطيران لأنه لا يملك الخرائط لمطار طبرق ولا يعرفه، وعرض اللييون على الطيار الخرائط، ولكنه رفض تطبيقها على طائرته، «دى.سى - ٩٠» وعندما وجد كارلوس نفسه محاصراً، قرر العودة ثانية إلى الجزائر.

وقبل مغادرة مطار طرابلس، أطلق كارلوس، سراح عبد السلام بلعيد وعضوين من الوفد السعودي.

وعندما عادت الطائرة إلى الجزائر كان على متنها زكى اليماني وأموزيجار والوزير الكويتي الكاظمي، والعراقي، بالإضافة إلى ستة آخرين، وفي منتصف الطريق بين طرابلس والجزائر تعكر مزاج كارلوس، وأمر الطيار بالتوجه إلى تونس، ورفضت السلطات التونسية هبوط الطائرة، وجرى تعميم المطار، وأطفئت أنوار مدارج الطائرات، فأصبح الهبوط غير ممكن، واتجهت الطائرة مرغمة إلى الجزائر، وطلب كارلوس من الرهائن إسداد الستائر وذهب كارلوس إلى الجزائريين مرة أخرى ليفاوضهم وطال غيابه هذه المرة، ولم يعد بإمكان زملائه الآخرين إخفاء اضطراب أعصابهم، وأصبحت الطائرة كعلبة مليئة بالمواد القابلة للاشتعال وتكاد تنفجر.

وأخيراً صعد كارلوس إلى الطائرة، وخيبة الأمل بادية على وجهه وعقد اجتماعاً مع زملائه، في مقدمة الطائرة، وعندما انتهى الاجتماع، جاء كارلوس إلى اليماني، وأموزيجار، وكذب عليهما، وقال: «لقد قررنا في النهاية إطلاق سراحكما عند منتصف النهار، ومع هذا القرار لم تعد حياتكما في خطر.

وأراد نائب زكى اليماني أن يعرف لماذا الانتظار إلى منتصف النهار فأجابه كارلوس لأننى أريد أن تطول الإثارة حتى الظهر، واقترح أن تطفأ الأنوار، وقال: «ستامون فى سلام، وأن حياتكم لم تعد فى خطر».

عندها صرخت الفتاة جبريل ببذاءة ووجهت إلى كارلوس عبارة بذيئة، وأدرك زكى اليماني أن هذه ستكون الليلة الأخيرة بالنسبة له.

ويقول زكى اليماني. أيقنت أنهم قرروا إعدامنا في الطائرة!

وقدم أحد أفراد المجموعة - قهوة لليمانى - وأموزيجار، وأحضر آخر لهما الحلوى، وأعطاهما ثالث وسائل لمساعدتهما على النوم، وأطفئت أنوار الطائرة، وغادرها طاقمها، ويقول زكى اليماني، وساد الطائرة صمت قاتل.

ثم طلب الجزائريون من كارلوس الاجتماع به، ذهب وغاب ساعتين، وقد تمكن الجزائريون من وضع أجهزة تنصت في مقدمة الطائرة، وكان قاصدى مرباح، قائد قوات الأمن المركزى، هو الذى استدعى كارلوس، وقال له: إننا نعرف مخططاتك، وقد أطلعنا الرئيس هوارى بومدين عليها، وهو يقول: إن قتلت اليماني فستموتون كلكم أيضاً.

ولم يصدقه كارلوس، واتصل قاصدى مرباح بالرئيس هوارى بومدين، وناول كارلوس سماعة التليفون، وكان كارلوس قد عقد صفقة قوامها خمسون مليون دولار، مع الرئيس بومدين، ويبدو أن كارلوس كان متخوفاً، إذا ما أطلق زكى اليماني ووزير النفط الإيرانى قد لا يحصل على باقى المبلغ، وقد عاد إلى الطائرة، غاضباً، وأطلع أفراد جماعته على مخططه، وأعطاهم تعليمات ثم تجول في الطائرة، وأيقظ الرهائن القلائل الذين كانوا نياماً، ثم وقف أمام زكى اليماني، وأموزيجار. وقال لهما إنه ورفاقه قد قرروا قتلتهما، وهذا قرار نهائى أما إذا نجوتما من الموت هذه المرة. فسوف تظالكما أيدينا فى المستقبل. وبأسرع ما يمكن.

ثم أمضى بضع دقائق، يتهمهم عليهما، وعلى سياسات حكومتهما، وعندما انتهى، أعلن لجميع من على الطائرة، إنه ومجموعته، وباقى الرهائن، سيغادرون الطائرة، بعد ذلك يصبح الجميع أحراراً.

وهكذا غادر كارلوس وأفراد عصابته الطائرة.

انتظر اليماني والآخرين لعدة دقائق، يتوقعون مجيء شخص ما، وعندما لم يحضر أحد، وقفوا وملكوا طريق المجموعة الإرهابية، والتقى بهم عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية، وأسرع بهم إلى صالون المطار.

وفى تمام الساعة ٤٥ ، ٤ صباحاً ، وبالتوقيت المحلى للجزائر. انتهت المحنة تقريباً.

وأحضرت السلطات الجزائرية جميع الرهائن، إلى أحد الصالونات وكان كارلوس وأفراد مجموعته فى صالون مجاور، وكان باستطاعتهما رؤية بعضهم البعض من خلال قاطع زجاجى يفصل بين صالتي الانتظار.

طلب خالد الفلسطينى وأحد أفراد مجموعة كارلوس، التحدث إلى اليمانى فأحضره الحراس .

قال خالد لليمانى: «أريدك أن تعرف أنك ستقتل بأسرع ما تتوقع ، ولن يدعك كارلوس تعيش طويلاً».

كانت يده اليمنى فى حركة دائمة على صدره، وكان الغضب بادياً عليه وكأنه ينوى القيام بشىء ما.

ومرت لحظة صعبة، وعبد العزيز بوتفليقة يرقب الموقف وفكر بسرعة، وناول خالد كوباً من العصير، فشغله ذلك لبرهة، مكن رجال الأمن الجزائرى ، من تطويقه ، وانتزاع مسدس كان بحقيبة تحت معطفه، فى جراب علق على كتفه، وعندما استجوب فيما بعد من السلطات الجزائرية، قال: أردت أن أنفذ حكم الإعدام بالمجرمين.

حضرت زوجة اليمانى من سويسرا ، وولداه هانى ومها للقاءه وطاروا بعدها إلى الأردن ومنها إلى جدة، ورحب به الملك خالد، وأهداه سيارة رولزرويس جديدة.

المحتويات

- ١- بلاد ميكى ٥
- ٢- رجل الرئيس فى الجزائر ١٩
- ٣- المخابرات الأمريكية والمعارضة الليبية ٨٣
- ٤- بداية الحركات الإسلامية فى الجزائر ١٠٥
- ٥- اعتقال ياسر عرفات ١٣٩
- ٦- بومدين وأول اتصالات مع الإسرائيليين ١٤٧
- ٧- مالم ينشر عن قمة الرباط مؤتمر القمة السابع ١٩٧٤ ١٥٣
- ٨- حادث الشرفة فى أبو ظبى ومقتل الوزير سيف غباشى! ١٧٩
- ٩- اغتيال الملك فيصل - ٢٥ مارس ١٩٧٥ ١٨٧
- ١٠- كارلوس، صفقة مع الجزائر - ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ ١٩٧



عربية للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين
تليفون : 3256098 - 3251043

البارود الضائع

بين الصحافة والسياسة كثيراً ما تضيق المسافات وتلتبس الأدوار، وهناك العديد من الصحفيين لعبوا أدوار سياسة، يكون الصحفي فيها شريكاً بنسبة ما في صنع القرار السياسى.

ولكن قلة من الصحفيين على مستوى العالم، هم الذين غاصوا في كواليس العمل السياسى في أكثر من دولة في نفس الوقت، كانت فائزة سعد الصحفية المصرية واحدة منهم.

ولذلك فهذا الكتاب يمتد زمانياً لأكثر من عشر سنوات .. ويمتد جغرافياً .. ليشمل كل الرقعة العربية من «المغرب» وحتى الإمارات العربية على الخليج.

فأول مرة .. وعبر هذا الكتاب .. يكشف النقاب عن رحلات الدكتور أسامة الباز المستشار السياسى للرئيس حسنى مبارك، للجزائر .. تلك الزيارات السرية التى تمت في فترة قطع العلاقات بين مصر والجزائر عقب توقيع مصر اتفاقية «كامب ديفيد»، وهى الزيارات السياسية التى

كانت محصلة نجاحها عودة العلاقات مرة أخرى في ٢٧ نوفمبر ١٩٨٨ كذلك أسرار هذا الكتاب تتضمن كيفية استخدام المخابرات الأمريكية للمعارضة الليبية في محاولة الإطاحة بالرئيس الليبي «معمر القذافي» .. واللعب بورقة الإسلاميين في الجزائر .. وتجربة السجن الأولى في حياة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والاتصالات الأولى بين العرب والإسرائيليين، والأجواء التى سادت أجواء القمة العربية في الرياض عام ١٩٧٤، والصراع المصرى السورى عبر أروقة هذه القمة.

ومحاولة اغتيال نائب رئيس الجمهورية السورى عبد الحليم خدام في أبو ظبى، وتفاصيل اغتيال الملك فيصل في مارس ٧٥، وأخيراً صفقة الجزائر مع الإرهابى «كارلوس» للإفراج عن وزراء النفط المختطفين في فيينا في ديسمبر ١٩٧٥.

إنه كتاب ملئ بالأسرار، ويكشف بعض خفايا وكواليس صنع القرار العربى.



فائزة سعد

صحفية مصرية

مخضرمة

اهتمت بالشئون العربية

وعملت في مجلة

روزاليوسف

المصرية لأكثر من ثلاثين

عاماً ..

وبتكليف من الرئيس عبد

الناصر

عملت في مجلة الحوادث

البنانية .. فترة رئاسة

وملكية

سليم اللوزى لهذه المجلة.

تابعت نشاط مؤتمرات

القمة

العربية منذ بدء إقامتها

في القاهرة في عام ١٩٦٤

واسهمت بشكل مباشر في

التقريب السياسى بين

مصر والجزائر .. منذ

إعلان استقلال الجزائر

سنة ١٩٦٢

الناشر

دار الخيال - القاهرة - لندن